صوتنا فرصتنا

لمواصلة الإصلاح

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية

الانتخابات التشريعية - 7 أكتوبر 2016

PJD.MA

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الجداول 5
المقدمة 6

الفصل الأول: مرجعيتنا المشتركة ومنهجنا في الإصلاح 7
1.1 المرجعية الاسلامية: مرجعية الدولة والمجتمع 8
2.1. منهجنا في الإصلاح 10

الفصل الثاني: نقطة انطلاقنا 14
1.2 منهجية إعداد البرنامج الانتخابي للحزب 15
1.1.2. استثمار تجربة الحزب في قيادة العمل الحكومي 16
2.1.2. ترصيد خبرة أطر الحزب في إعداد البرامج الانتخابية السابقة 16
3.1.2. الاستئناس بالمقترحات الوجيهة لمختلف الشركاء والفرقاء 16
4.1.2. الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة 17
2.2. خلاصة الحصيلة الحكومية 19
1.2.2. دعم الإصلاح في إطار الاستقرار ومصالحة المواطن مع السياسة 20
2.2.2. استعادة العافية المالية والاقتصادية للبلاد وإنجاز إصلاحات هيكلية 21
3.2.2. انتهاج سياسة اجتماعية داعمة للفئات الفقيرة والهشة 25
4.2.2. الرهانات المطروحة 27
3.2. التشخيص العام 29
1.3.2. الخيارات الأساسية للنموذج التنموي ومحدوديتها 30
1.1.3.2. الخيارات الأساسية للنموذج التنموي 30
2.1.3.2. محدودية الخيارات الأساسية للنموذج التنموي 31

الفصل الثالث: برنامجنا 35
1.3 الهدف العام للبرنامج: تطوير النموذج التنموي وفق رؤية استراتيجية شاملة ومندمجة 36
2.3 تقديم الأهداف الاستراتيجية للبرنامج والإجراءات 38
1.2.3. الهدف الأول: توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد 38
1.1.2.3. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي وتعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني 39
2.1.2.3. النهوض بالصادرات المغربية 41
3.1.2.3. تيسير الولوج للعقار 42

4.1.2.3. تدعيم التنمية المستدامة 43
2.2.3. الهدف الثاني: تثمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية 44
1.2.2.3. صون كرامة المواطن وحقوقه 45
2.2.2.3. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 46
3.2.2.3. تحسين وتعميم الخدمات الصحية 51
4.2.2.3. تحسين الولوج للثقافة والرياضة 54
3.2.3. الهدف الثالث: تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية 56
1.3.2.3. تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي 58
2.3.2.3. السعي إلى تكافؤ الفرص في الشغل 63
3.3.2.3. سن سياسة مندمجة لإعداد التراب وضمان الاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية خصوصا في العالم القروي 65
4.3.2.3. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق 66
4.2.3. الهدف الرابع: تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز 67
1.4.2.3. استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها 69
2.4.2.3. إرساء مؤسسات وهيئات الحكامة وتقوية قدراتها 70
3.4.2.3. تفعيل آليات الحكامة الجيدة ميدانيا 70
5.2.3. الهدف الخامس: تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب 74
1.5.2.3. المبادئ العامة 75
2.5.2.3. الأهداف والتوجهات العامة 76

الفصل الرابع: مخطط التنفيذ 78
1.4. الإطار الماكرو-اقتصادي 79
1.1.4. السيناريوهات المعتمدة 80
2.1.4. المالية العمومية والتدبير الماكرو-اقتصادي 82
2.4. التزام قوي بتنفيذ البرنامج 84
1.2.4. خارطة طريق تعاقدية للتنزيل 84
2.2.4. التزام سياسي قوي ومسؤول 85
3.2.4. الدعم الاستراتيجي: لجنة بين-وزارية للقيادة 85
4.2.4. رافعة عملياتية: قطاع وزاري مكرس لتتبع تنفيذ البرنامج والتنسيق 85
5.2.4. انخراط قوي للجهة والمجالات الترابية 85
3.4. الإطار المنطقي 87

الخاتمة 91

الجداول

الجدول-المبيان	الصفحة
ج.1 ركائز المنهجية	15
ج.2 موقع إلكتروني لتلقي مقترحات عموم المواطنين	17
ج.3 مسار إعداد البرنامج	18
ج.4 تطور رصيد الميزانية ومديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام	22
ج.5 تطور الحساب الجاري نسبة للناتج الداخلي الخام والموجودات الخارجية بملايير الدراهم	22
ج.6 تطور نفقات المقاصة بملايير الدراهم	23
ج.7 مناصب الشغل المحدثة في قوانين المالية	27
ج.8 مقارنة معدل البطالة سنة 2015	27
ج.9 ملخص الخيارات الأساسية للنموذج التنموي	34
ج.10 الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	37
ج.11 توجهات الهدف الاستراتيجي الأول	39
ج.12 توجهات الهدف الاستراتيجي الثاني	45
ج.13 توجهات الهدف الاستراتيجي الثالث	57
ج.14 توجهات الهدف الاستراتيجي الرابع	69
ج.15 تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب	74
ج.16 التوجهات الكبرى للبرنامج وأثارها على الاقتصاد الكلي	79
ج.17 فرضيات الإطار الماكرو-اقتصادي، بناء على التوقعات الاقتصادية الوطنية والدولية، وكذا بالنظر لآثار التدابير على مختلف السيناريوهات المقترحة	80
ج.18. المؤشرات الماكرو-اقتصادية (تقديرات أولية) حسب السيناريو الوسطي	82
ج.19 مراحل التنزيل	84
ج.20 هياكل التنزيل	86
ج.21 الإطار المنطقي	88

المقدمة

يكتسي هذا البرنامج الانتخابي، الذي يضعه حزب العدالة والتنمية رهن إشارة الرأي العام الوطني، أهمية خاصة، وذلك لاعتبارين أساسين:

- الأول، وهو أن هذا البرنامج يمثل أول برنامج انتخابي يصوغه الحزب من موقع التجربة الحكومية، مما يعني الوعي الكامل بشروط التدبير الحكومي، والتقدير الدقيق للإمكانات المتاحة ولإكراهات تنزيل الإصلاح، وتوخي الواقعية في التدابير المقترحة؛
- الثاني، وهو أن سياق إعداد هذا البرنامج كان لا بد أن يستجيب لتحدي ترصيد التجربة الحكومية ومواصلة الإصلاح، مما دفع في اتجاه التقييم الموضوعي لحصيلة الحكومة، لرصد نقاط قوتها بغية تعزيزها وأوجه قصورها قصد استدراكها.

هذان الاعتباران كان لهما أثر بالغ في إبداع الحزب لمنهجية جديدة لإعداد البرنامج، قائمة على اعتماد مقاربة عرضانية تبتعد عن النفس القطاعي، واستثمار تجربة الحزب في قيادة الحكومة، وترصيد خبرة أطره في بلورة البرامج الانتخابية، والاستئناس بالمقترحات الوجيهة لمختلف الشركاء والفرقاء، والانفتاح على الخبرات والتجارب والممارسات الدولية الرائدة.

وهكذا، انكب الحزب، بالارتكاز على هذه المنهجية، على تشخيص الوضعية العامة للبلاد وواقع السياسات العمومية وآثارها، وهو ما قاده إلى تحديد خمسة أولويات رئيسية تتقاطع مع مداخل تطوير النموذج التنموي القائم، وتشكل، إلى جانب تكريس الخيار الديموقراطي، أهم تحديات التنمية ببلادنا اليوم: (1) توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، (2) وتثمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن، (3) وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، (4) وتكريس الحكامة الجيدة، (5) وتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب.

ومع تطلع الحزب إلى أن يكون هذا البرنامج إضافة نوعية في التعاطي مع السياسات العمومية بما يكفل ارتقاء المغرب في مدارج النمو ويضمن استفادة جميع المواطنين من ثماره، فإن الحزب يطمح كذلك، في ظل هذه المرحلة السياسية الفارقة، إلى أن يشكل هذا البرنامج أرضية تلتقي عندها رؤى ومقاربات القوى الوطنية الإصلاحية بتنوع مشاربها ومقارباتها، التزاما من الحزب بمبادئه ومنطلقاته التي تعتبر الإصلاح جهدا جماعيا مشتركا، كما تعتبر البناء الديمقراطي ثمرة شراكة فعالة مع مختلف الفاعلين الذين يتقاسمون هموم تكريس وتعزيز مسار الإصلاح والديموقراطية ببلادنا.

الفصل الأول

مرجعيتنا المشتركة ومنهجنا في الإصلاح

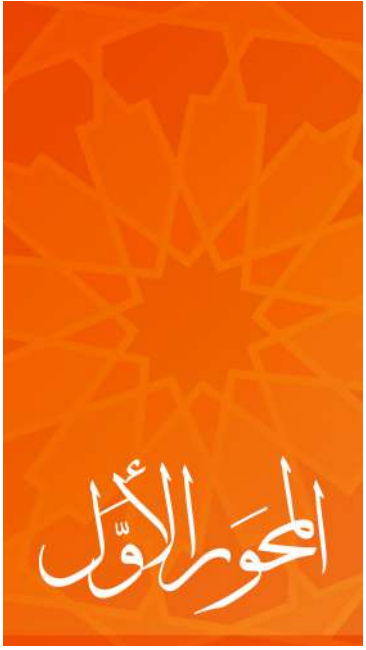

تحدد الأوراق المرجعية لحزب العدالة والتنمية (البرنامج العام وأطروحة المؤتمر الوطني السادس، وأطروحة المؤتمر الوطني السابع، والبرامج الانتخابية) بشكل دقيق مفهوم تبني الحزب للمرجعية الإسلامية، وموقع الدين في سلوكه السياسي،وعلاقة السياسي والديني في تصوره وممارسته السياسية، كما تبسط أهم العناصر المحددة لرؤية الحزب في العمل السياسي ومنهجه في الإصلاح.

1.1 المرجعية الاسلامية: مرجعية الدولة والمجتمع

لا يعتبر حزب العدالة والتنمية نفسه متميزا عن أي طرف سياسي باختياره الانطلاق من المرجعية الإسلامية، فهذا الاختيار قبل أن يكون قناعة ذاتية، فهو اختيار أصيل وحضاري للدولة والمجتمع، تعبر عنه المقتضيات الدستورية التي تبوأ الدين الإسلامي مكانة الصدارة في الهوية المغربية، وتكرس الشرعية الدينية للنظام السياسي المغربي، والوظيفة الدينية للملك باعتباره أميرا للمؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.

وتتأكد أهمية المرجعية الإسلامية في النص الدستوري من خلال ديباجته وعدد من فصوله التي تكشف عن دور الدين في الحياة العامة، كما أن الدستور يجعله فوق كل منازعة أجدل أو مراجعة، ويمنع أي سبيل لاستغلاله، أو عزله عن الحياة العامة، كما يمنع احتكاره من طرف أي حزب، فيمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني، ويمنع أن يكون من مبررات تأسيس الأحزاب أو أهدافها المس بالدين الإسلامي، ويعتبر أن الدين الإسلامي لا يمكن أن يكون محل أية مراجعة دستورية. أهم من كل ذلك فإن الدستور قد أقر أن الأمة تستند في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي. بناء على ذلك، وأخذا بعين الاعتبار المقتضيات الدستورية التي تعكس هذه الاختيارات، فقد تحدد فهم الحزب للمرجعية الإسلامية وتفعيلها على مستوى تصوره للعمل السياسي وممارسته وفق المنطلقات التالية:

- **إن المرجعية الإسلامية لا تعني عند الحزب احتكار الإسلام** ولكنها تعني استلهام رصيده الخلقي والقيمي، واستثمار الخلفية الدينية والثقافية للمجتمع المغربي، لخلق تعبئة وطنية شاملة من أجل دعم جهود الإصلاح والانخراط الجماعي فيها، واستلهام المقاصد الكبرى التي تقوم عليها هذه المرجعية، وبشكل خاص العدل والكرامة والمساواة والحرية والتضامن، والمسؤولية، والتعاون على الإصلاح، والتعاون على البر والتقوى، وخدمة الصالح العام وتقديمه على المصالح الشخصية.

- **ينطلق الحزب من فهم وسطي معتدل للإسلام، ويعتبر نفسه مساهما إلى جانب مختلف الفاعلين المعنيين بمواجهة الغلو والتطرف ضمن مقاربة مندمجة**، وينبه في الوقت ذاته إلى مخاطر معالجة الغلو بغلو والتطرف بتطرف، سواء بتشجيع التيارات اللادينية أو بوضع الإسلام ضمن دائرة الاستهداف، والعمل على تجفيف منابعه أو محاصرة امتداداته في مناهج التعليم والتضييق على المسالك والمواد الدراسية ذات الصلة بالدين الإسلامي. ويعتبر الحزب، في هذا الصدد، أن نشر ثقافة الوسطية والاعتدال، وترسيخها في مناهج وبرامج التعليم، وتعزيز روح الاجتهاد والانفتاح على العصر من صميم الإسلام ومقاصده السمحة، يمكن من ضمان مساهمة الدين في محاربة التطرف والغلو، وفي الوقت ذاته، يضمن رد الاعتبار للدين وحماية دوره ووظيفته المجتمعية.

- **إن مضمون ومفهوم كون حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا بمرجعية إسلامية وليس حزبا دينيا يحتكر الدين، يعني أولا تمييزه بين المجال الدعوي والمجال السياسي**، وقناعته بالتمايز بين الوظائف الدعوية والوظائف السياسية، وأنه -باعتباره حزبا سياسيا- يشتغل في المجال السياسي بأدوات الفعل السياسي، وذلك من خلال بلورة برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمثل اجتهادات بشرية نسبية، ومقاربة من المقاربات الممكنة في الإصلاح. كما يجتهد الحزب في طرح برامجه واختياراته على المواطنين، وأن هذه البرامج والاختيارات مثلها مثل بقية المقاربات والاجتهادات معروضة للنقاش العمومي والأخذ والرد والمراجعة والتصويب والاستدراك.

- **إن تبني الحزب للمرجعية الإسلامية لا يعني الانغلاق عليها والقطيعة مع المرجعيات الإنسانية، وإنما يعني الانفتاح على الكسب الإنساني بمختلف تراكماته، لكن ضمن القواعد والمنطلقات الدستورية.** ولذلك، فالحزب يعتبر أن الانفتاح أداة مهمة للتفاعل والتعارف والمشاركة وتقاسم الرصيد الإنساني بما في ذلك داخل المجتمعات الإسلامية انطلاقا من ثوابتها الدينية ورصيدها الحضاري، وأن من شأنه أن يجعل بلادنا فاعلا في المنظومة الدولية.

المحور الثاني

2.1. منهجنا في الإصلاح

فضلا عن كون اجتهادات حزب العدالة والتنمية ومقارباته واختياراته تستلهم عناصرها من المرجعية الإسلامية ومقاصدها وقيمها، فإن رؤيته السياسية تكرس انتظام مساهمته ضمن الوعاء الوطني، والتزامه بالثوابت الدستورية للبلاد ممثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية المتعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، إذ يسعى الحزب إلى الإسهام، بشراكة مع مختلف القوى الوطنية، في بناء مغرب معتز بهويته الإسلامية وأصالته التاريخية ومتشبث بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، ويتقدم بخطى أكيدة في مسار الديموقراطية، مع حرص شديد على ألا يكون توجهه القاصد نحو التنمية على حساب التوازنات الاجتماعية والعدالة بمختلف مستوياتها.

ويراهن حزب العدالة والتنمية لتحقيق هذه المعادلة التي تجمع التطلعات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية على رفع مستوى وعي المواطنين بالإمكانات التي يتوفر عليها المغرب، لاسيما ثروته البشرية، والتحديات التي تواجهه، والرهانات التي تنتظره. كما يسعى الحزب، من خلال تأطيره للمواطنين ومشاركته في تدبير الشأن العام، إلى ترسيخ قيم الاستقامة والحرية والمسؤولية والعدالة والتكافل، وذلك من خلال منهج سياسي يرتكز على المنطلقات الآتية:

- **إن الإصلاح والتغيير في اتجاه تعزيز الديموقراطية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، يقتضي ترسيخ التعاون مع المؤسسة الملكية**، وتجاوز منطق الصدامات والصراع على المساحات، التي لم يجن منها المغرب سوى تأجيل ورش البناء الديمقراطي وتأخير قطار التنمية. ويعتبر الحزب أن التعاون مع المؤسسة الملكية لتحقيق الإصلاح يوفر سلاسة الرقي في مسار البناء الديمقراطي، نظرا لما تتمتع به المؤسسة الملكية من شرعية ومقومات ووظائف تضمن أوسع تعبئة مجتمعية، وتسهل بتوجيهاتها التوافقات السياسية، وتمتص بشرعيتها الدينية والتاريخية والتحكيمية التوترات السياسية والمجتمعية.

- **إن نهج الشراكة والتعاون الذي نصت عليه أطروحة المؤتمر السابع ليظل ثابتا ومكونا رئيسيا في منهج حزب العدالة والتنمية**، بما في ذلك التعاون مع المؤسسة المليكة باعتبارها فاعلا أساسيا وسندا وضامنا لمواصلة البناء الديموقراطي والمؤسساتي والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الشراكة مع الفاعلين السياسيين ومع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني.

- **إن معادلة الإصلاح في المغرب تقترن اقترانا عضويا بالمحافظة على الاستقرار**، بما يعني رفض منطق المغامرة، والتزام الحكمة والتعقل في ترتيب خطوات الإصلاح، وإعمال أوسع قدر من الشراكة مع مختلف الفاعلين لتوسيع دائرة الإسناد السياسي والمجتمعي للإصلاح دون المس بالاستقرار والسلم الاجتماعي. وينطلق الحزب في قناعته بهذه المعادلة من أن أي مس بالاستقرار ينتج عنه إهدار لفرص الإصلاح، وإجهاز على المكتسبات المتحققة، ومغامرة بالثوابت التي تضمن وحدة وتماسك وتلاحم المجتمع.

- **إن عملية الإصلاح هي مسار ممتد يأخذ حيزه في الزمن بشكل تراكمي**، وأن منطق الطفرة والفجائية والمغامرة يتعارض جذريا مع طبيعة الإصلاح أولا، ثم مع طبيعة وتركيبة المجتمع المغربي نفسه ثانيا، وأن الحزب لهذا الاعتبار، ولقناعته المرجعية بأهمية التدرج، يعتبر ورش تمتين البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وضمان العيش الكريم للمواطن، ورشا مفتوحا ومسارا متواصلا، يتحقق بأقدار معينة، وأن التقدم فيهما يتطلب الوعي بشروط المرحلة، وموازين القوى وبأهمية خلق التوافقات السياسية، وبناء الشراكات، وتوفير أكبر قدر من الاصطفاف والدعم المجتمعي حول المشروع الإصلاحي.

- **يتبنى الحزب الأدوات السلمية والحضارية في مساره نحو تحقيق تطلعاته في البناء الديمقراطي والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**. ويعتبر الحزب، في المقابل، أن اللجوء إلى أساليب الإكراه النفسي والإرهاب الفكري والقهر الاجتماعي والتحكم السياسي، تفضي إلى تدمير الفعل السياسي، وانحسار حجم المشاركة، وتهديد الخيار الديمقراطي، وخلق شروط تنامي العزوف والتطرف.

- **إن العمل السياسي المركزي للحزب يتوجه نحو تقديم إجابات عن الأسئلة المطروحة والتحديات المثارة في مجال تدبير الشأن العام**، وذلك لتحسين حياة الناس الفردية والجماعية، والسعي لتطوير برامج اقتصادية واجتماعية ناجعة وقابلة للتحقق وذات أثر مباشر وملموس على المواطن.

- **يؤمن الحزب أن أفضل منهج للإصلاح هو ذلك الذي يسلك سبل التعاون والتوافق والحوار والتفاعل مع القوى السياسية والمدنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين**، في إطار المشروعية الدستورية واحترام مقتضيات الاختيار الديمقراطي وضمان حقوق المعارضة السياسية، والاتجاه نحو بلورة صيغ جماعية لتقوية مواقع الإصلاح وإسناده سياسيا ومجتمعيا، والانضباط لقيم الشفافية والنزاهة، والابتعاد عن منطق المزايدة والاستقواء بالسلطة والابتزاز وممارسة المقايضة بالمصالح العليا لتحقيق المكاسب غير المشروعة.

- **إن أطروحة البناء الديمقراطي التي تبناها الحزب تشرح مضمون الشراكة التي يؤمن بها**، والتي تعني حاجة الإصلاح اليوم إلى تضافر الإرادات الحسنة، والسعي نحو وفاق وطني واسع لتحقيق الإصلاح، وأن طبيعة المجتمع المغربي، كما النسق السياسي، تأبى استفراد مكون واحد بالإصلاح ومحاربة الفساد.

- **يؤمن الحزب بالانفتاح على كافة الآراء والمقترحات واستيعابها، مع التعاطي بإيجابية مع الاختيارات المخالفة والمعارضة**، وتحكيم الاعتبار الموضوعي في ترجيح السياسات العمومية الأمثل لتحقيق الإصلاحات المرجوة.

- **يتعامل الحزب مع التجارب السابقة بمنطق تراكمي، حيث يسعى إلى تثمين التراكمات الإيجابية ويبني على الجهود السابقة**، ولا يجد أي حرج في تحصينها والاعتراف بعناصر قوتها واعتبارها مكتسبات نوعية وجب تعزيزها وتقويتها واستدراك ما يجب استدراكه منها بغية تفعيلها بشكل أمثل وضمان استمرار مفعولها وأثرها. وتندرج قناعة الحزب بهذا المنهج في التعاطي مع التراكمات الإصلاحية للتجارب السابقة ضمن منطلقات مبدئية يعتبر فيها الحزب أن الإصلاح هو حصيلة وتراكم جهود مختلف الفاعلين، وأن الوعي بأهمية عنصر الزمن مركزي في عملية الإصلاح، وأن الحزب إنما هو طرف مساهم ومشارك في عملية الإصلاح ومساره، وأنه ليس بديلا منتظرا عن الفاعلين، جاء ليحل محلهم ويقصيهم من المساهمة في المشروع الإصلاحي.

- **يختار الحزب، وبشكل طبيعي ومبدئي، أن يجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار**، ويجعل الحزب بقواه الحية أداة لتحقيق المصالح العليا للوطن، حتى ولو كلفه ذلك جزء من شعبيته أو رصيد مكتسباته.

- **يعتبر الحزب أن الإصلاح ليس مسؤولية الدولة أو الأحزاب لوحدها، وإنما هي مسؤولية المواطن أيضا**، وأن المواطن ينبغي أن يكون في قلب المشروع الإصلاحي، وأن المسألة التربوية والتثقيفية وتحرير مبادرات وطاقات المواطن هي حجر الزاوية في أي مشروع إصلاحي حتى يتبوأ المواطن موقعه الحقيقي، فيكون موضوع المشروع الإصلاحي وأداته في الوقت ذاته، ويكون إسناده للفعل الإصلاحي من أهم ضمانات ترسيخه.

- **يعتبر الحزب أنه لا إصلاح بدون تضافر جهود مؤسسات ومبادرات الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني مع جهود مؤسسات الديمقراطية التمثيلية**، مع ضرورة احترام كل منهما لمجال عمله وحدود تدخله، مع التأكيد أن الديمقراطية التشاركية آلية لإنتاج قوة اقتراحية وقوة ضاغطة، في حين تتحمل مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، وما ينبثق عنها من أغلبيات برلمانية وتنفيذية، المسؤولية السياسية عن التشريع وعن بلورة اختياراتها السياسية في مجال السياسات العمومية والمسؤولية السياسية عن تنفيذها.

- **يؤمن الحزب بضرورة تحمل المسؤولية في إنجاز الإصلاح وعدم التردد أو التراجع أو النكوص.** فالإصلاح وإن كان مسؤولية جماعية، إلا أنه بالاعتبار الديمقراطي، مسؤولية سياسية لا بد من تحمل تبعاتها، وأن تحمل المسؤولية السياسية في إنجاز الإصلاح متبوع بالمساءلة والمحاسبة، وأن الحزب لا يتهرب من هذه المسؤولية السياسية، بل يضع حصيلته الإصلاحية رهن إشارة المواطنين، ويتواصل بشكل مستمر مع الرأي العام، ويدافع عن إنجازات الحكومة، ويضع المواطن في قلب النقاش السياسي حول فرص المشروع الإصلاحي وتحدياته، وإمكانات الفاعل الحكومي وجهوده، مع تنبيه واع ومسؤول لأدوات اشتغال الإرادات الممانعة للإصلاح.

- **إن عملية الإصلاح مرتبطة ارتباطا جدليا بمقاومة الإرادات المعاكسة لها**، وأن هذه المقاومة لا تتخذ شكلا واحدا، إذ تحتكم عمليات تنزيل الإصلاحات للواقعية السياسية وقراءة شروط الواقع السياسي، وموازين القوى السائدة، وتقدير الممكن فعله ضمن الشروط القائمة، ولمعادلة الإصلاح في ظل الاستقرار، إذ ليس المهم في تقدير الحزب هو هزم الإرادات المعاكسة للإصلاح في كل المحطات، بقدر ما أن الأهم هو أن يكون الاتجاه نحو البناء الديمقراطي متقدما في عمومه.

- **إيمانا منه بأن عملية الإصلاح عملية تراكمية وأن زمنها يتجاوز الزمن الحكومي، فقد اختار الحزب لبرنامجه شعار "صوتنا فرصتنا لمواصلة الإصلاح". وعلى هذا الأساس، فإن الحزب يؤكد عزمه على مواصلة المعركة ضد التحكم** وما يرمز إليه من سعي للعودة إلى ممارسات بائدة لم يعد لها مبرر، خاصة بعد نجاح المغرب باقتدار، ومن خلال المبادرة الملكية الإصلاحية الجريئة التي أعلن عنها في خطاب 9 مارس 2011 وجاء دستور 2011 ليترجمها في شكل عقد اجتماعي ومشروع سياسي ومجتمعي، في أن يعزز استقراره ويلج إلى جيل جديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- **وإجمالا، فإن الحزب، باختياره مواصلة الإصلاح ومواجهة التحكم، يروم المساهمة في تعميق التوجه الديمقراطي لبلادنا** وتكريس دولة الحق والقانون، وتقوية أداء المؤسسات وتوثيق علاقة الثقة والتعاون بينها، وتحصين استقلالية القرار السياسي، وتوفير شروط التنافس السياسي الشريف بين أحزاب حقيقية بما يعكس التنوع والتعدد الموجود في المجتمع، وضمان حياد الإدارة واستقلالية القضاء، وتمنيع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين وضمان استقلالية قرارهم وتحرير إراداتهم وطاقاتهم لخدمة بلادنا والنهوض بمشروعها التنموي.

الفصل الثاني

نقطة انطلاقنا

المحور الأول

1.2 منهجية إعداد البرنامج الانتخابي للحزب

وعلى نفس المنوال المعتمد في البرامج السابقة، اعتمد حزب العدالة والتنمية على ذات الإطار المرجعي الآنف ذكره في إعداد برنامجه الانتخابي معتمدا في الآن نفسه منهجية مبتكرة، عملت على استثمار تجربته في قيادة العمل الحكومي وتراكم رصيد خبرة أطره في إعداد البرامج الانتخابية السابقة، وعلى الاستئناس أيضا بالمقترحات الوجيهة لمختلف الشركاء والفرقاء، مع الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة في مجال بلورة البرامج الانتخابية.

ج.1 ركائز المنهجية

وقد تميزت منهجية إعداد هذا البرنامج باعتماد منطق السياسات العمومية في بلورة مضامينه وتجاوز منطق الإجراءات القطاعية والمتناثرة، كما حرصت على التفاعل الإيجابي مع مذكرات ومقترحات الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين وجمعيات المجتمع المدني والانفتاح على التجارب البرامجية الدولية المعتمدة في سياقات مشابهة وبالنسبة لقضايا مماثلة.

وقد ساعدت هذه العملية في تجاوز المقاربة القطاعية في إنتاج وثيقة البرنامج، والتوجه نحو اعتماد وثيقة برنامجية تضع ضمن أولوياتها قضايا موضوعاتية ذات طبيعة أفقية. وقد تم تحديد واعتماد تلك القضايا بناء على التشخيص المندمج والتشاركي الذي انكب عليه الحزب انطلاقا من مجموعة من الدراسات والتقارير الاستشرافية والتقييمية المرجعية الصادرة عن هيئات وطنية ودولية، والتي عززتها المشاورات التي أجراها الحزب مع الشركاء والفاعلين.

1.1.2. استثمار تجربة الحزب في قيادة العمل الحكومي

خلافا للتجارب الانتخابية السابقة، يتميز سياق إعداد برنامج الحزب بمتغير جديد، يتمثل في تحمل الحزب لمسؤولية قيادة العمل الحكومي خلال الخمس سنوات الأخيرة.

هذا المتغير الجديد جعل من اللازم وضع تقييم حصيلة العمل الحكومي في صلب هذه المنهجية، وذلك عملا بمبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وأيضا لكون هذا التقييم مفيد في تجويد وتطوير البرنامج الانتخابي، كما أن هذه التجربة تتيح للحزب استثمار الخبرة التي راكمها في تدبير الشأن العام، والإحاطة بشكل أدق بمعطياته ورهاناته وإمكاناته وإكراهاته، بما يعزز قدراته على استهداف الأولويات.

وهكذا، استوحى البرنامج الانتخابي للحزب مضامينه الأولية من تقييم حصيلة تجربته الأولى في تدبير الشأن الحكومي، بما مكن من اقتراح تدابير وإجراءات غايتها ترصيد الإنجازات وتدارك التعثرات والاختلالات، هذا فضلا عن اختيار ما هو واقعي وقابل للإنجاز من الأهداف والإجراءات. وقد ساهمت عملية التقييم هذه في الدفع في اتجاه إنتاج برنامج واقعي وعملي، قوامه التوفيق بين التشبث بالقناعات وحسن تقدير الإكراهات والعقبات المحتملة، ومراعاة التدرج في تفعيل الإصلاحات وتنزيل الإجراءات.

2.1.2. ترصيد خبرة أطر الحزب في إعداد البرامج الانتخابية السابقة

لقد ارتكز الحزب كذلك في إعداده للبرنامج الانتخابي الحالي على التجربة التي راكمتها أطره في هذا المجال منذ استحقاقات 1997، انطلاقا من تحديد المرجعيات والمبادئ المؤطرة لبلورة هذا البرنامج، ووصولا إلى اعتماد مضامينه النهائية، وصياغة الخطاب الإعلامي والترافعي المرافق له.

وهكذا، وعلى غرار تجاربه السابقة، حرص الحزب، في صياغته لهذا البرنامج، على استثمار الكفاءات الداخلية التي يزخر بها، والمزاوجة بين المقاربة المبنية على الاختصاص والخبرة والمتجلية في تشكيل لجان موضوعاتية، يعهد إليها تشخيص مجالات اختصاصها وتحديد إشكالياتها واقتراح التدابير العملية لمعالجتها، وبين التأطير السياسي لمجموع هذا المسار من خلال مناقشة هيئات الحزب للتشخيصات المنجزة والمصادقة على الإجراءات المقترحة، مع الانفتاح على كفاءات خارجية قصد إغناء مضامين هذا البرنامج الانتخابي.

3.1.2. الاستئناس بالمقترحات الوجيهة لمختلف الشركاء والفرقاء

ولقد كان من متطلبات الانفتاح على مختلف الشركاء والفرقاء، أن تتم الاستفادة من المساهمات القيمة لفعاليات ميدانية وأكاديمية من خارج الحزب، وأيضا التفاعل مع مقترحات منظمات المجتمع المدني والهيئات

الممثلة للفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين وعموم المواطنين.

وفي هذا الإطار، حرص الحزب على وضع آليات تشاورية، من قبيل إحداث موقع إلكتروني لتلقي مقترحات عموم المواطنين ومختلف الشركاء، وعقد ندوات على المستوى المجالي، ولقاءات مع هيئات المجتمع المدني وممثلي الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

ج.2 موقع إلكتروني لتلقي مقترحات عموم المواطنين

4.1.2. الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة

وإلى جانب الاستناد إلى تجربته في تدبير الشأن الحكومي وخبراته الداخلية في مجال إعداد البرامج الانتخابية والدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات وطنية ودولية، سعى الحزب إلى الاستئناس بمجموعة من الممارسات الجيدة لتقديم برنامجه الانتخابي، وفق صيغة مجودة ومبتكرة، سواء على مستوى المضمون أو على مستوى أسلوب الصياغة والشكل؛ وهي الممارسات التي استخلصها الحزب من دراسة مقارنة لبرامج انتخابية أو حكومية شملت 13 تجربة دولية.

وقد استفاد الحزب من هذه الممارسات الجيدة على مستوى مضمون البرامج الانتخابية من حيث تحديد تدابير واقعية وملموسة تضع المواطن في صلبها، وكذا من حيث التركيز على أولويات محددة بدل الارتهان لتدابير شاملة تحيط بكافة القطاعات، مع تحديد وإبراز منهجية الإعداد وآلية تتبع وتقييم إنجاز البرنامج.

كما عمد الحزب على مستوى أسلوب صياغة البرامج الانتخابية وشكلها ضرورة توخي الإيجاز والتبسيط لتيسير فهم واستيعاب المضمون، واعتماد تقديم واضح ومتناسق، وإغناء المتن عند الاقتضاء بصور وجداول، وإبراز بعض مؤشرات الأداء المعتمدة، خاصة منها المرقمة، لقياس مدى إنجاز التدابير والإجراءات المقترحة.

ج.3 مسار إعداد البرنامج

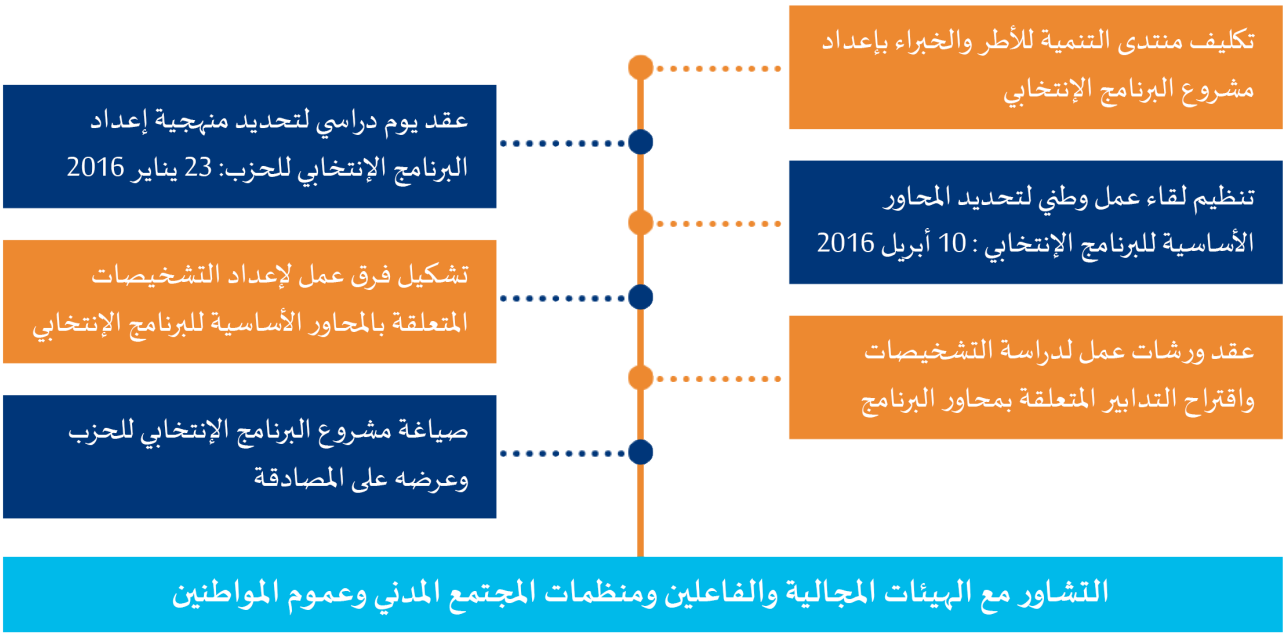

2.2. خلاصة الحصيلة الحكومية

لا يستغنى في إعداد أي برنامج انتخابي بالنسبة إلى حزب قاد التجربة الحكومية عن رصد وتقييم حصيلته الحكومية، لاسيما أن الحزب وضع في صلب رهاناته إنتاج برنامج يتضمن إجراءات واقعية قابلة للتحقق، توازي بين الطموح والإكراهات الواقعية، وتأخذ بعين الاعتبار القدرة على تنزيل ما هو ممكن من السياسات العمومية الإصلاحية.

ويستوجب تقييم هذه الحصيلة الانطلاق من مقدمتين أساسيتين تكشفان طبيعة هذه الحكومة والسياق الذي جاءت فيه والإمكانات التي كانت متاحة لها والمهام التي اضطلعت بها والرهانات التي كانت ملقاة على عاتقها.

المقدمة الأولى: حكومة ذات طبيعة سياسية

فالشروط التي أفرزت فيها هذه الحكومة، والسياق السياسي الذي جاءت فيه، تجعلها مطبوعة بالأساس بالسمة السياسية. فقد جاءت عقب مسار مطرد من الحراك السياسي والشعبي بلغ أوجه سنة 2011، تحمل خلاله الحزب مسؤولية التنبيه إلى الخطر المحدق بالمغرب وبمؤسساته في حال مسايرة التحكم، وعدم الاستجابة لمطالب تعزيز الديموقراطية والحريات وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة المحافظة على استقرار البلاد.

فكانت المبادرة الملكية الاستباقية في 9 مارس 2011 التي وضعت الوصفة المغربية للإصلاح في ظل الاستقرار، معبرة عن الالتحام بين الإرادتين الملكية والشعبية، متجاوزة بشكل ذكي تداعيات الربيع العربي المؤلمة، إذ تم إطلاق مسار جديد من التداول على الوثيقة الدستورية الجديدة وإقرارها في فاتح يوليوز، وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في 25 نونبر 2011، أفضت إلى تصدر حزب العدالة والتنمية لنتائجها، وتعيين أمينه العام رئيسا للحكومة.

المقدمة الثانية: حكومة ذات طبيعة إصلاحية

كان السياق السياسي الذي عرفه المغرب منذ سنة 2007 يعكس المد التراجعي في المسار الديمقراطي،

كما أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كانت تشير كذلك إلى وجود أزمة مست التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى لبلادنا، فضلا عن اتساع الهوة بين التطلعات الاجتماعية وبين قدرة السياسات العمومية على تلبيتها، وذلك بسبب الآثار العميقة للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني ومحدودية النموذج التنموي المغربي، كما كشفت عنها مجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية من قبيل الجفاف والأزمة في منطقة اليورو وتقلبات أسعار النفط والمواد الأولية في السوق العالمية.

ضمن هذه الشروط والإكراهات، تحمل حزب العدالة والتنمية مسؤولية قيادة العمل الحكومي، ليجد نفسه أمام تحديات استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى، وتدبير آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المغربي، وفي الوقت ذاته التحمل المالي لكافة الالتزامات التي اتخذت لتهدئة الحراك الاجتماعي، ومواجهة الطلب الاجتماعي الذي اتخذ تمظهرات جديدة وصلت قوتها إلى حد عرقلة سير بعض المؤسسات، هذا فضلا عن تنزيل الدستور الجديد، وخاصة ما يتعلق بإخراج القوانين التنظيمية وتفعيل الجهوية المتقدمة وإرساء المؤسسات الدستورية الجديدة.

واستحضارا للسياق الذي جاءت فيه الحكومة والوضع العام الذي كان عليه المغرب، فإن الحكومة حققت الكثير مما لم يتحقق في ظل التجارب السابقة، حيث باشرت إصلاحات هيكلية استنكفت الحكومات السابقة عن إطلاقها تخوفا من كلفتها السياسية، حيث كانت للحكومة الشجاعة والجرأة السياسية على إطلاقها وفتح نقاش عمومي واسع لإسنادها مجتمعيا والثبات من أجل اعتمادها.

ضمن هذا المنظور الشامل في تقييم حصيلة العمل الحكومي، يمكن أن ندرج خطوطها الأساسية في المساهمة في دعم الإصلاح في إطار الاستقرار، ومصالحة المواطن مع السياسة والمؤسسات، والاستعادة التدريجية للعافية المالية والاقتصادية، وتشجيع الصناعة والاهتمام بالاستثمار والمقاولة، وانتهاج سياسة اجتماعية داعمة للتنمية البشرية مع التركيز على الفئات والمجالات الفقيرة والهشة.

1.2.2. دعم الإصلاح في إطار الاستقرار ومصالحة المواطن مع السياسة

اعتمدت الحكومة في هذا الإطار سياسة واضحة ارتكزت على المبادئ الآتية:

أ-تبني لغة الوضوح والصدق في مخاطبة الشعب

ابتعدت الحكومة عن أي لغة ديماغوجية تغازل تطلعات الجماهير دون مراعاة للإمكانات المتاحة والوضعية التي تعرفها ميزانية الدولة.

ب-الانفتاح على القوى السياسية ووضع المواطن في قلب النقاشات العمومية

حرصت الحكومة، بقيادة الحزب، على تنزيل الإصلاحات السياسية التي أتى بها الدستور في إطار من التعاون والتكامل بين المؤسسات، كما انتهجت مقاربة تشاركية مع الحلفاء في الأغلبية الحكومية وداخل اللجان البرلمانية ومع قوى المعارضة السياسية. وانفتحت الحكومة كذلك على القوى المدنية ذات الصلة بالسياسات العمومية، تجويدا للمبادرة الحكومية وتوسيعا لجبهة إسنادها. وأعطت الحكومة للبعد التواصلي أهمية مركزية، وذلك لجعل الموطن في قلب النقاشات العمومية، فقربت المواطن من ميزانية الدولة بجميع تفاصيلها، ومن كل المشاريع

والإصلاحات الهيكلية التي تعتزم الحكومة الانخراط فيها (المقاصة، التقاعد، الخ.)، مساهمة بذلك في تصالح المواطن مع المؤسسات ورفع منسوب اهتمامه بالسياسة.

ت-إقرار العدالة وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الوظيفة العمومية والتعيين في المناصب العليا

لقد مكنت هذه المقاربة من ترسيخ مبدأ الاستحقاق كشرط لولوج الوظيفة العمومية والتعيين في المناصب العليا، وذلك من خلال إقرار التوظيف عبر المباريات والإعلان عن طلبات الترشيح لشغل المناصب العليا. وساهم هذا الإصلاح في تعزيز الشفافية وإعادة الاعتبار للمرفق العمومي وتحسين مردوديته عبر استقطاب أفضل الكفاءات.

ث-تأمين انتظام المرفق العمومي بتطبيق مبدأ الأجر مقابل العمل

ساهمت هذه السياسة في إنهاء فوضى الإضرابات العشوائية غير المسؤولة التي شلت المرفق العمومي وأضرت بمصالح المواطنين الإدارية والخدماتية، فكان لهذه الحكومة، من خلال تكريس وتطبيق مبدأ الأجر مقابل العمل ومحاربة التغيب غير المشروع، الفضل في انتظام سير المؤسسات التعليمية والصحية والاستشفائية والإدارية والقضائية، وضمان الخدمات الأساسية للمواطنين، والرفع من مردودية القطاع العام.

ج-ترسيخ قيم الشفافية وإرساء مقتضيات الحكامة الجيدة

سعت الحكومة إلى الحد من الاحتكارات والاستثناءات والعمل على تعويض التراخيص والامتيازات الجاري بها العمل، في قطاعات النقل والمقالع مثلا، بدفاتر تحملات تحدد الشروط الموضوعية للاستفادة منها في إطار المساواة وتكافؤ الفرص. كما اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للوقاية ومحاربة الرشوة بتشاور مع مختلف الأطراف المعنية، هذا إلى جانب مبادرة الحكومة إلى تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، والاستفادة من مختلف الملاحظات الواردة في تقارير المجلس، وتحريك مساطر المتابعة متى كانت طبيعة هذه الاختلالات تستوجب ذلك.

2.2.2. استعادة العافية المالية والاقتصادية للبلاد وإنجاز إصلاحات هيكلية

تمت استعادة العافية المالية والاقتصادية بفضل سياسة مالية تهدف إلى استعادة استقرار التوازنات الماكرو-اقتصادية عبر إنجاز عدد من الإصلاحات الجوهرية الجريئة التي همت إشكاليات ظلت مستعصية منذ أمد بعيد، ناهيك عن المجهود غير المسبوق الذي بذلته الحكومة لتحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولة المغربية.

فعلى مستوى استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية، تراجع عجز ميزانية الدولة من 7,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 4,3% سنة 2015، ومن المتوقع ألا يتجاوز 3,5% عند متم سنة 2016. ونظرا لهذا التراجع، فقد تم ضبط مستوى مديونية الخزينة في حدود 64% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015، بعد أن شهد ارتفاعا بلغ ما يناهز 4 نقاط سنويا ما بين 2009 و2013.

ج.4 تطور رصيد الميزانية ومديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام

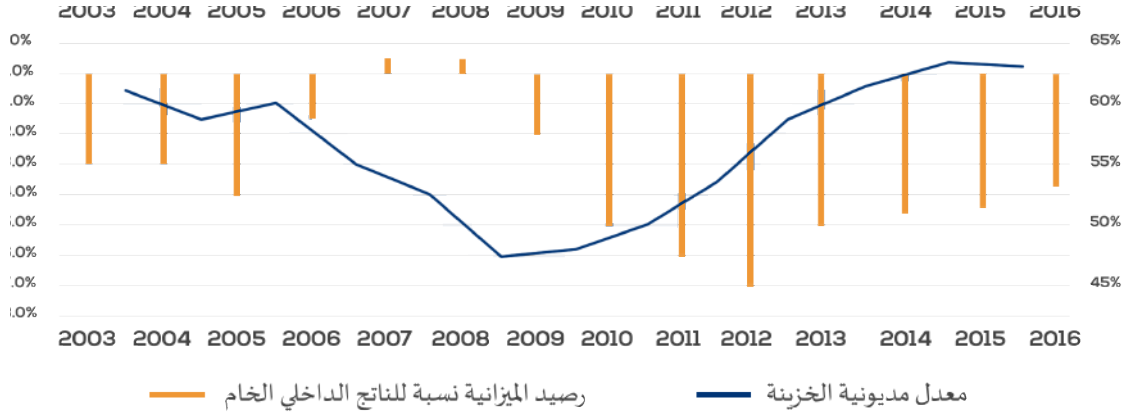

كما عرف عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات تراجعا كبيرا، حيث استقر في حدود 2,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 بعدما كان يفوق 9,5% سنة 2012. وقد مكن هذا التطور، بالإضافة الى الارتفاع الذي سجلته الاستثمارات الأجنبية بالمغرب خلال السنوات القليلة الماضية، من رفع احتياطيات المغرب من العملة الصعبة إلى ما يفوق 7 أشهر من الواردات سنة 2015 مقابل 4 أشهر و5 أيام سنة 2012. وبقي معدل التضخم محصورا في نسبة تقل عن 2%.

ج.5 تطور الحساب الجاري لميزان الأداءات نسبة للناتج الداخلي الخام والموجودات الخارجية بملايير الدراهم

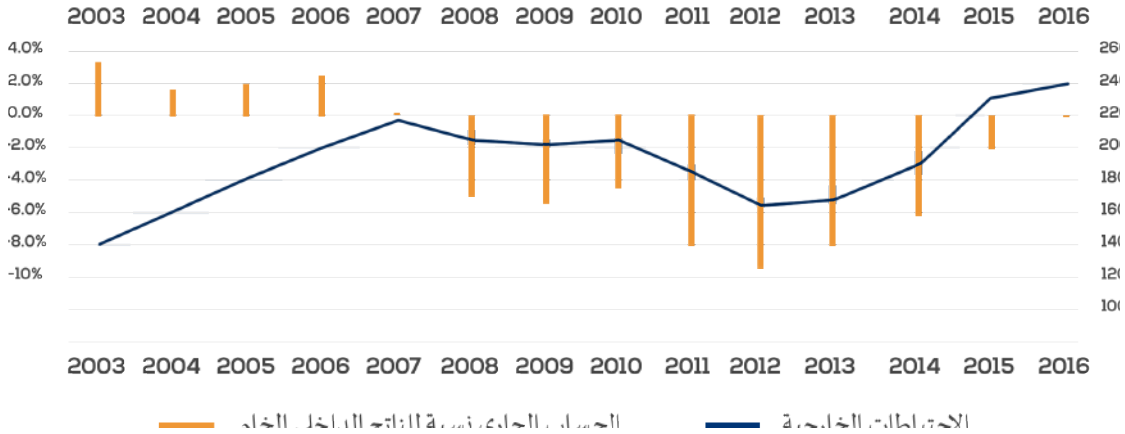

وفيما يخص النمو، فإذا كانت النسبة المسجلة خلال الفترة 2012-2016 قد بلغت 3,2% عوض 5,5% التي اعتمدها التصريح الحكومي، فإن ذلك يعزى بالأساس إلى تدبير العجوزات التي طالت التوازنات الماكرو-اقتصادية سنة 2012 والتي أدت إلى خفض مساهمة الطلب الداخلي في النمو. ومع ذلك، تبقى هذه النسبة مشرفة بالمقارنة مع دول المنطقة وأخذا بعين الاعتبار السياق الخارجي المضطرب وتسجيل ثلاث سنوات من الجفاف.

ولا شك أن الإصلاحات الهيكلية الهامة التي أنجزتها الحكومة، قد ساهمت، بشكل كبير، في تعزيز الحقوق والحريات وتحسين مناخ الأعمال واستعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المسطرة لها، ونخص بالذكر منها:

- **إصلاح منظومة العدالة:** إذا كانت بلادنا قد عرفت سابقا عدة إصلاحات لمنظومة العدالة، فقد شهدت هذه المنظومة خلال الولاية الحالية إصلاحات هيكلية وعميقة، تجلت على الخصوص في المصادقة على القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة واللذين كرسا الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية وفق أرقى المعايير الدولية. وللتذكير، يندرج اعتماد هذين النصين القانونيين، بالإضافة إلى المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بإنشاء المحكمة الدستورية وإطلاق مسلسل إصلاح القوانين المؤطرة للمجالين المدني والجنائي، في إطار تفعيل الأهداف الاستراتيجية الكبرى لميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي توج مسلسلا تشاوريا واسعا. كما أن الدور المهم الذي يقوم به القضاة في تقديم العدالة للناس داخل أجل معقول، استوجب الرفع من عددهم إلى نسبة معقولة دوليا (12 قاض لكل 100.000 نسمة) وتحفيزهم بتبويئهم الصدارة في منظومة أجور الوظيفة العمومية (اعتماد زيادة بنسبة تفوق 50% بالنسبة لأجور القضاة من الدرجة الثالثة، على سبيل المثال). وبغية تمتين مبدأ إقران المسؤولية بالمحاسبة على هذا الصعيد، تم تقنين كل الحالات التي تقتضي مساءلة القاضي في حال إخلاله الخطير بأداء مهامه، هذا فضلا عن وضع الأساس القانوني لتتبع ثروته ومساءلته عن كل إثراء غير مبرر. إلى ذلك، اتجه الإصلاح إلى الرفع من عصرنة القضاء وتحديثه، وذلك بالعمل على الرفع من مستوى رقمنة المحاكم وتبسيط المساطر والإجراءات وتسريعها، ضمانا للنجاعة القضائية التي أصبحت ملموسة، إذ بلغت نسبة القضايا المحكومة من مجموع القضايا المسجلة سنويا 104%. كما تحسنت وضعية فضاءات المحاكم بشكل لافت بفضل إطلاق برنامج يروم تأهيل وتحسين كافة فضاءات المحاكم في أفق سنة 2018، حيث انتقلت نسبة المحاكم الجيدة من 29% سنة 2012 إلى 60% سنة 2016، كما تراجعت نسبة المحاكم غير اللائقة من 48% إلى 21% برسم نفس الفترة.

- **إصلاح نظام المقاصة**، وذلك من خلال الرفع التدريجي للدعم عن المنتجات البترولية عبر عدة محطات، انتهت في الأخير بتحرير أثمنة هذه المواد سنة 2015، مع استمرار المراقبة لضمان احترام قواعد المنافسة الشريفة وجودة المنتوج. وقد مكن هذا الإصلاح الهيكلي من تقليص الكلفة الإجمالية للدعم من حوالي 55 مليار درهم (6,5% من الناتج الداخلي الخام) سنة 2012 إلى 14 مليار درهم (1,5% من الناتج الداخلي الخام) سنة 2015.

ج.6 تطور نفقات المقاصة بملايير الدراهم

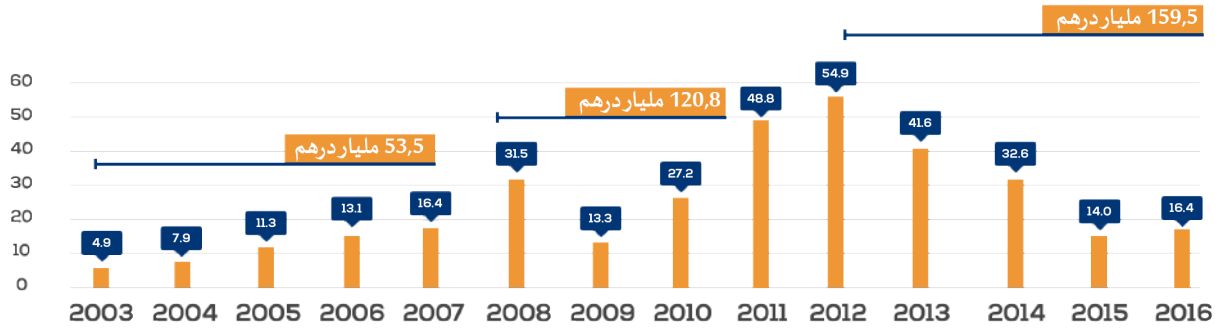

- **إصلاح النظام الجبائي**، وذلك عن طريق تنظيم المناظرة الوطنية حول الضرائب في مارس 2013 وتنزيل التوصيات الصادرة عنها تدريجيا، خاصة ما يتعلق بمواصلة إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة من خلال معالجة المتأخرات المترتبة عن المصدم وتسريع وتيرة إرجاع هذه الضريبة، وإطلاق التدرج في سعر الضريبة على الشركات، ودعم تنافسية المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط المساطر الإدارية، وتحسين العلاقة بين الإدارة والملزمين.

- **إصلاح القانون التنظيمي لقوانين المالية:** يرمي هذا الإصلاح إلى تكريس مجموعة من المبادئ والقواعد المعتمدة في أحسن التجارب دوليا، والتي تهدف إلى تعميق شفافية الميزانية وتعزيز المراقبة والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة والتركيز على التدبير بالنتائج.

- **إطلاق إصلاح أنظمة التقاعد:** حيث انتهجت الحكومة مقاربة تدريجية وتشاركية في هذا الإصلاح، تهدف في البداية إلى إنجاز إصلاح مقياسي مستعجل لنظام المعاشات المدنية المهدد بالعجز عن أداء معاشات حوالي 400 ألف متقاعد في أفق 2020. وقد حرصت الحكومة، في إطار هذ الإصلاح، على أن تخرج رزنامة مندمجة من القوانين الإصلاحية لنظام التقاعد زاوجت فيها بين مشروع توسيع وعاء خدمة نظام التقاعد بضم فئات أخرى لم تكن مدمجة وذلك عبر إحداث نظام تقاعد لفائدة العمال المستقلين والأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة أو عملا غير مأجور، وبين إصلاح أنظمة التقاعد القائمة بما يضمن حق الأجيال القادمة في الاستفادة من التقاعد، وبين تحسين تقاعد بعض الفئات، وذلك برفع الحد الأدنى للمعاش تدريجيا من 1.000 إلى 1.500 درهم في الشهر.

- **تحسين مناخ الأعمال والاستثمار:** اتخذت الحكومة في هذا الإطار إجراءات عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: دخول القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص حيز التنفيذ، والمصادقة على مرسوم جديد للصفقات العمومية، وإعطاء الانطلاقة للرقم التعريفي الموحد للمقاولات، ووضع نظام لتبادل المعلومات بين الموثقين والإدارات، بالإضافة إلى الشروع، منذ سنة 2014، في حذف قاعدة الفارق الزمني فيما يتعلق بخصم فارق الضريبة على القيمة المضافة، وتعميم سداد الدين على القيمة المضافة، وتخفيض عتبة الاستثمارات المستفيدة من التحفيزات الضريبية من 200 مليون درهم إلى 100 مليون درهم، وإرساء الجدول التصاعدي بالنسبة للضريبة على الشركات. كما عمدت الحكومة إلى تعزيز تمويل المقاولات عن طريق إخراج البنوك التشاركية إلى حيز الوجود، وتسريع أداء متأخرات الديون العمومية المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العمومية ومراجعة المقتضيات القانونية المتعلقة بآجال الأداء برسم صفقات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

- **تدعيم القطاع الصناعي:** قصد تعزيز المكانة التي يحتلها القطاع الصناعي كقطاع محدث لمناصب الشغل ورافعة للنمو، أطلقت الحكومة مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، ويطمح هذا المخطط، الذي عبئ له غلاف مالي يناهز 20 مليار درهم في إطار صندوق التنمية الصناعية، إلى الرفع من حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وإعادة التوازن إلى الميزان التجاري من خلال النهوض بالصادرات. وقد ساهم هذا المخطط في جلب استثمارات مهمة، والرفع من نسبة الاندماج الصناعي، وإحداث مناصب شغل جديدة (حوالي 200 ألف منصب شغل برسم عقود استثمارية تم توقيعها خلال الفترة 2014-2016) في عدة قطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وفي نفس السياق، وبهدف توفير مناخ اقتصادي ملائم للاستثمار المنتج وضمان نمو سليم ومستدام، تم إطلاق مخطط جديد لإصلاح الاستثمار. وقد تم اعتماد خمسة إجراءات جديدة في إطار هذا المخطط، وهي:

1. ضريبة على الشركات بنسبة 0% خلال خمس سنوات، بالنسبة للشركات الصناعية الجديدة؛
2. إنشاء منطقة حرة على الأقل بكل جهة من جهات المملكة؛
3. منح وضعية المنطقة الحرة للصناعات المصدرة الكبرى، بغض النظر عن مكان تواجدها؛
4. الاعتراف بوضعية "مصدر غير مباشر" لمناولي الصناعات المصدرة؛
5. إيجاد صيغ دعم متقدمة للجهات الأقل نموا.

كما يعتمد المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار على تطوير المحاور التالية:

- إعادة تقويم ميثاق الاستثمار وإعادة تعريف مضامينه، والإجراءات الجديدة لدعم وتحفيز الاستثمار، ويشمل الميثاق الجديد للاستثمار التدابير المشتركة بالنسبة لجميع القطاعات، والإجراءات القطاعية الأكثر تحديدا، والإجراءات الجهوية التي تدعم الجهات الأقل نموا؛

- إعادة هيكلة هيئات النهوض بالاستثمار، من خلال دمج هيئات دعم الاستثمار والتصدير والترويج، من أجل بلوغ أكبر قدر من النجاعة في تدخلاتها وضمان دعم أكبر لعرض المغرب؛

- إحداث مديرية عامة للصناعة مكلفة بضمان استدامة مخطط التسريع الصناعي، ومديرية عامة للتجارة تتمثل مهمتها في قيادة تحول هذا القطاع وتضم التجارة الداخلية والخارجية في هيئة واحدة؛

- إعادة صياغة الاستراتيجية الرقمية، من خلال إحداث وكالة تعنى بالاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية ستكون مهمتها تطوير خدمات إدارية لامادية لفائدة المواطن والمقاولة.

- **تعزيز البنيات التحتية وتجويدها:** بغية توفير الشروط المواتية لإنجاز الأنشطة الاقتصادية وجذب الاستثمارات، ضاعفت الحكومة جهودها قصد تعزيز وتأهيل البنيات التحتية سواء بالرفع من حجم الطرق التي تم إصلاحها أو بناؤها لتبلغ 20.650 كلم خلال الولاية الحالية مقابل 13.480 كلم برسم الفترة 2011-2008، أو من خلال تعزيز المطارات والبنيات التحتية الجوية، حيث تم توسعة 3 مطارات وبناء 4 محطات جديدة. وعلى صعيد آخر، بلغت المساحات اللوجيستيكية المجهزة 550 هكتار سنة 2015 مقابل 80 هكتار سنة 2010. وقد ساهمت هذه الجهود في احتلال المغرب لمراتب مشرفة فيما يخص جودة البنيات التحتية في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية سنة 2015 (المرتبة الأولى في شمال إفريقيا، والثالثة إفريقيا، والسادسة عربيا، والمرتبة 55 عالميا).

وإجمالا، فقد ساهمت التدابير المتخذة فيما يخص تحسين مناخ الأعمال في ارتقاء المغرب إلى المرتبة 75 من أصل 189 دولة في التقرير الأخير للبنك الدولي حول ممارسة الأعمال (Doing Business 2016)، متقدما بذلك ب 22 مرتبة ما بين سنتي 2012 و2016. وقد حسنت هذه الوضعية الجديدة المتقدمة جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية التي بلغت ما يناهز 37 مليار درهم كمعدل سنوي بين 2013 و2015.

3.2.2. انتهاج سياسة اجتماعية داعمة للفئات الفقيرة والهشة

لقد اختارت الحكومة منذ البداية، وبشكل واع، أن توجه سياستها الاجتماعية بدرجة أولى إلى الفئات الفقيرة والهشة لضمان قدر من التوازن الاجتماعي، مع سن سياسات أخرى للحماية الاجتماعية عادت بالنفع على مختلف الفئات المتوسطة والفقيرة، والرهان على التشغيل وتقليص الفوارق الترابية والمجالية.

أ-نهج سياسات اجتماعية تستهدف الفئات الفقيرة والأكثر هشاشة

يندرج ضمن هذه السياسة الرفع من الحد الأدنى للأجر إلى 3.000 درهم في القطاع العام، والرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بنسبة 10%، والرفع من الحد الأدنى للمعاشات التي تصرف لمتقاعدي المؤسسات

العمومية والجماعات المحلية والمياومين إلى 1.000 درهم والزيادة التدريجية فيه ليصل إلى 1.500 درهم، والرفع من المنحة الجامعية وتوسيع وعاء المستفيدين منها، وتفعيل صندوق التكافل العائلي الذي يهم المطلقات المعوزات وأبنائهن، ثم دعم تمدرس أبناء الأسر الفقيرة، والدعم المالي المباشر للأرامل في وضعية هشاشة.

ولابد من الإشارة إلى الدعم الذي تقدمه الدولة من أجل تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من الحصول على سكن لائق، سواء في إطار برنامج مدن بدون صفيح، أو السكن الاقتصادي، أو برامج أخرى تعنى بتأهيل الأحياء العشوائية، أو ترميم الأبنية الآيلة للسقوط بالمدن العتيقة. وقد أدى هذا المجهود إلى حصر العجز في السكن في 516 ألف وحدة سكنية سنة 2015 بدل 840 ألف سنة 2011. كما تقلص عدد السكان القاطنين في دور الصفيح إلى 5,6% سنة 2014.

ب-دعم وتوسيع سياسة الحماية الاجتماعية

يندرج ضمن هذا الإطار الوفاء بمخرجات الحوار الاجتماعي، ودعم القدرة الشرائية، وتعميم التغطية الصحية لتشمل الطلبة، ومشروع الحماية الاجتماعية لفائدة العمال المستقلين والأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة أو عملا غير مأجور، وتعميم نظام المساعدة الطبية ليشمل أزيد من 9,7 مليون مستفيدا، وتوسيع سلة العلاجات لفائدة مستخدمي القطاع الخاص، وتخفيض أثمنة أزيد من 2.740 دواء الأكثر استهلاكا، ومصادقة الحكومة على مشروع قانون قصد تمكين الأبوين من التغطية الصحية بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المأجورين وأصحاب المعاشات بالقطاع العام.

ت-النهوض بالتشغيل

انتهجت الحكومة سياسة نشيطة لدعم التشغيل، إذ عملت على الرفع من عدد مناصب الشغل المحدثة في القطاع العمومي خلال الولاية 2012-2016 لتبلغ 116 ألف منصبا مقابل ما مجموعه 111 ألف منصبا خلال الولايتين الحكوميتين السابقتين (2002-2011)، وتقوية مختلف برامج النهوض بالتشغيل، وبذلت جهودا كبيرة لتكوين طالبي الشغل وخاصة حاملي الشهادات حيث أطلقت برنامجين لتأهيل 35.000 مجازا، ومنحت المقاولات تحفيزات هامة لتشغيل المستفيدين من التكوين، كما تم اعتماد استراتيجية وطنية طموحة للتكوين المهني بشراكة مع القطاع الخاص بغلاف مالي قدره 65 مليار درهم بهدف تكوين 10 ملايين مواطن في أفق 2021.

علاوة على ذلك، أحدثت الحكومة نظاما خاصا بالمقاول الذاتي يتضمن تسهيلات وتحفيزات من أجل مساعدة الشباب على تأسيس مقاولات وتيسير ولوجهم إلى سوق الشغل، بالإضافة إلى تشجيع القطاع غير المهيكل على الاندماج في النسيج الاقتصادي المنظم حتى يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة. ومنذ الانطلاق الفعلي لهذا النظام في يناير 2016، تم إحداث حوالي 30.000 مقاولة ذاتية.

ج.7 مناصب الشغل المحدثة في قوانين المالية

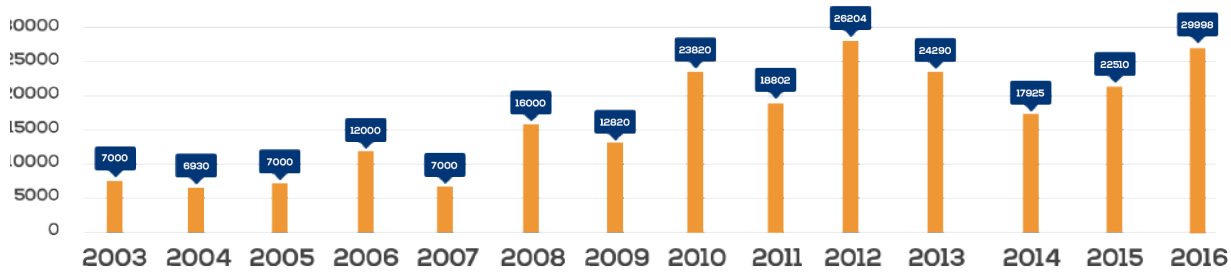

إضافة لذلك، تم إقرار التعويض عن فقدان الشغل، والمصادقة على استراتيجية وطنية للتشغيل التي ينتظر منها أن تساهم في توحيد وتنسيق الجهود وتكامل السياسات للنهوض بالتشغيل. ومكن كل ذلك من المساهمة في الحد من ارتفاع نسبة البطالة رغم ظروف داخلية وخارجية غير مواتية، وإبقائها في مستويات أدنى مما هي عليه في دول المنطقة.

ج.8 مقارنة معدل البطالة سنة 2015

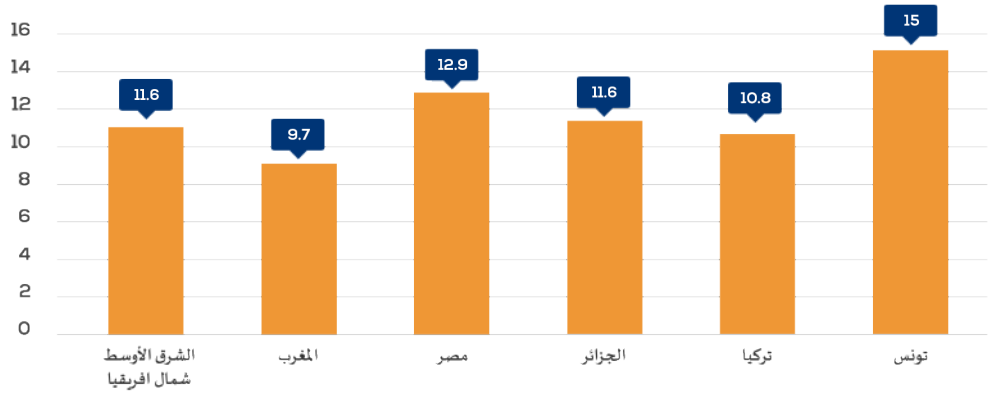

وعلى العموم، فقد تمكنت التجربة الحكومية، التي قادها الحزب في ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية صعبة، من تحقيق جل أهدافها، ذلك أنها استطاعت أن تساهم بشكل فعال في عودة الهدوء والطمأنينة إلى الشارع المغربي، واستعادة هيبة الدولة وكرامة المواطن، ومصالحة المواطن مع السياسة ومؤسسات الدولة، وإنجاز إصلاحات كبرى واعدة، وإطلاق مبادرات بنيوية وجوهرية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بدأت بواكير ثمارها تظهر للعيان، على أن تعطي كامل ثمارها في السنوات القليلة القادمة.

4.2.2. الرهانات المطروحة

ومع تقدير الطابع الإيجابي لهذه الحصيلة، وكونها تمثل خطوة متقدمة ومشجعة في مسار الإصلاح، إلا أن مقتضيات الترصيد وتحقيق التراكم، تتطلب حلقات أخرى مكملة للإصلاح، مع استدراك عدد من الإشكاليات والتفكير في صيغ مبتكرة للجواب عن جملة من التحديات التي لا تزال إلى اليوم مطروحة وملحة، ونذكر منها:

أ-التربية والتكوين والبحث العلمي

يتوفر المغرب اليوم على رؤية استراتيجية متوافق بشأنها حول هذا المجال الحيوي الذي بدونه يستحيل نجاح أي نموذج تنموي تنشده البلاد. وقد بينت التجارب السابقة أن النوايا الحسنة لا تكفي لإنجاح أي إصلاح لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. فالإصلاح ينجح على أرض الواقع برؤية واضحة وبتضافر جهود مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية وغير حكومية ومدبرين وأساتذة ومؤطرين وتلاميذ وطلبة ومجتمع مدني، لإعادة الاعتبار للنظام التربوي المغربي وجعله في صلب عملية بناء المواطن المغربي وقاطرة للإدماج والترقي الاجتماعي.

ب-تشغيل الشباب ونموذج النمو الاقتصادي بالمغرب

رغم المجهودات التي بذلت للنهوض بتشغيل الشباب، فلا بد من الاعتراف بأن تشغيل الشباب وإدماجه في الدورة السياسية والتنموية يبقى من بين التحديات الأساسية لضمان تقدم المجتمع واستقراره. وإذا كان تحسين أداء المبادرات الهادفة إلى تشجيع التكوين المفضي إلى التشغيل ودعم التشغيل الذاتي مطلبا مهما، فإن تطوير نموذج النمو الاقتصادي بالمغرب مطلب أهم، فقد أثبت هذا النموذج محدوديته من حيث مستويات النمو وجودة وفعالية الاستثمار وإحداث مناصب شغل قارة وذات جودة عالية. كما أن الأمر يتطلب بالإضافة للشغل، سياسة مندمجة تهتم بانتظارات وتطلعات الشباب بما يمكن من تحقيق مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد.

ت-محاربة الفقروالفوارق في الدخل

فرغم الخطوات والمجهودات المبذولة في مجال محاربة كل أشكال الفقر والإقصاء والتهميش من خلال مبادرات متعددة، إلا أن الهوة لا تزال قائمة بين الآثار الملموسة لهذه المجهودات وبين حجم الحاجيات والتطلعات خاصة بالنسبة لمعالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات والأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص الذين يعانون من إعاقة، وإدماج هذه الفئات في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات، بالإضافة إلى إطلاق سياسات مندمجة لتأهيل مستوى العيش بالعالم القروي والمجالات الهشة.

ث-مواصلة محاربة الفساد واقتصاد الريع

لقد ظلت محاربة الفساد محكومة بمنطق الممكن، أو التقدم خطوات صغيرة، وتخير الزمن السياسي للتقدم، إذ اتضح من حصيلة التجربة الحكومية أن محاربة الفساد لا تتوقف فقط على إنتاج الإطار الزجري، ولكنها تتطلب وضع شروط يتم فيها إسناد الإصلاح سياسيا ومجتمعيا، وضمان أوسع التفاف حوله، وممارسة بيداغوجيا الإقناع السياسي لتحقيق هذا الهدف.

ج-تنسيق العمل الحكومي وتعزيز الحكامة

أثبتت التجربة أن مجهودا أكبر يجب أن يبذل من أجل تنسيق السياسات الحكومية لتعطي أكلها، ذلك أن جلها، إن لم نقل كلها، ذات أبعاد متعددة تحتم مقاربة تشاركية في تصورها وإنجازها وتتبعها وتقييمها. كما أن تحسين الحكامة في القطاع العام يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد، مما سيمكن من الرفع من الفعالية في إنجاز الأوراش وتوفير أموال عمومية إضافية لإنجاز المشاريع والسياسات العمومية في أفضل الظروف وبأقل التكاليف الممكنة.

3.2. التشخيص العام

يتطلب إعداد برنامج انتخابي واقعي وذي مصداقية وقيمة مضافة عالية، في البداية، وضع تشخيص لواقع البلاد، يمكن على أساسه تحديد أهداف وإجراءات جامعة، وذلك بما يحقق الرؤية الوطنية التنموية المشتركة ويعكس تطلعات وانتظارات المواطنين وطموحاتهم.

وقد كان السؤال المركزي الكبير الذي انتظم حوله هذا التشخيص هو ذلك المتعلق بتنمية البلاد ومدى قدرة النموذج التنموي المغربي على تحقيق التطلعات المشروعة للمواطنين. ومن هذا المنطلق، فإن إشكالية تطوير النموذج التنموي لبلادنا صارت مركزية في هذا البرنامج، واستوجب التعاطي معها الوقوف عند التقدم الذي أحرزه هذا النموذج وتحديد المشاكل التي اعترضته والنقائص التي يجب أن يتداركها.

ويجدر التأكيد في هذا الصدد أن مسارات بناء النموذج التنموي المغربي وتقويمه تشكلت عبر ترسيخ اختيارات استراتيجية تربط بين تعزيز البناء الديمقراطي وتقوية النمو الاقتصادي والنهوض بالتنمية البشرية، كما تبلورت ركائزه الأساسية عبر محطات مكنت من تقييم الخيارات التنموية والاستفادة من نجاحاتها وإخفاقاتها، لاسيما في بعض المراحل التي عرفت فيها هذه الخيارات بعض الانسدادات كما حدث مع سياسة المغربة مطلع السبعينات وسياسة التقويم الهيكلي خلال الثمانينات.

وقد مكن هذا التطور التدريجي النموذج التنموي من مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان ملاءمة الهياكل المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا مع هذه التحولات، وكذا من التأقلم مع التطورات التي شهدها المحيط الدولي وما رافقها من تحول في الرؤى والسياسات الاقتصادية العالمية.

وقد تمكن المغرب، في ظل هذا النموذج التنموي، من تحقيق مجموعة من الطفرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه مع ذلك ظل واعيا تمام الوعي بضرورة إدخال التعديلات اللازمة على هذا النموذج لجعله أكثر فعالية وبذل مزيد من الجهود لمعالجة الاختلالات وتدارك نقط الضعف التي تراكمت على مدى العقود الماضية.

1.3.2. الخيارات الأساسية للنموذج التنموي ومحدوديتها

1.1.3.2. الخيارات الأساسية للنموذج التنموي

برزت الملامح الأساسية للنموذج التنموي المغربي مبكرا، منذ فجر الاستقلال، إذ اختار المغرب أن يأخذ مسافة عن منطق الحزب الوحيد الذي ساد في عدد من الدول النامية، واختار عن قناعة اعتماد التعددية السياسية، ونهج سياسة الانفتاح الاقتصادي وحماية الملكية الخاصة ودعم المبادرة الحرة، مع احتفاظ الدولة بدورها في التدخل لتقنين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين متطلبات المنافسة واقتصاد السوق الحر، وبين رعاية المصلحة العامة وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية.

أ. اعتماد المبادرة الخاصة الحرة

اختار المغرب أن يسند للقطاع الخاص دورا رياديا في التنمية الاقتصادية للبلاد، إذ تخلت الدولة بشكل تدريجي عن دورها الإنتاجي، خاصة في المجالات الصناعية والفلاحية، لفائدة القطاع الخاص، الذي استفاد من نهج المملكة لسياسة المغربة ولسياسة جمركية حمائية لدعم موقعه وتعزيز قدراته التنافسية، على أن تضخم دور الدولة وتوسع القطاع العام منذ فجر الاستقلال لم يكن اختيارا استراتيجيا واعيا للدولة بقدر ما كان استجابة لواقع غياب قطاع خاص قادر على تنشيط الميادين الاقتصادية التي أسند تدبيرها آنذاك للقطاع العام.

وهكذا، ونتيجة للتحولات الاقتصادية التي طرأت بعيد الاستقلال، وبفضل اعتماد المغرب لخيار الليبرالية الاقتصادية، تعزز دور القطاع الخاص، وبرز فاعلون اقتصاديون جدد محليون وأجانب، توفرت لهم كل الشروط للولوج للسوق الداخلية وتشجيع المنافسة فيما بينهم.

ب. نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي

في تطلعه إلى جعل الطلب الخارجي محركا رئيسيا لنموه الاقتصادي، سلك المغرب سياسة الانفتاح العريض على الخارج، اتضحت معالمها في ثمانينيات القرن الماضي مع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، وتسارعت وتيرتها ابتداء من تسعينيات نفس القرن من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وعقد المغرب لمجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، خاصة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والدول العربية.

إضافة لذلك، عمل المغرب على الاندماج في الفضاء الاقتصادي والمؤسساتي الأوروبي من خلال بلوغه "الوضع المتقدم" في علاقته مع الاتحاد الأوروبي. كما اعتمدت بلادنا سياسة الانفتاح على إفريقيا وفقا لمنطق التنمية المشتركة التي تعود بالنفع على جميع الأطراف.

ت. اضطلاع الدولة بتقنين وضبط القطاعات الاقتصادية

لئن كانت سياسة التخطيط، المعتمدة خلال المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، قد استوجبت من الدولة الاضطلاع بدور محوري في المجال الاقتصادي، فإنها احتفظت، في المرحلة اللاحقة التي اتسمت بالتخلي عن سياسة التخطيط، بدور لا يقل أهمية فيما يتعلق بضبط التوازنات الماكرو-اقتصادية وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ استعانت بمجموعة من آليات المراقبة والتوجيه والتحفيز،

وقامت بتطوير سياسات قطاعية مكنت من النهوض بالقطاعات المعنية وإنضاج رؤى وتصورات بهذا الشأن على المديين المتوسط والبعيد، مما سمح بتحقيق نتائج مهمة، خاصة على مستوى استقطاب الاستثمارات في قطاعات متعددة، وعلى الخصوص في المجال الصناعي.

وفي نفس الاتجاه، وسعيا منها إلى تيسير وتحفيز المبادرة الخاصة، انصب مجهود الدولة في اتجاه تحسين مناخ الأعمال المؤسساتي والمادي وتقديم الدعم العمومي للطلب من خلال الزيادة في الأجور ودعم الاستهلاك والاستثمار العمومي.

وموازاة مع ذلك، تضطلع الدولة بدور آخر لا يقل أهمية عن الأدوار السابقة، إذ ظلت تقوم بدور المنتج والموزع الجزئي أو الكلي لبعض الخدمات الاستراتيجية كالربط الطرقي والطرق السيارة والسكك الحديدية والنقل الجوي والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والصحة والنقل الحضري، الخ.

ث. سعي الدولة إلى تثمين الثروة البشرية وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية

مقابل عملها على تحقيق التنمية الاقتصادية، حرصت الدولة على السعي إلى بلوغ العدالة الاجتماعية والمجالية وتحقيق التنمية البشرية من خلال تصحيح الاختلالات ما بين الوسطين القروي والحضري وبين الجهات والفئات الاجتماعية، وذلك عبر إقرار تضامن فعال وضمان تدخل مركز للدولة، وكذا من خلال تفعيل إجبارية التعليم الأساسي وتعزيز البنيات التعليمية والتكوينية والصحية والرياضية والثقافية وتوسيع نطاق التغطيتين الاجتماعية والصحية وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبرامج التنموية الأخرى.

2.1.3.2. محدودية الخيارات الأساسية للنموذج التنموي

مكنت الخيارات الأساسية المعتمدة في إطار النموذج التنموي المغربي من تحقيق تقدم كبير على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن تفعيلها على أرض الواقع أبان في المقابل عن مجموعة من أوجه القصور.

أ. أوجه قصور تنافسية الاقتصاد الوطني

لم يكن تبني المغرب لسياسة اقتصادية ليبرالية ليعفيه من مواجهة كثير من الصعوبات التي صاحبت تنزيل هذه السياسة، فاستمرار وجود بارز لقطاعات يسودها الريع وتعاني من الاحتكار وضعف المنافسة، أو يصطدم الاستثمار فيها بعراقيل مختلفة بما فيها مساطر معقدة، كلها عوامل قوية تؤثر سلبا على الإرادة المعبر عنها في تحرير الاقتصاد والطاقات وتشجيع المبادرة الحرة.

وتبقى أهم التحديات التي يتوجب رفعها لإنجاح التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي مرتبطة بالرفع من الإنتاجية التي لا زالت ضعيفة.

ب. أوجه قصور الانفتاح الدولي

لم يستفد الاقتصاد الوطني من الانفتاح على الاقتصاد الدولي كما كان منتظرا، وبشكل خاص من اتفاقيات التبادل الحر، وذلك بالنظر إلى أن جهود القطاعين العام والخاص لم تكن كافية لتحسين القدرة التنافسية للمقاولات المغربية وإنتاجيتها. ونتيجة لذلك، سجل عجز مستمر في الميزان التجاري، كما لم يتم الارتقاء بالطلب الخارجي لجعله محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي، مما اضطر السلطات العمومية للجوء إلى الطلب الداخلي والذي لا يمكنه دعم النمو على المدى الطويل، في ظل صغر حجم السوق المحلية وإكراهات التمويل.

وهكذا، فإن سياسة الانفتاح التي تبناها المغرب أصبحت اليوم تفرض تحديات كبيرة تتجلى أساسا في:

- **التحول المتسارع الذي أصبحت تعرفه مصادر القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية:** فتعزيز قدرات الابتكار أضحى محددا أساسيا لتحسين التنافسية بدل التنافسية المبنية على الأسعار التي سادت فيما قبل. فالتحدي هنا يكمن في تحسين المحتوى التكنولوجي للصادرات من خلال الاستثمار في البحث العلمي؛
- **التنسيق بين سياسة الانفتاح وسياسة سعر الصرف:** إن مواصلة اعتماد سعر صرف ثابت في ظل تسريع سياسة الانفتاح (انخفاض الحواجز الجمركية) قد أدى إلى الاستثمار في السلع غير القابلة للتداول التي لا تتأثر بفعل الانفتاح، مما جعل المغرب لا يستفيد من التأثير المحتمل لسياسة الانفتاح الاقتصادي على التحول الهيكلي لنسيجه الصناعي؛
- **تجاوز الحواجز غير الجمركية المطبقة على الصادرات:** فالممارسات غير العادلة التي تعتمدها الدول الكبرى والتي تتمثل في مضاعفتها للحواجز غير الجمركية المطبقة على الصادرات (مثل معايير الصحة) تؤثر سلبا على سياسة التصدير التي أعطيت لها الأولوية في الاستراتيجيات القطاعية، خاصة مخطط المغرب الأخضر.

كما يجب التذكير هنا بأن غياب تكامل إقليمي حقيقي بين المغرب وباقي الدول المغاربية والركود الذي يعرفه الاقتصاد الأوروبي وانتقال مركز التأثير الاقتصادي العالمي إلى دول جنوب شرق آسيا، كلها عوامل تؤثر لامحالة على تنويع منافذ الصادرات المغربية، بالإضافة إلى صعوبة تدبير تقلبات أسعار المواد الأولية والتحديات الأمنية الإقليمية.

ت. أوجه قصور الدور الاقتصادي للدولة

مكن النظام التحفيزي من تحقيق إنجازات هامة في بعض القطاعات المستهدفة، ولكن، في المقابل، لم تخل هذه السياسة من آثار سلبية على قطاعات أخرى انصرفت عنها عوامل الإنتاج. فعلى سبيل المثال، سمحت الحوافز الضريبية والمساعدات متعددة الأشكال المخصصة لقطاعات الفلاحة والسكن والسياحة من أن تعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي، وذلك على حساب القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، خاصة القطاعات الحديثة في الصناعة والخدمات، التي لم تستفد بحظ مماثل من التحفيزات.

كما لم ينجح الاستثمار العمومي في القيام بدوره كقاطرة للاستثمار الخاص. فخلال السنوات الأخيرة، ورغم ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية، فقد ظل تأثيرها على النمو الاقتصادي محدودا، الأمر الذي يثير إشكالية نجاعة الاستثمارات العمومية على المديين المتوسط والطويل، وكذا انسجامها مع النموذج التنموي.

ث. أوجه قصور الفعل العمومي في مجال تثمين الثروة البشرية

إذا كانت بلادنا قد نجحت بمستويات كبيرة في تحسين العديد من المؤشرات المتعلقة بمناخ الأعمال، فإن نجاحها ظل محدودا جدا، في المقابل، في مجال أساسي بالنسبة للأعمال وكذا بالنسبة للتنمية البشرية، وهو التعليم والتكوين. فانتشار الأمية والهدر المدرسي وتدني جودة التعلمات الأساسية، كلها عناصر لا تدعم تحسين الإنتاجية ولا تيسر التوفر على موارد بشرية مؤهلة وقابلة للاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققه المغرب على مستوى النهوض بثروته البشرية، لاسيما من خلال تفعيل إجبارية التعليم الأساسي وتعزيز البنيات التعليمية والتكوينية والصحية والرياضية والثقافية وتوسيع نطاق التغطيتين الاجتماعية والصحية، فإن تثمين واستثمار الطاقات البشرية لم يرق إلى المستوى الذي يمكنها من الإسهام الفاعل في المسيرة التنموية للبلاد من خلال خلق الثروة وإحداث فرص الشغل.

وإجمالا، فإن تدارك العجز الحاصل على مستوى التنمية البشرية يتطلب معالجة مجموعة من الإشكاليات تتجلى أساسا في:

- تفعيل إصلاح شامل ومتكامل لمنظومة التربية والتكوين؛
- توفير الموارد المالية الضرورية خاصة في ظل الانتقال الديمغرافي الذي يعرفه المغرب، فالحاجيات تبقى كبيرة والاستجابة لها سيشكل ضغطا على الموارد المالية للدولة؛
- ضعف مردودية الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية نظرا لتعدد المتدخلين، مما يعيق التدبير الأمثل للموارد. كما أن الاستثمارات في العالم القروي تبقى ضعيفة المردودية بحكم معاناة سكان القرى من العزلة؛
- تزايد الفوارق الاجتماعية، فقد تبين من خلال الدراسات التي أنجزت أن مردودية الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة ترتبط أساسا بمستوى التفاوتات المسجلة بين شرائح المجتمع. فالطبقات الفقيرة لا تستفيد في الغالب من المجهود الذي تبذله الدولة من خلال الرفع من نفقات القطاعات الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة؛
- عدم أخذ السياق العام للتطور السياسي والاقتصادي بعين الاعتبار خلال وضع سياسات التنمية الاجتماعية، فاعتماد المقاربة القطاعية دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير السياسات الأفقية غالبا ما يؤدي إلى ضعف مردودية هذه السياسات.

ج. أوجه قصور الفعل العمومي في مجال العدالة الاجتماعية والترابية

تعترض الجهود المبذولة في مجال العدالة الاجتماعية والمجالية عقبات مختلفة، بما في ذلك محدودية الموارد العمومية المتاحة مقابل تنامي التحديات ومشاكل حكامة قطاع يتسم بتعدد الفاعلين والجهات الوصية وأنماط التدخل وغياب سياسة اجتماعية مندمجة. وقد تفاقمت الفوارق الاجتماعية والمجالية نتيجة لذلك، واكتست مخاطر على الاستقرار والتنمية.

وسيبقى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية رهينا بمدى القدرة على:

- تحقيق تكافؤ الفرص من خلال تمكين كافة الفئات من المساهمة في مسلسل الإنتاج عبر الولوج إلى البنيات التحتية والموارد المالية؛

- التوفيق بين الفعالية والعدالة في السياسات الأفقية، خاصة سياسة الانفتاح، وسياسة التمويل، والسياسة الضريبية، إلخ؛
- التركيز بشكل أكبر على الفئات المعوزة والهشة عن طريق دعم برامج الاستهداف مع تحسين فعاليتها، وذلك في تكامل مع باقي السياسات التي تهدف إلى توسيع الفرص للترقي اجتماعيا؛
- الإصغاء إلى الفئات المعوزة والهشة من خلال تعزيز إشراكها للتأثير على صياغة القرارات وتنفيذها عبر دعم منظمات المجتمع المدني؛
- تحقيق التنمية القروية من خلال تنويع النسيج الاقتصادي في العالم القروي بهدف مساهمة القطاعات المنتجة غير الفلاحية في تحسين مداخيل الأسر، وبالتالي تقليص الفوارق مع ساكنة الحواضر.

ج.9 ملخص الخيارات الأساسية للنموذج التنموي

وعلى العموم، فقد مكن الوقوف على أوجه قصور النموذج التنموي القائم ومدارستها بالاعتماد على مقاربة تشاركية عبر تنظيم ورشات داخلية وإجراء مشاورات مع الشركاء والفاعلين، واستثمار مجموعة من الدراسات والتقارير الاستشرافية والتقييمية المرجعية الصادرة عن هيئات وطنية ودولية، من إفراز خمس أولويات تم التوافق على كونها تشكل، إضافة لتكريس الخيار الديموقراطي، أهم تحديات التنمية ببلادنا اليوم:

- توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- تثمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية؛
- تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية؛
- تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز؛
- تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب.

والجدير بالذكر أن هذه التحديات تتقاطع مع المفهوم المتعارف عليه للتنمية باعتبارها نتاجا لتثمين المواهب والكفاءات والطاقات، وإتاحة الفرص والإمكانيات لها للمساهمة في تحقيق ازدهار اقتصادي واجتماعي يستفيد منه أكبر عدد من المواطنين.

الفصل الثالث

برنامجنا

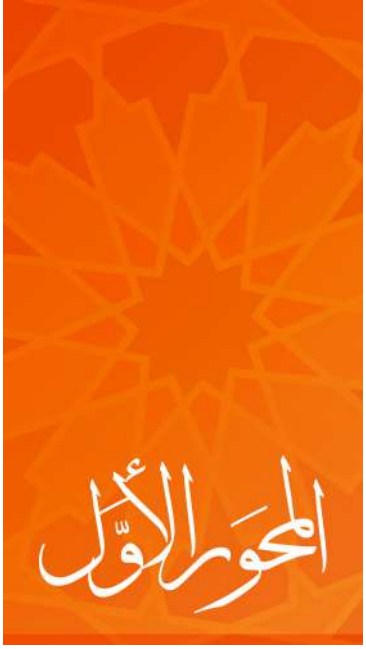

1.3 الهدف العام للبرنامج: تطوير النموذج التنموي وفق رؤية استراتيجية شاملة ومندمجة

أفرزت الخيارات المعتمدة في إطار النموذج التنموي بعض النقائص التي سبق ذكرها، كما أن تنزيلها أبان عن غياب رؤية شاملة ومندمجة تتكامل فيها عناصر التنمية وعن ضعف التكامل والاندماج بين السياسات العمومية والقطاعية.

وإذ نسجل بإيجابية الطفرة التي عرفها الاقتصاد المغربي وقدرته النسبية على امتصاص الصدمات سواء منها الناتجة عن عوامل داخلية كالجفاف أو المترتبة عن عوامل خارجية كالأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأولية، وكذا قدرته على استقطاب استثمارات أجنبية مهمة في مجالات حيوية وواعدة كالصناعة والطاقة، فإننا نسجل في الوقت ذاته أن اقتصادنا لا يزال يواجه تحديات عدة، يتمثل أبرزها في حاجة المغرب إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تمكن من امتصاص البطالة وإحداث تحسن نوعي وعادل في مستوى عيش السكان.

كما أن النموذج التنموي الذي ينشده المغرب ينبغي أن يراعي قدرات البلد على تمويله، وهي قدرات محدودة ومشروطة. فقد انتقلت بلادنا، في الخمسة عشر سنة الأخيرة، من مرحلة تميزت بوفرة التمويل بفضل ارتفاع ظرفي مهم للموارد الضريبية ووجود موارد خارجية مهمة (مداخيل الخوصصة، السياحة، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، الخ.) إلى مرحلة سمتها الأساسية ضعف القدرة التمويلية للنموذج التنموي بسبب استقرار الموارد الاستثنائية والضريبية وتراجع الموارد الخارجية جراء الأزمة المالية العالمية. هذا التحول، يفرض علينا تدبير هذه الندرة من خلال تقييم الاستثمارات العمومية قصد توجيهها نحو المشاريع الأكثر مردودية اقتصاديا والأبلغ أثرا على المواطنين ووضع آليات فعالة للتنسيق بين الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بهذه الاستثمارات، إذ أن ضعف نجاعة هذه الاستثمارات يرجع غالبا إلى ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين العموميين في مجال برمجة وتنفيذ البرامج الاستثمارية.

كما يتطلب الأمر أيضا رصد التطورات المتسارعة التي يشهدها السياق الوطني والخارجي، إذ تتميز الظرفية الدولية بانزياح مركز ثقل الاقتصاد العالمي نحو الشرق، وتقلب أسعار المواد الأساسية، والتهديدات الأمنية، وتعثر الاندماج الجهوي، واستمرار الأزمة لدى شركائنا الأوروبيين.

ولا حاجة للتذكير هنا بأن إنجاح أي نموذج تنموي رهين بتعزيز المناخ السياسي الحر وترسيخ الخيار الديموقراطي وتكريس وتعميق الممارسات الديموقراطية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وذلك في مواجهة عرقلة الإصلاحات وكبح طموحات الشعب المغربي المشروعة إلى تحقيق مزيد من الازدهار والعدالة وتسريع مسيرته التنموية.

ومن جهة أخرى، تشكل الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي راكمها المغرب رصيدا مهما يمكن من الانكباب بكل ثقة على ورش تطوير النموذج التنموي على ضوء التجارب الدولية الرائدة، وهو الورش الذي يقترح الحزب أن تشكل المحاور الخمس المستخلصة من التشخيص أهم ركائزه وأهدافه الاستراتيجية، وهي للتذكير:

- توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- تثمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية؛
- تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية؛
- تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز؛
- تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب.

ج.10 الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

2.3 تقديم الأهداف الاستراتيجية للبرنامج والإجراءات

يعتبر الحزب أن تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية وتفاعلها في إطار رؤية استراتيجية شاملة ومندمجة للنموذج التنموي، يشكلان أبرز التحديات المطروحة على بلادنا لتأمين انتقال المغرب من وضعية البلد النامي إلى وضعية البلد الصاعد.

1.2.3. الهدف الأول: توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد

تمكن المغرب نسبيا من تدعيم قدرة منظومته الاقتصادية على مقاومة الأزمات، وتحسين مساهمة بعض القطاعات في النمو الاقتصادي، وإقلاع قطاعات صناعية من قبيل صناعة السيارات، واكتساب مقاولات مغربية للريادة على المستوى القاري والعالمي.

وبالرغم من هذه الخطوات المعتبرة، لا زال المغرب بعيدا عن تحقيق نسب نمو مرتفعة تمكنه من اللحاق بركب البلدان الصاعدة، وذلك بفعل استمرار ضعف تنافسية اقتصاده كما يؤشر على ذلك المستوى المرتفع للعجز التجاري الذي يفوق 20٪ من الناتج الداخلي الخام.

ومن هذا المنطلق، يقترح الحزب العمل على دعم تطوير النسيج الاقتصادي، خاصة من خلال مواصلة تعزيز القطاع الصناعي، وتحسين إنتاجية الأنشطة الاقتصادية ولاسيما ذات القيمة المضافة العالية منها، والنهوض بالصادرات المغربية، وإصلاح النظام العقاري، وتدعيم التنمية المستدامة.

ج.11 توجهات الهدف الاستراتيجي الأول

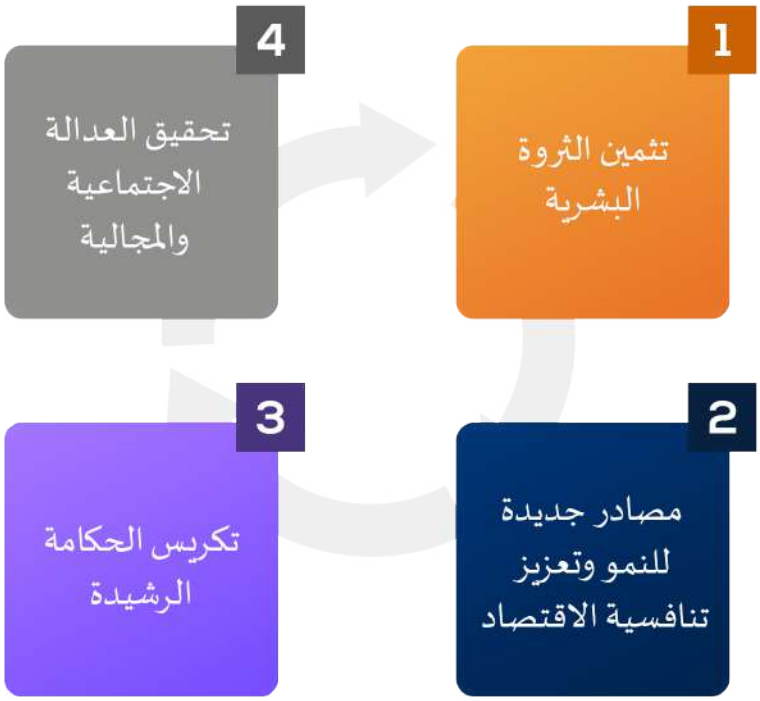

1.1.2.3. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي وتعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني

يرتبط إرساء نسيج اقتصادي قوي ارتباطا وثيقا بتأهيل وتقوية القطاع الصناعي. ويقترح الحزب، في هذا المجال، مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بوتيرة أكبر بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتعزيز إسهامه في الناتج الداخلي الخام. ولا شك أن تطور القطاع الصناعي، على المدى البعيد، يرتبط ارتباطا قويا بتطور إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات القيمة المضافة العالية. لذلك، يقترح الحزب حزمة من التدابير تهم دعم القطاع الصناعي والقطاعات الواعدة الأخرى، تتمثل بالأساس، بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى تثمين الثروة البشرية التي سيتم عرضها لاحقا، في:

بالنسبة للإجراءات المتعلقة حصرا بالصناعة:

- **تسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار وخاصة تفعيل النظام الجبائي التحفيزي الخاص بالشركات الصناعية الجديدة والصناعات المصدرة الكبرى (الميثاق الجديد للاستثمار)** بهدف دعم قدرتها التنافسية والإنتاجية؛
- **مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات العمومية الكبرى** كأداة لتعزيز القطاع الصناعي المغربي والرفع من تنافسيته، وذلك من خلال الحرص على وفاء الموردين الدوليين بالتزاماتهم المتعلقة خاصة بتوطين جزء من أنشطتهم الاقتصادية ونقل الخبرة والتكنولوجيا؛
- **وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة الصغيرة والمتوسطة؛**

- **وضع إطار خاص بتعبئة العقار الصناعي**، بدءا من تحديد حاجيات الفاعلين الصناعيين إلى غاية تسويق وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية.

بالنسبة للإجراءات المتعلقة بكافة القطاعات:

- **مواصلة تحرير الإنتاج والمقاولة من القيود** وخاصة الريع وعدم تكافؤ الفرص والممارسات المخلة بالمنافسة واستغلال النفوذ، وغيرها من مظاهر الفساد؛
- **مواصلة ورش تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في إطار تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، ذلك أن المغرب يوجد في تنافس مستمر مع بلدان أخرى وأن أي تأخر في هذا المجال من شأنه أن يؤثر سلبا على جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية وأن يفقد القطاعات المصدرة، خاصة منها الصناعية، حصصا في الأسواق الخارجية؛
- **تنزيل إصلاح القانون البنكي الذي نص على إحداث تمويلات بديلة**، بهدف تعبئة المزيد من المدخرات ووضع آليات تمويل جديدة رهن إشارة الاقتصاد الوطني والقطاعات الصناعية؛
- **اعتماد استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة لتعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية**، بما يسمح باستباق الحاجيات العقارية لهذه المشاريع والحد بالتالي من ظاهرة ارتفاع أسعار العقار في المناطق ذات الجاذبية؛
- **إعادة مراجعة نظام التحفيزات الضريبية المخصصة للقطاعات الاقتصادية** لإعادة توجيهها نحو الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة، والمحدثة لمناصب الشغل ذات الجودة العالية، وذات تأثير أكبر على الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛
- **اعتماد القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات المهنية** في اتجاه الحد من الإضرابات العشوائية وبلقنة وإضعاف الحقل النقابي الوطني؛
- **تعديل قانون الشغل** وتفعيل مقتضياته بهدف التوفيق بين حماية حقوق العمال ورعاية مصالح المقاولات وأرباب العمل؛
- **تنمية التكوين المستمر** من خلال تحسين نجاعة نمط تمويل وتنفيذ برامج هذا التكوين وزيادة أعداد المأجورين والمقاولات المستفيدة من هذه البرامج؛
- **مواصلة السياسة الإرادية في مجال تعزيز البنيات التحتية**، مع تبسيط الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يضمن تعبئة تمويلات إضافية وتسريع إنجاز مشاريعها، إلى جانب وضع آليات لتتبع وتقييم هذه المشاريع؛
- **تعزيز التمويلات المخصصة لتأهيل المنتوج السياحي المغربي** ودعم تنافسيته والترويج له على الصعيد العالمي؛
- **مراجعة النظام الضريبي لفائدة المقاولات السياحية** بهدف منحها تسهيلات لتشجيع أنشطتها في العالم القروي، بما يساهم في النهوض بالسياحة القروية والبيئية وإنعاش الاقتصاد المحلي وإحداث فرص شغل في المناطق القروية؛
- **تعزيز دعم تذاكر الرحلات الجوية الداخلية بشراكة مع الجهات**، بغرض تشجيع النشاط الاقتصادي والسياحة الداخلية وتنويع المسارات السياحية من خلال تيسير استكشاف المناطق البعيدة وعلى الخصوص الأقاليم الجنوبية والشرقية(مع اعتماد بطاقات سفر مدعومة من طرف المشغلين في القطاعين الخاص والعام)؛
- **اعتماد وتفعيل استراتيجية وطنية لتشجيع اندماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني**

بشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتقوم هذه الاستراتيجية على ترصيد الحصيلة الإيجابية لمبادرة تشجيع الانخراط في "نظام المقاول الذاتي" وتأخذ بعين الاعتبار البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

2.1.2.3. النهوض بالصادرات المغربية

سعيا إلى تحفيز ودعم الصادرات المغربية وبالإضافة إلى إجراءات سبقت الإشارة إليها والتي تهدف إلى الرفع من تنافسية القطاعات الاقتصادية خاصة منها الموجهة للتصدير، يركز برنامج الحزب على اتخاذ التدابير التالية:

- **تفعيل مخطط إعادة هيكلة وتجميع مختلف البنيات المؤسساتية المعنية بالترويج للمغرب في الخارج وتحسين فعالية تدخلاتها** من خلال إرساء علاقات تعاقدية مع هذه البنيات تكون قائمة على ربط الإمكانيات المرصودة لها بمردوديتها الفعلية؛
- **حصر وضبط لائحة العراقيل غير الجمركية التي تطبقها العديد من البلدان والتي تعيق تصدير بعض المنتجات المغربية خاصة منها الفلاحية والغذائية**، بهدف تحسين ظروف إنتاج وتسويق هذه المنتجات، وملاءمتها لحاجيات الأسواق المستقبلة، وضمان ملاءمة ومواكبة المعايير الوطنية لتطور المعايير الدولية؛
- **تنشيط دور الدبلوماسية الاقتصادية**، خاصة في مجال الترويج لصادرات المغرب والتعريف بمؤهلاته كأرضية خصبة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وقاعدة مناسبة لاستكشاف أسواق خارجية خصوصا في إفريقيا وأوروبا؛
- **استثمار الفرص التي يمثلها مغاربة العالم لتطوير صادراتنا نحو بلدان إقامتهم**، وكذا لتشجيعهم على توطين مشاريعهم الاستثمارية بالمغرب وتوجيه أنشطتهم أو جزء منها للتصدير، خاصة نحو بلدان المهجر التي خبروا أسواقها وأنظمتها الاقتصادية؛
- **استثمار الفرص التي توفرها أسواق "المنتجات الحلال" والمنتجات الأصيلة في العالم**، من خلال الارتكاز على مؤهلات المغرب المهمة والواعدة في هذا المجال وتطوير معايير وطنية مطابقة للمعايير الدولية ذات الصلة؛
- **تقييم مجموع اتفاقيات التبادل الحر القائمة** وإشراك القطاع الخاص في المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات جديدة في المستقبل مع إخضاع هذه الأخيرة لدراسات قبلية لتقييم آثارها، بما يضمن حماية وتعزيز مصالح الصادرات المغربية؛
- **البحث عن سبل الاستفادة بشكل أفضل من اتفاقيات التبادل الحر واتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، من خلال استثمار القدرات التنافسية للمشاريع الاستثمارية الدولية التي اختارت الاستقرار بالمغرب؛
- **تفعيل المقتضيات التي تتيح حماية الصناعات الناشئة والدفاع التجاري ومكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة الشريفة والإغراق**، بما يسمح لبعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية بأن تتطور، خلال مدة معينة، بعيدا عن المنافسة الشرسة لمنتجات أو خدمات أجنبية؛
- **تطوير اتفاقيات للتبادل الحر مع بعض الدول الإفريقية** بما يسمح بتطوير صادرات المغرب نحو هذه البلدان؛
- **اعتماد آليات متنوعة لتشجيع تطوير الاستثمارات المغربية في إفريقيا مع إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تتولد عنها صادرات مغربية مستمرة نحو البلدان المعنية:** ضمان التمويلات، وتوفير الدعم الإداري والدبلوماسي بهدف تعزيز حظوظ هؤلاء المستثمرين في الحصول على صفقات بإفريقيا؛
- **إنشاء وتعزيز خطوط النقل، خاصة البحري منه، مع البلدان الإفريقية**، بالتعاون مع دول أخرى أو فاعلين دوليين، بهدف الرفع من حجم صادرات المغرب نحو هذه البلدان، خاصة بالنسبة للمنتجات القابلة للتلف.

3.1.2.3. تيسير الولوج للعقار

إذا كان العقار يضطلع بدور حيوي باعتباره وعاء لإنجاز السياسات العمومية في شتى المجالات، فقد خلصت مختلف التشخيصات المتعلقة بواقع قطاع العقار ببلادنا إلى أنه يعد عائقا حقيقيا وكبيرا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى جملة من الاختلالات التي تشوب تدبيره وتعرقل تعبئته، سواء على مستوى ضبط وتصفية البنية العقارية الخاصة والعامة أو على مستوى استعماله وتعبئته.

وفي هذا الصدد، وتطبيقا للتوجيهات المضمنة في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية حول موضوع "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" المنعقدة في دجنبر 2015 وتفعيلا للتوصيات الصادرة عن هذه المناظرة، تروم الاقتراحات التالية بسط مداخل الحلول الكفيلة بإصلاح قطاع العقار وتحسين حكامته وتسهيل تعبئته، في أفق تعزيز وظيفته كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ففيما يتعلق بتحسين حكامة القطاع، يقترح الحزب:

- **بلورة سياسة عقارية فعالة وناجعة**، كفيلة بتجاوز الإكراهات المتعلقة بالعقار، والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- **فتح ورش تحيين وتحديث ومراجعة الترسانة القانونية المؤطرة للعقاروفق منظور شامل** يهدف إلى ملاءمتها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، بما في ذلك دراسة إمكانية إعداد مدونة عقارية شاملة بهدف جمع شتات مختلف النصوص القانونية المنظمة للعقار؛
- **تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية وجعلها رافعة للتنسيق بين الفاعلين في المجال العقاري**؛
- **تسريع وتيرة تعميم نظام التحفيظ العقاري**، لاسيما من خلال تكثيف عمليات التحفيظ الجماعي؛
- **تتميم عملية جرد وإحصاء الرصيد العقاري العمومي**؛
- **وضع إطار مرجعي للمعايير التي يتعين توفرها في برمجة المرافق والتجهيزات العمومية في وثائق التعمير** بهدف عقلنة وترشيد استعمال الرصيد العقاري للدولة.

وبهدف النهوض بالعقار كآلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقترح الحزب:

- **وضع آليات عملية وإجرائية لضبط السوق العقارية وتعزيز آليات المراقبة للحد من المضاربات العقارية** التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- **بذل مجهود إضافي من أجل تبسيط المساطروالإجراءات الإدارية المتعلقة بتسليم الرخص والوثائق الإدارية وتقليص آجالها**؛
- **تسريع عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري** لذوي الحقوق المستغلين؛
- **اعتماد مساطر ومعايير دقيقة لعمليات تفويت وكراء العقارات العمومية وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص**، من خلال توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول الرصيد العقاري العمومي وإمكانية تعبئته؛
- **مراجعة النصوص الخاصة بنزع الملكية والتعمير من أجل ضمان العدالة العقارية**، خاصة من خلال حماية حقوق الملاك وضمان تعويض معقول لهم، ومراجعة مقتضيات تجميد تداول الملكية التي ينص عليها قانون التعمير؛

- **اعتماد مدونة لأملاك الدولة الخاصة، تتضمن مساطر ومعايير دقيقة لتدبيرها؛**
- **إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن بهدف تعبئة العقار الضروري لهذا القطاع،** تقوم على الالتقائية وتنسيق تدخلات كافة القطاعات العمومية المعنية بهذا القطاع.

4.1.2.3. تدعيم التنمية المستدامة

مراعاة لظروف المغرب المناخية والجغرافية وتكريسا لانخراطه الإرادي في الجهود العالمية الرامية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وحرصا على الترجمة الفعلية والصادقة لاضطلاعه بمسؤوليته التاريخية المتمثلة في ترؤس واحتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة-الإطار حول التغيرات المناخية "كوب 22"، يتعين الالتزام باتخاذ التدابير الرئيسية التالية:

- **تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع مراعاة تسريع وتيرة** إرساء دعاماتها الثلاث (دعم السياسة، وتفعيل أدوات الحكامة، والمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة) عبر إنجاز برامج ومشاريع مهيكلة لمعالجة تدهور البيئة؛
- **السهر على مراعاة مختلف السياسات القطاعية للجوانب البيئية،** لاسيما بالنظر لمعاناة بلادنا بشكل خاص من التغيرات المناخية بسبب موقعها الجغرافي واعتمادها بشكل كبير على مصادر الطاقة الأحفورية المستوردة، وكذا بالنظر لما يمثله إدماج هذه الجوانب البيئية في السياسات الاقتصادية من مصدر مهم للنمو؛
- **وضع استراتيجية مائية في أفق سنة 2050** نظرا لخطر التراجع الكبير للموارد المائية وتصحر مناطق شاسعة كما كشفت عنه عدة تقارير دولية؛
- **تسريع وتيرة إنجاز استراتيجية محاربة التصحر وإعادة التشجير.**

ولتحقيق التأهيل البيئي، يقترح الحزب:

- **بلورة مخططات تنموية جهوية وإقليمية تعتمد الاقتصاد الأخضر كمحور أساسي؛**
- **تعزيز تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية؛**
- **تعزيز تفعيل المخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل؛**
- **دعم الإمكانيات المالية المخصصة لمحاربة التلوث الصناعي،** خاصة منها المعبأة في إطار صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآلية التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي المائي؛
- **تفعيل وتعزيز آليات الرصد والتتبع والمراقبة البيئية،** خصوصا المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ومواكبة المراصد الجهوية في وضع وإنجاز برامج المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، والأنظمة الجهوية للمعلومات البيئية؛
- **تعزيز إمكانيات وأدوار المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث،** لتمكينه من متابعة البرامج المتعلقة بالرصد على الصعيدين الجهوي والوطني وتقديم الدعم والخدمات الضرورية في هذا المجال للجماعات المحلية والوحدات الصناعية؛
- **تعزيز قدرات أعضاء اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة،** بغية تأهيلهم للاضطلاع بمهامهم على الوجه الأكمل واستثمار آليات الافتحاص والتقييم البيئي الاستراتيجي بشكل أمثل (مساطر الافتحاص البيئي، النظام المعلوماتي، الخ.).

وبهدف تكريس نموذجية المغرب في مجال الطاقات المتجددة، يقترح الحزب:

- **تنزيل وتسريع مخططات الطاقات المتجددة؛**
- **مواكبة إصلاح الحقل المؤسساتي وتعزيز دور الوكالة المغربية للطاقات المستدامة؛**
- **وضع آليات دعم استعمال الطاقات المتجددة من طرف الموطنين والمقاولات؛**
- **تحفيز الاستثمارات في الطاقات** البديلة والنجاعة الطاقية من خلال إقرار قرض ضريبي تحدد نسبته من الاستثمارات المنجزة على أساس معايير واضحة.

2.2.3. الهدف الثاني: تثمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية

يتأسس المنظور التنموي لحزب العدالة والتنمية على جملة مبادئ ومنطلقات يوجد على رأسها اعتبار الإنسان كمحور وموضوع للتنمية وأداة لها في الوقت ذاته، باعتبار أن الإنسان هو مفتاح أي إصلاح، وأن الارتقاء بالموارد البشرية والنهوض بها هو أساس أي عمل تنموي.

وتجسيدا لهذه الرؤية، فقد اختار الحزب، عن وعي، أن يدرج النهوض بالثروة البشرية ضمن المحاور الأولى والمركزية لرؤيته البرنامجية وتدابيره المقترحة في البرنامج الانتخابي للاستحقاقات التشريعية المقبلة، وذلك اقتناعا منه بأن ضعف الثروة البشرية يشكل أهم عائق أمام التنمية والعدالة الاجتماعية والحكامة المؤسساتية في بلادنا. وتعود أهم أسباب هذا الضعف إلى أزمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وعدم كفاية المجهودات المبذولة في المجال الصحي، وضعف فعالية سياسات التنمية الثقافية والرياضية في بلادنا.

وهكذا، يتطلع الحزب إلى أن يحظى كل مغربي بمواكبة طيلة حياته لتيسير انبثاق قدراته وصقل مواهبه وحماية كرامته. وتنطوي هذه الأولوية على تنفيذ خطة عمل منسقة تهدف بالخصوص إلى صون كرامة المواطن وحقوقه وأمنه الروحي والمادي، وتحسين جودة منظومة التربية والتكوين، وتقوية البحث العلمي والابتكار، ومواصلة جهود التغطية الاجتماعية والصحية وضمان الولوج الفعلي لخدماتها وتحسين جودتها، مع تشجيع تألق أكبر عدد من الشباب عبر الثقافة والرياضة. والحزب، إذ يرفع هذا التطلع، فإنه يعي أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي بالضرورة بناء وطن آمن روحيا واجتماعيا، ومتماسك داخليا عبر التشبث والاعتزاز بثوابت المملكة وتعزيز حقوق الإنسان والمواطنة المسؤولة والمحافظة على أمن المواطنين وحماية حقوقهم وحرياتهم وقيامهم بواجباتهم.

ج.12 توجهات الهدف الاستراتيجي الثاني

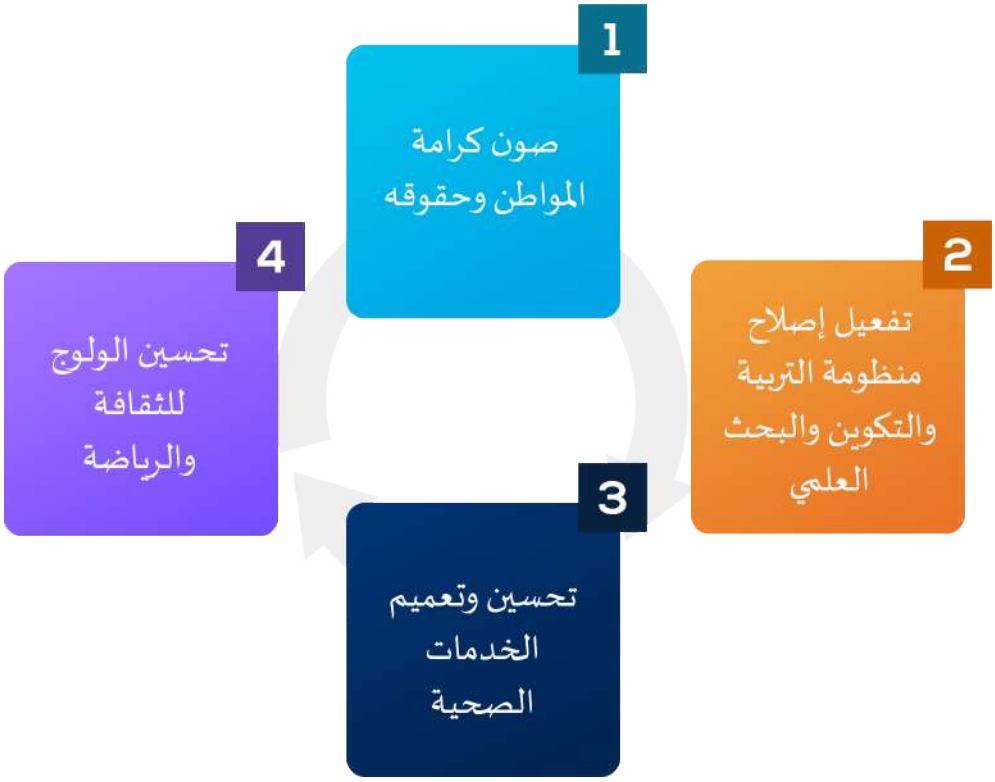

1.2.2.3. صون كرامة المواطن وحقوقه

يقترح الحزب لهذا الغرض الإجراءات التالية:

- **العمل على تعزيز التشبث بالمرجعية الدينية وبالثوابت الجامعة للمملكة**، لاسيما في المناهج التربوية والتعليمية؛
- **تعزيز حقوق الإنسان وقيم المواطنة الصالحة** وما يرتبط بها من ضرورة النهوض بقيم الحوار والتعاون والمسؤولية والعمل والإنتاج والتدبير الإيجابي للاختلاف والقيام بالواجبات وضمان الحقوق والحريات؛
- **تعزيز الإطار القانوني وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان**؛
- **مواصلة توسيع أنظمة التقاعد والتغطية الصحية**، تنزيلا لخارطة الطريق المسطرة كإصلاح جوهري لحماية حقوق وكرامة الأجيال القادمة؛
- **مراجعة سياسة محاربة حوادث السير حسب رؤية شاملة ومندمجة مبنية على معايير التدبير حسب النتائج**؛
- **تعزيز الموارد المالية الخاصة بالمشاريع المندمجة والناجعة التي يقترحها المجتمع المدني في مجال النهوض بحقوق الإنسان**؛
- **مواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة**؛
- **إعادة النظر في الاعتقال الاحتياطي** الذي يخل بمبدأ البراءة ويساهم في الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية؛
- **تعزيز الحريات الإعلامية وضمان حماية الصحافيين المهنيين** وتقوية التعددية لتشمل أيضا التعددية الثقافية والجمعوية والمجالية، وكذا مواكبة إرساء المجلس الوطني للصحافة؛
- **النهوض بالأمازيغية باعتبارها ورشا وطنيا**.

2.2.2.3. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

يجدر التذكير أن قطاع التعليم عرف تحسينات ملحوظة منذ اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000. وقد مكن هذا الأخير من إنجاز عدد من الإصلاحات المهمة من خلال وضع نموذج جديد لحكامة القطاع تضطلع فيه الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بدور محوري. وقد مكنت الإنجازات المحققة في هذا الإطار من تحسين التغطية الوطنية على مستوى البنيات التحتية، لكن في المقابل بقيت المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة محدودة كما أشارت إلى ذلك العديد من التقارير الوطنية والدولية.

فعلى الرغم من تعميم التعليم الابتدائي، فإن نسبة التمدرس بالتعليم الإعدادي بلغت بالكاد 63%، وشاب واحد فقط من أصل 7 شباب يحصل على البكالوريا. كما أن جودة النظام التعليمي وأداءه العام يبقيان دون المتوسط في كل من التعليم الابتدائي والثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث تم تصنيف نظامنا التعليمي من بين 21 الأضعف في العالم حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو". ويؤدي تواضع جودة النظام التعليمي إلى ضعف نسبة الاندماج الاجتماعي والمهني. فعند متم الفصل الثاني لسنة 2016، بلغت نسبة البطالة 20,4% في صفوف الشباب حاملي الشهادات ذات المستوى العالي و23,3% في صفوف خريجي الكليات، وارتفعت نسبة البطالة الإجمالية في صفوف شباب الوسط الحضري المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة إلى 38,8%. إلى جانب ذلك، تبقى نسبة الأمية مرتفعة (32%).

وقد تم إعداد استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع التعليم في أفق 2030، يجب على الحكومة القادمة أن تعمل على تنفيذها من خلال خطة عمل مضبوطة تشارك فيها كل القوى الحية لقطاع التعليم، وعلى وجه الخصوص الأساتذة والمفتشون والنقابات والإدارات والآباء والتلاميذ، وكذلك الهيئات الوطنية والترابية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

وقد تجاوبت الحكومة بسرعة مع مخرجات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وعكفت على تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى مشروع قانون إطار لضمان استقرار الإصلاح والتنزيل الأمثل لهذه الرؤية وفق مقاربة تشاركية تستمع وتدمج آراء مختلف المتدخلين المعنيين بقطاع التربية والتكوين والبحث العلمي.

وفي هذا السياق، واستكمالا للجهود والتراكمات التي حصلت في مسار إصلاح هذا الورش الاستراتيجي، وتنزيلا لمقتضيات الرؤية الاستراتيجية، يقترح الحزب الخطوات التالية:

أ. إرساء المقومات الأساسية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

تتمحور المقومات الأساسية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي حول إصلاح حكامة المنظومة، وإصلاح مناهج وبرامج التربية والتكوين، وتأهيل تدبير الموارد البشرية، وإصلاح التعليم الخاص. ولهذه الغاية، يقترح الحزب إجراءات مختلفة، أهمها:

فيما يتعلق بإصلاح حكامة المنظومة:

- إخراج القانون-الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- اعتماد نظام فعال لقيادة المنظومة يستند إلى مرجعية وطنية للجودة؛

- تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للتربية والتكوين؛
- إرساء التعاقد على مستوى الأكاديميات والمؤسسات كآليه للتدبير الناجع؛
- منح استقلالية أكبر لمؤسسات التربية والتكوين.

وفيما يخص إصلاح المناهج والبرامج:

- إرساء الإطار الوطني للإشهاد؛
- تأسيس وتفعيل اللجنة الدائمة للبرامج؛
- تفعيل الهندسة اللغوية الرامية إلى إتقان اللغة العربية والتواصل باللغة الأمازيغية والتمكن من لغتين أجنبيتين وإرساء التناوب اللغوي في تدريس بعض المضامين وفي بعض المواد؛
- مراجعة المناهج والبرامج والكتب المدرسية وفق إطار مرجعي واضح.

وفيما يتعلق بتأهيل وتدبير الموارد البشرية:

- إرساء أطر مرجعية للمهام والكفايات لمختلف الفاعلين في المنظومة؛
- إعادة النظر في نظام التكوين الأساس لمختلف الفاعلين في المنظومة في اتجاه ضمان المهننة والارتقاء بجودة التأهيل لممارسة جميع مهن التربية والتكوين والبحث؛
- وضع وتنفيذ مخططات للتكوين المستمر تستجيب لحاجات التنمية المهنية لمختلف الفاعلين في المنظومة؛
- وضع نظام للتدبير الناجع للمسار المهني لمختلف الفاعلين في المنظومة، يقوم على المواكبة والتقييم، ويهدف إلى ربط الترقية المهنية بالاستحقاق القائم على جودة الأداء وتطور المردودية؛
- اشتراط التوفر على القدرات التدبيرية لدى المرشحين لمناصب المسؤولية؛
- الرفع من الكفاءة المؤسساتية والتدبيرية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وفيما يتعلق بإصلاح التعليم الخاص:

يعرف قطاع التعليم الخاص تطورا مهما وإقبالا كبيرا. ولهذا، يتعين على الحكومة المقبلة أن توليه أهمية خاصة وفق تصور جديد يؤسس لنموذج للتعليم الخاص يتسم بروح المواطنة والتضامن الاجتماعي والإيمان بالتعليم كمرفق عمومي لا يستقيم أمره إلا إذا كرس المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ولم يكن نموه على حساب المدرسة العمومية.

لذلك، يقترح الحزب **تبني نموذج لتعليم خاص مواطن ومتضامن، يتمتع بالاستقلالية في التدبير في إطار الالتزام بالضوابط التربوية والإدارية والمالية التي تحددها الدولة.** ويقترح الحزب أن يتخذ هذا النموذج إحدى الصيغ التالية:

- **التعليم الخاص الربحي المدعوم من طرف الدولة:** عبارة عن شراكة بين القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخاص تدعم الدولة من خلالها هذا الأخير بصيغ مختلفة بما فيها التمويل (أجور المدرسين مثلا) والتحفيزات الضريبية والامتيازات العقارية وغيرها، مقابل التزام القطاع الخاص باستقبال نسبة من أبناء الأسر الفقيرة، واعتماد واجبات محددة للتمدرس، والقيام بمشاريع مشتركة مع مؤسسات التعليم العمومي؛

- **التعليم الخاص الربحي غير المدعوم من طرف الدولة:** يقوم من خلاله القطاع الخاص بتدبير المرفق العمومي بالطرق التي يرتضيها في إطار الضوابط التي تحددها الدولة؛
- **التعليم الخاص غير الربحي المدعوم من طرف الدولة:** تقوم من خلاله هيئات غير حكومية من جمعيات ومقاولات ومؤسسات غير ربحية، بتدبير المؤسسات التعليمية وفق شراكة مع الدولة تحدد بموجبها المعايير التربوية والإدارية الواجب احترامها، ويكون التدريس بها بالمجان أو مقابل واجبات للتمدرس محددة من طرف الدولة؛
- **التعليم الخاص غير الربحي غير المدعوم من طرف الدولة:** تقوم من خلاله هيئات غير حكومية من جمعيات ومقاولات ومؤسسات غير ربحية بتدبير المؤسسات التعليمية وفق شراكة مع الدولة تحدد بموجبها المعايير التربوية الواجب احترامها.

ويبقى الشرط الأساسي الذي ينبغي أن يحترم في كل هذه الصيغ هو أن **يظل التعليم خدمة عمومية تضمنها الدولة وتحدد مواصفاتها الملزمة لجميع الأطراف المتدخلة في تقديمها**، بما في ذلك التعليم الخاص الذي يبقى ملزما أيضا ب:

- توفير حاجاته من الأطر التربوية والإدارية المؤهلة مقابل التحفيزات الضرورية؛
- تطبيق التدابير التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، على الخصوص، بالترخيص وضمان معايير الجودة والضبط والمراقبة والتقييم، والاعتماد والاعتراف بالشهادات؛
- تحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والخدمات التربوية والتكوينية وفق معايير تحددها السلطات العمومية المختصة.

ب. إرساء مدرسة منصفة وذات جودة بكل مجالات التراب الوطني

لقد أظهرت حصيلة منظومة التربية والتكوين ومخرجاتها أن المقاربات البيداغوجية الكلاسيكية لم تعط أكلها، إذ أن 78%من تلاميذ الابتدائي لا يفهمون التعلمات المدرسة ويشكون من صعوبات في القراءة والكتابة، حسب الدراسات الدولية "تيمس وبيرلز". وبالرغم من تطوير الطاقة الاستيعابية للمؤسسات وتدعيم برامج مثل "تيسير" والنقل المدرسي، فإن نسب الهدر المدرسي لا تزال مقلقة. وللخروج من هذه الوضعية، يقترح الحزب إرساء مدرسة منصفة وذات جودة بكل مجالات التراب الوطني، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات، أهمها:

- **العمل على التعميم التدريجي للتعليم الأولي واستثمار رصيد الكتاتيب القرآنية؛**
- **اعتماد وتفعيل بيداغوجيات تتمحور حول المتعلم** وتواكب المستجدات والتطورات التي تعرفها وسائط التدريس والتعلم، وخاصة عبر إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- **إرساء المشروع المندمج للمؤسسة كنمط جديد لتدبير المؤسسات التعليمية**، بما يمكن من تطوير وتنمية المؤسسة التعليمية بكل مكوناتها من خلال مقاربة تشاركية تسمح لجميع الأطراف المعنية ببلورة رؤية المؤسسة ومخططها الاستراتيجي والمشاركة في تنفيذهما مقابل تمويل من طرف الدولة في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- **تعميم قاعات للمدارسة وفضاءات لغوية**، وذلك من أجل تنمية قدرات المتعلمين وتحفيزهم على تعلم اللغات بين فترات الحصص الدراسية وخلال فترات الاستراحة عبر ممارسة لغة أجنبية مثل الإنجليزية بمعية أستاذ متطوع في فضاء مخصص؛

- **وضع مسار المشروع الشخصي والمهني على مستوى الإعدادي والثانوي** بهدف تكوين الشباب على التفكير الموجه حول مشاريعهم الشخصية وانشغالاتهم المهنية، على أن يتم تدريجيا تحقيق تقاطع بين هذه العملية التحضيرية وندوات سنوية على شكل لقاءات مع المهنيين وممثلي مختلف شعب التعليم العالي؛
- **تأهيل فضاء التعلم وتعزيز البنية التحتية من خلال إنجاز عملية تأهيل وإصلاح واسعة لتوفير إطار ملائم للتعلم لفائدة المتعلمين والأساتذة**، بما يحقق "مصالحة" التلاميذ مع المدرسة، وذلك باعتماد مقاربة جديدة تتكفل ببعد الإصلاح والصيانة الوقائية والعلاجية، ناهيك عن إحداث مؤسسات جديدة تبقى لها أهميتها في الجهات التي تعاني من الخصاص؛
- **تشجيع المبادرات الهادفة إلى توفير النقل المدرسي في الجماعات المنعزلة** ودعم تدبير لامركزي نموذجي لهذه الخدمة بمشاركة المستفيدين، يمكن من تقديم الخدمات المنتظرة بجودة عالية وفعالية؛
- **تمكين الأسر المعوزة من الدعم الاجتماعي لمساعدتها على تعليم أبنائها**، وذلك عبر تعزيز برنامج "تيسير" ورفع الغلاف المالي المرصود له حتى يضطلع بدور ضمان التمدرس؛
- **محاربة الهدر والانقطاع المدرسي** من خلال إنتاج صيغ جديدة للدعم التربوي مع جعله واجبا من واجبات المدرس وحقا من حقوق المتعلم؛
- **تمكين العالم القروي من شبكة مدارس القرب والمدارس الجماعاتية**، والعمل على إبرام شراكات بين الدولة والجماعات الترابية لتمكين أبناء البوادي من الولوج الميسر إلى مؤسسات التعليم، والتمتع بتجهيزات مدرسية وتكنولوجية تيسر عملية تعلمهم؛
- **دعم تمكين أبناء المغاربة المقيمين بالخارج** من تعليم يضطلع بمهمة تعليمهم اللغتين العربية والأمازيغية ومبادئ الدين الإسلامي.

ت. ضمان محاربة فعالة للأمية

يتطلب تحقيق هذا التدبير دعم الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، واعتماد سياسة للجمع بين محاربة الأمية والأنشطة المدرة للدخل، وضمان التقائية وتناسق برامج محو الأمية التي يضطلع بها مختلف المتدخلين في هذا القطاع، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات أهمها:

- **دعم الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية** لتعزيز دورها وتقوية نجاعتها وتمكينها من وسائل العمل البشرية والمالية وتنسيق جهودها عبر نسج شراكات مع مختلف المتدخلين في القطاع؛
- **الجمع بين محاربة الأمية والأنشطة المدرة للدخل** من خلال وضع طلبات عروض لحاملي المشاريع المستفيدين، تمكن من تمويل أفضل المشاريع سنويا؛
- **مراجعة برامج محو الامية** حسب المعايير الدولية وتطوير الوسائل الرقمية الخاصة بها.

ث. إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي

للوصول بمنظومة التعليم العالي إلى مستوى التميز وجعلها قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة لبلادنا، يقترح الحزب مجموعة من التدابير، أهمها:

- **إصلاح منظومة حكامة التعليم العالي**، خاصة من خلال تبسيط مساطر التمويل، وإحكام التنسيق بين مختلف مكونات التعليم العالي، وتعزيز استقلالية الجامعات، وتفعيل آليات التقييم والافتحاص؛

- **تحسين الخدمات المقدمة للطلبة** من خلال مواصلة الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطاعم والأحياء الجامعية، وتمكين الطلبة المعوزين من المنح، وإصلاح وتتبع معايير الاستفادة منها، وتعميم الأنشطة الثقافية والرياضية ودعم النوادي والرحلات التربوية لفائدة الطلبة؛
- **انفتاح التدريس على اكتساب الكفايات المهنية** من خلال توفير منح دراسية للطلبة بشراكة مع المقاولات، موازاة مع التناوب بين الدراسة والتكوين التطبيقي المهني في الجامعات والمقاولات؛
- **ربط التكوينات بحاجيات التنمية** من خلال توسيع العرض التكويني في اتجاه الاستجابة لمتطلبات الاستراتيجيات القطاعية والمهن والتخصصات الجديدة بالمغرب؛
- **إحداث جامعات افتراضية**، وذلك بعد إنجاز دراسة الجدوى ومراعاة الاستجابة لمعايير الجودة، مع تعزيز مبادرات التعلم عن بعد في مجموع الجامعات المغربية.

ج. تطوير البحث العلمي بإشراك القطاع الخاص

يتطلب تحقيق هذا التدبير مجموعة من الإجراءات، أهمها:

- **تحديد أولويات البحث العلمي**، وذلك من خلال توجيه جهد الدولة نحو القطاعات ذات الأولوية كالطاقات المتجددة والصناعات الغذائية وصناعة السيارات والطائرات، نظرا لمراهنة المغرب على هذه القطاعات لتحقيق إقلاعه الصناعي والاقتصادي؛
- **إحداث النظام الأساسي للباحث** يحدد حقوقه وامتيازاته وواجباته، ويكون محفزا ومستقلا عن النظام الأساسي للأستاذ الباحث؛
- **تفعيل اعتماد قروض ضريبية** لتمكين المقاولات التي تستثمر في البحث والتنمية من الاستفادة من قروض ضريبية كآلية تحفيزية للبحث العلمي؛
- **تعزيز البحث العلمي الخاص** من خلال مساهمة الدولة في تمويل بعض مشاريع البحث العلمي الطموحة؛
- **إحداث وتفعيل مدن الابتكار** من خلال التسريع ببناء وتجهيز ودعم انطلاقة مدن للابتكار ذات الأولوية وإنشاء المركبات الصناعية التجارية الخدماتية المندمجة، والتي تتوسطها الجامعات؛
- **تعزيز البحث العلمي بمراكز الدكتوراه**، وذلك من خلال تعميم المنحة على طلبة الدكتوراه، وتشجيع مشاركة الطلبة الباحثين المغاربة في الأنشطة العلمية الدولية، وتشجيع ترجمة البحوث من اللغات الأجنبية إلى العربية، وتخصيص تحفيزات مالية للبحوث المنشورة في المجلات المحكمة أو فصول في كتب منشورة بدور نشر معتمدة علميا؛
- **دعم ولوج الباحثين للمراجع ومصادر المعلومة**، وذلك من خلال إنشاء مكتبات جهوية خاصة بالباحثين (عبارة عن نسخ جهوية من المكتبة الوطنية) بالمدن المحتضنة لمقرات الجهات، وعقد شراكات واتفاقيات تعاون أو توأمة مع مواقع دور نشر إلكترونية دولية ومع قواعد بيانات ومكتبات إلكترونية لجامعات دولية لتيسير ولوج الباحثين إليها.

ح. تكوين مهني موجه لتحقيق فرص التشغيل

يتطلب إصلاح منظومة التكوين المهني اتخاذ مجموعة من الإجراءات، أهمها:

- **أجرأة إصلاح منظومة التكوين المهني وضمان التنسيق بين القطاع الوزاري الوصي ومكونات هذه المنظومة** وعلى الخصوص المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل من خلال تفعيل الخطة الاستراتيجية 2021 وضمان تكامل عرض التكوين المهني مع التعليم المدرسي والتعليم العالي، وذلك عبر آليات ناجعة وفعالة يضطلع فيها القطاع الوصي بمسؤولية وضع الاستراتيجيات والتتبع والتقييم؛
- **الرفع من جودة التكوينات** وقدرتها على الاستجابة الملائمة لحاجيات القطاع الخاص ومختلف الشرائح المستهدفة، خاصة النساء والفئات الاجتماعية الهشة؛
- **إدراج التكوين على تقنيات التسيير والتدبير في برامج التكوين المهني** بغية تأهيل الخريجين للتشغيل الذاتي؛
- **تعزيز التدبير الجهوي للتكوين المهني من خلال ملاءمة عرض التكوين المهني** مع الحاجيات الجهوية في إطار لجن جهوية، وإحداث مراكز جهوية لتكوين المكونين في الشعب المطلوبة في الجهة؛
- **إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تدبير التكوين المهني** من خلال إحداث مراكز جديدة في إطار شراكة بين القطاعين الخاص والعام تضمن إشراكا فعليا وقويا للقطاع الخاص في عملية اتخاذ القرار بشأن تحديد التوجهات الاستراتيجية لمراكز التكوين وتصورات برامجها التكوينية وكذا في تدبيرها اليومي، بما يضمن تحقيق الملاءمة بين العرض والطلب.

3.2.2.3. تحسين وتعميم الخدمات الصحية

وكما تتوقف مساهمة الثروة البشرية في تحقيق التنمية على درجة تأهيلها وتكوينها، فإن سلامة وصحة الموارد البشرية تضمن أحسن الشروط لفعاليتها وقدرتها على تقديم أفضل مردودية ممكنة. ولهذا، تعتمد التقارير الدولية في جزء هام في تقييمها للتنمية البشرية على المؤشرات الصحية، وحجم الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، ومدى كفاية وأهلية المؤسسات الصحية والاستشفائية، هذا بالإضافة إلى مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وحجم التغطية الصحية وطبيعة نظام الحماية الصحية المعتمد ومدى شموله لمختلف فئات الشعب وتغطيته للمجال الترابي.

وتقديرا للدور الذي تقوم به الصحة في تثمين الثروة البشرية والرفع من مردوديتها وإنتاجيتها وتحسين مؤشرات التنمية، فإن الحزب يقترح التدابير التالية:

أ. تعزيز وتأهيل البنية التحتية وتحسين جودة المراكز الصحية والاستشفائية

في هذا الباب، يقترح الحزب:

- **إطلاق برنامج وطني لتأهيل البنيات الاستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية** وطنيا وجهويا وإقليميا ومحليا، وخاصة بالعالم القروي، وتعزيز منظومة التضامن والتغطية الصحية، وذلك بشراكة بين الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية والجماعات الترابية والمنظمات غير الحكومية؛
- **مراجعة حكامة وقواعد تمويل البنيات الاستشفائية** بشكل عميق، باعتماد التمويل المبني على النتائج؛
- **إنشاء أقطاب جهوية للمستشفيات العمومية بشراكة مع الجهات مع تعزيز استقلاليتها الإدارية والمالية**، لتنسيق تدخلات المستشفيات العمومية بتراب كل جهة والرفع من نجاعتها وتجويد خدماتها وتدعيم مواردها؛
- **تأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية على المستويين المادي والتنظيمي وتعزيز استقلاليتها**، بما يسمح ببلورة برامج مندمجة لتحسين جودة الخدمات في إطار تعاقد مع الدولة ومجالس الجهات والمدن، وإحداث أقطاب

تميز وطني على صعيد كل مستشفى جامعي؛

- **فتح مستشفيات إقليمية** في الأقاليم التي لا تتوفر عليها إلى حد الساعة؛
- **تجميع الخدمات في مراكز صحية قروية مؤهلة** مع توفير وتيسير سبل التنقل إلى هذه المراكز؛
- **تكثيف تجربة إحداث وحدات طبية ومستشفيات متنقلة بالجهات التي تعاني خصاصا حادا في المرافق الصحية والموارد البشرية**، وذلك في إطار تفعيل برنامج وطني للوحدات الطبية والمستشفيات المتنقلة؛
- **دعم مبادرات الفاعلين المحليين والإقليميين والجهويين المندمجة والهادفة للنهوض بالخدمات الصحية بالأقاليم الهشة**، خاصة ما يتعلق ببرامج ترميم البنيات التحتية (مستشفيات، مستوصفات، مراكز الصحة...)، والتكوين والتحسيس، وتنمية برامج وقائية والتكفل بالأمراض المزمنة (القصور الكلوي...)، وإحداث مساكن لمهني الصحة، وتنمية العرض الطبي، الخ؛
- **تعزيز و تأهيل مؤسسات الدعم الصحية : معهد باستور المغرب و المعهد الوطني للوقاية.**

ب. تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين

تعزيز و تدعيم الحكامة والبرامج الصحية:

- **التركيز على الجانب الوقائي بصفة عامة والاهتمام بالأمراض المزمنة كالسرطان والسكري؛**
- **تدعيم الوحدات الاستعجالية بالمستشفيات و الوحدات المتنقلة؛**
- **التدعيم المؤسسي للمنظومة الصحية : و ذلك بإحداث وتفعيل المجلس الوطني الاستشاري للصحة الوارد بالقانون الإطار 34-09 للمنظومة الصحية و عرض العلاجات .**

إصلاح القطاع الصيدلي:

يضطلع الصيدلاني بدور مهم في تقديم الخدمات الصحية وشبه الصحية اليومية للمواطنين، غير أن مهنة الصيدلة وصناعة الأدوية لا زالت تواجه عدة تحديات، منها توسيع الخدمات المقدمة وضمان جودتها، وتوفير الأدوية، وتغيير أنماط الاستهلاك، الخ. ويقترح الحزب في هذا الباب:

- **مواصلة تعزيز السياسة الدوائية** والتركيز على تطوير الصناعة الدوائية المحلية، وتشجيع الاستثمار الخارجي والتصدير، ووضع إطار مؤسساتي يعنى بحكامة وتقنين قطاع الصيدلة والأدوية؛
- **تنويع مسالك تكوين الصيدلانيين والمهن المرتبطة بها** بإضافة شعب وتخصصات جديدة تهم خصوصا الجانب المختبري والصناعي؛
- **تأهيل المهنة لتمكينها من تقديم خدمات جديدة** خصوصا في الجانب الوقائي وجعل مهنيي الصيدلة فاعلين في الوقاية الصحية.

تحقيق التغطية الصحية الشاملة:

تتوخى التغطية الصحية الشاملة تمكين كل المواطنين من الولوج للخدمات العلاجية والرعاية الصحية التي تحتاجها كل الفئات المستهدفة والمعنية، على أن تتميز هذه العلاجات والخدمات بالجودة اللازمة والنجاعة المطلوبة، مع الحرص على ضبط الكلفة التي يتحملها المستفيدون.

وبالرغم مما تحقق في هذا الإطار، يبقى جزء كبير من التكاليف الصحية على كاهل المواطنين، مما يزيد من حدة الفوارق ويعرض الأسر لمخاطر تدهور وضعيتها المالية أو الصحية في حالة عجزها عن تحمل النفقات الصحية. ويقترح الحزب في هذا الصدد:

- **تخفيف أعباء النفقات الصحية** لفائدة المشمولين حاليا بأحد أنظمة التغطية الصحية من خلال مواصلة ترشيد أثمنة الأدوية والخدمات الطبية، وتوسيع نطاق تطبيق مسطرة الثالث المؤدي، وإصلاح حكامة نظام المساعدة الطبية "راميد" لجعلها أكثر نجاعة، مع اعتماد السجل الموحد للأسر الفقيرة؛
- **تفعيل تعميم التغطية الصحية لتشمل أصحاب المهن الحرة** (الأطباء، والموثقون، والصيادلة، والمحامون، والمهندسون المعماريون، الخ.) والعمال المستقلين (الفلاحون، البحارة، والصناع التقليديون، وعمال البناء، الخ.) وذوي حقوقهم (ما يقارب 10 ملايين شخص) في أفق 2020، وذلك في إطار التشاور مع مختلف الفاعلين والمتدخلين؛
- **تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لتيسير تقديم بعض الخدمات الصحية**، سواء بالنسبة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" أو من نظام التأمين الإجباري عن المرض.

حماية المستهلكين:

- **تقوية تنظيمات الدفاع عن مستهلكي ومستعملي الخدمات الصحية وحمايتهم**، من خلال إرساء آليات ملائمة، وتوفير المعلومة حول الحقوق التي على العموم معرفتها وممارستها، ووضع أنظمة فعالة ولامركزية لتدبير الشكايات.

ت. جعل صحة الأم والطفل أولوية وطنية استراتيجية

- **تأهيل فضاءات الولادة المراقبة، خاصة في العالم القروي**، وذلك من خلال توفير تكوين بسيط للقابلات والممرضات في سلسلة الحياة للمساهمة في التقليل من مخاطر الولادة، فضلا عن أجرأة نظام فعال لربط هذه المؤسسات الصحية بالمستشفيات الجهوية والإقليمية.
- **إحداث أقطاب جهوية متميزة ومتعددة الاختصاصات لصحة الأم والطفل؛**
- **إحداث منظومة وطنية لتتبع وتقييم صحة الأم والطفل**، تمكن من توفير تقارير دورية حول المؤشرات الصحية للأم والطفل، وبالتالي اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة؛
- **تعميم تشخيص الأطفال حديثي الولادة بغية الكشف عن الأعراض الأولية لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة**، بما يمكن من الوقاية من هذه الأمراض من خلال التكفل بهم في مراحل مبكرة.

ث. تعزيز الموارد البشرية وتحسين تدبيرها

يشكو قطاع الصحة بالمغرب من نقاط ضعف كثيرة، خاصة بالوسط القروي. فمثلا، لا يتعدى معدل الأسرة الاستشفائية ببعض الأقاليم سريرا واحدا لكل 6.000 نسمة، كما لا يتوفر ببعض الأقاليم سوى طبيب واحد لكل 8.000 نسمة، أي 3 إلى 5 مرات أقل من المعدل الوطني، هذا بالإضافة إلى أن 20% من المواطنين لا زالت تفصلهم مسافة تفوق 10 كلم عن أقرب مركز لتقديم العلاجات الطبية الأساسية. وبصفة عامة، تظل التغطية

المجالية بالأطر الطبية غير متوازنة، حيث تتركز 63% من الموارد البشرية في محور الرباط-الدار البيضاء.

ويقترح الحزب في هذا الباب ما يلي:

- **الرفع من عدد طلبة مهن الصحة**، وذلك عبر وضع برنامج وطني لتكوين وتأهيل مهني الصحة، مع مراعاة احتياجات كل جهة؛
- **نقل صلاحيات تدبير الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية بوزارة الصحة إلى المستوى الجهوي** عبر إلغاء التوظيف المركزي لمهني الصحة وفتح مناصب مالية على صعيد الجهة بناء على الخصاص والخطة الجهوية للصحة؛
- **استقطاب الأطباء المتخصصين للجهات التي تعاني من خصاص**، وذلك وفق شروط محفزة وبشراكة مع الجهات؛
- **انتداب أطر طبية من القطاع الخاص أو العام للاشتغال على الأقل مرة في الأسبوع بالمراكز الصحية القروية المقفلة**، في إطار عقد محدد الأجل؛
- **تحفيز الأطر الطبية وشبه الطبية العاملة في القطاع العام للرفع من مردوديتها وجودة الخدمات الصحية** وإلزامها باحترام أوقات العمل وأداء مهامها، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الآليات (ربط الحوافز المادية بالمردودية، وتثبيت آلات مراقبة الحضور، ووضع رقم أخضر للمواطنين والممارسين للتبليغ عن المظاهر المشينة التي قد تعتري أداء هذه الأطر، وتفعيل المساطر الزجرية للمخالفات والغيابات، الخ.)؛
- **السعي إلى استثمار كفاءات الأطر الطبية وشبه الطبية المحالة على التقاعد**، وذلك من خلال التعاقد معها لأداء بعض المهام المحددة؛
- **إنشاء أقطاب جامعية للصحة وإحداث مسارات تكوينية في تخصصات طبية حديثة** من قبيل الطب الوقائي والطب التنبؤي والبيوتكنولوجيا والمعلوميات؛
- **إرساء إلزامية التكوين المستمر للأطر الطبية وشبه الطبية بالقطاعين العام والخاص**، لتمكينها من مواكبة التطورات المهنية؛
- **تأهيل المنظومة الصحية قانونيا وتنظيميا لجعل طب الأسرة أحد مرتكزات قطاع الصحة**، تماشيا مع الإصلاح الجامعي الجديد لتدريس الطب ومع ترشيد مسار العلاجات الطبية.

4.2.2.3. تحسين الولوج للثقافة والرياضة

أ. تحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي

إذا كان المنظور التقليدي للرياضة يربطها برعاية الجسم وضمان سلامته وصحته ورشاقته، فإن الرياضة اليوم صارت تقوم بأدوار وطنية إضافية، تزيد إلى تقوية الثروة البشرية وتثمينها وصقل مواهبها وتوجيهها، والانخراط الفعال في تنمية البلاد. بيد أن هذه الرهانات الكبرى التي تجعل الرياضة في قلب التنمية وخدمة الوطن، تتطلب اعتماد سياسة تنهض بالرياضة وتضمنها للجميع وتسهل عملية الولوج إلى مؤسساتها والاستفادة من خدماتها التي لا ترقى عموما إلى المستوى المطلوب حاليا. ولهذا، يقترح الحزب التدابير الآتية:

- **وضع ميثاق الرياضة للجميع وتعزيز سياسة القرب الرياضي**، وذلك بهدف تنمية ممارسة الرياضة من قبل فئة عريضة من العموم على مستوى الأحياء والمؤسسات التعليمية والجامعية. ومن أهم الإجراءات المقترح تضمينها في هذا الميثاق:

- النهوض بالرياضة المدرسية؛
- تشجيع مشاتل تكوين الأبطال؛
- استغلال الفضاءات الرياضية الموجودة في المؤسسات التعليمية؛
- تطوير تغطية البنيات التحتية الرياضية، خاصة بالمدن المتوسطة والمراكز القروية.

- **تحسين وضبط المساعدات المقدمة للجامعات والجمعيات الرياضية** من خلال وضع آليات للتقييم ومعايير شفافة لمنح هذه المساعدات؛
- **إرساء شراكة بين القطاعين الخاص والعام لتنمية وتدبير البنيات التحتية الرياضية للقرب**، بما يسمح بتعبئة تمويل مشترك لبناء وتجهيز الملاعب الرياضية للقرب، مع تمكين المقاولين الخواص والجمعيات بشكل تدريجي من تسيير هذه المرافق، وذلك في إطار دفتر تحملات وكلفة ملائمة، مع الحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة والقيام بالإصلاحات اللازمة.

ب. تحسين الولوج للثقافة وتعزيز الإشعاع الثقافي

يعتبر الاهتمام بالبناء الثقافي للإنسان شرطا ضروريا في تثمين الثروة البشرية وتعزيز دورها في تحقيق رهان التنمية. ولقد أكد الحزب في وثائقه المرجعية على أهمية ربط الثقافة ببعدها الوطني ومرجعيتها الإسلامية، وضرورة حماية مكوناتها وروافدها المتعددة، وحاجة الشخصية المغربية إلى الانتظام في مقوماتها الحضارية والانخراط الواعي في تنمية المشترك الثقافي الإنساني، والإيمان بالتنوع والانفتاح والتثاقف والتفاعل الإيجابي مع التحولات الثقافية والقيمية التي أفرزتها العولمة.

وفي هذا الصدد، يقترح الحزب ما يلي:

- **إرساء استراتيجية ثقافية وطنية** تسعى إلى تحديد الأولويات الوطنية والجهوية ودور كل متدخل على حدة، وتوفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي، وتشجيع القراءة وإعادة الاعتبار للكتاب والحفاظ على التراث الثقافي الوطني في أبعاده المتعددة؛
- **الرفع التدريجي للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة**، بما يؤهله للنهوض بشكل أحسن بالفعل الثقافي وتقديم دعم أكبر للمشاريع والمبادرات الثقافية والفنية؛
- **ربط الثقافة بالثوابت والقيم الدينية والوطنية**، خاصة من خلال إبراز الوجوه الحضارية للمغرب ماضيا وحاضرا، وإبراز البعد الجهوي للثقافة المغربية، وتعزيز مكانة اللغات الرسمية في مجال الثقافة؛
- **إرساء أسس الصناعة الثقافية الوطنية**، خاصة من خلال توفير البنيات والمرافق الثقافية المهيكلة وطنيا وجهويا، والرفع من قدرات الفاعل الثقافي، ودعم انتشار منتجات هذه الصناعة في العالم خاصة في إفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، وتقوية الإنتاج الثقافي مع مراعاة الثوابت الوطنية؛
- **تشجيع الإبداع ودعم المشاريع الثقافية والفنية ومواصلة إصلاح حكامة منظومة الدعم**؛
- **تأهيل معاهد التكوين الثقافي لتقوم بأدوارها في النهوض بالثقافة ودعم تخصصها**، خاصة من خلال تدعيم مواردها البشرية والمالية؛
- **إطلاق مبادرة الكتاب للجميع**، خاصة من خلال تأهيل المكتبات العمومية والبلدية، وإحداث نقاط للقراءة بالمناطق التي تتسم بالعزلة، وتنمية الشراكات مع القطاع الخاص والفاعلين بغية نشر وتوزيع الكتب في فضاءات الانتظار ووسائل النقل؛

- **الارتقاء بخدمات المكتبة الوطنية الإلكترونية، وتمكين الطلبة والباحثين من الولوج المجاني للمكتبات العالمية**، من خلال دعم المكتبة الوطنية حتى توسع اشتراكاتها الإلكترونية في مختلف المكتبات العالمية ودور النشر ومراكز الأبحاث والتفكير العالمية، وذلك لتمكين الباحثين والمهتمين من الاطلاع على أحدث الدراسات والإنتاجات الثقافية العالمية؛
- **رفع قيمة الجوائز الوطنية** (جائزة الكتاب وجائزة الحسن الثاني للمخطوطات) وإحداث جوائز جديدة، مع إفراد جائزة وطنية للترجمة؛
- **توسيع قاعدة المسارح الوطنية** لتشمل كل المدن الكبرى أولا ثم تنتقل تدريجيا إلى المدن المتوسطة؛
- **دعم مبادرات الجولات المسرحية الوطنية** لتشجيع الفرق المسرحية على تنمية إبداعها والرقي بالفن المسرحي كما وكيفا؛
- **تنمية الصناعة السينمائية مع جلب الاستثمارات الأجنبية وتطوير القاعات السينمائية العصرية**؛
- **تشجيع الولوج للمتاحف الوطنية والخدمات الثقافية لفائدة الطلبة والتلاميذ، بأثمنة رمزية**؛
- **دعم الإنتاجات الفكرية والأدبية للمؤلفين الشباب** والمساهمة في إشعاعها؛
- **إنشاء مسابقات وطنية ثقافية وعلمية وتكنولوجية لتحفيز الشباب على الإنتاج الفكري والعلمي والتكنولوجي**، وكذا تبني اختراعاتهم ودعمها ماديا ومعنويا.

وفيما يخص تنمية الصناعة الإعلامية، يقترح الحزب:

- **دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتنمية المقاولات الإعلامية الوطنية**؛
- **العمل على تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري المغربي**، وتطوير خدمات سمعية بصرية رقمية، وتوسيع تغطية البث التلفزي والإذاعي عامة؛
- **تعزيز الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية والعمل على تقوية الصحافة الجهوية** لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة.

3.2.3. الهدف الثالث: تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية

تنطلق الرؤية المؤطرة لهذا المحور من قناعة مركزية تعتبر أن السياسات العمومية الكفيلة بتعزيز العدالة الاجتماعية لا يمكن حصرها في قطاع واحد أو بعض القطاعات، كما لا يمكن تصور مقاربتها بمنظار قطاعي صرف، فمطلب العدالة وما يدخل في مشمولها من تحقيق المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص والعدالة المجالية والعدالة في توزيع عائدات النمو والاستفادة من البنيات التحتية والتجهيزات والخدمات العمومية، يتطلب مقاربة جديدة توجه مختلف السياسات العمومية بشكل التقائي منسق لخدمة هذا الهدف المركزي.

وقد ركز دستور 2011 بشكل واضح على هذه المقاربة، وذلك حين حرص على بث مقتضيات العدالة الاجتماعية ومقوماتها في فصول مختلفة، فأقر مبدأ العدالة في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية (التعليم، والصحة، والسكن اللائق) والتمتع بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والحق في الشغل وولوج الوظائف العمومية، والعدالة في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة والتمتع بتنمية مستدامة (الفصل 31) وضمان المساواة في الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة والأطفال (الفصل 32).

كما تبنى الحزب المقاربة نفسها في التعاطي مع قضية العدالة الاجتماعية، إذ اعتبر أن تعزيز العدالة رهين باعتماد استراتيجية إرادية تتحمل فيها الدولة مسؤوليتها من خلال سياسة اقتصادية تسهم في توفير الشروط الأساسية لإنتاج الثروة وتراكمها وتوزيعها، عبر سياسة اجتماعية تتمثل في الاضطلاع بدورها في إحداث التوازن بين الجهات والفئات بما يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم للأفراد والجماعات. كما امتد أفق تعاطي الحزب مع إقرار العدالة، ليشمل السياسة العادلة في مجال التشغيل، والتوزيع العادل للخدمات الصحية والعدالة الأسرية والعائلية، والتضامن في مواجهة الفقر.

ووعيا بأهمية ومحورية العدالة الاجتماعية في الإصلاح وتحقيق الاستقرار، والتزاما بذات المنهجية التي تعتبر العدالة مطلبا يخترق كل المجالات والقطاعات، حرص الحزب في هذا البرنامج على أن يجمع كل الإجراءات التي تسعى إلى تعزيز العدالة اجتماعيا ومجاليا، ضمن نسق رباعي، يسعى إلى الحد من الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص في الشغل، والاستفادة المتكافئة من البنيات والتجهيزات والخدمات العمومية خصوصا في العالم القروي، وحصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق.

ج.13 توجهات الهدف الاستراتيجي الثالث

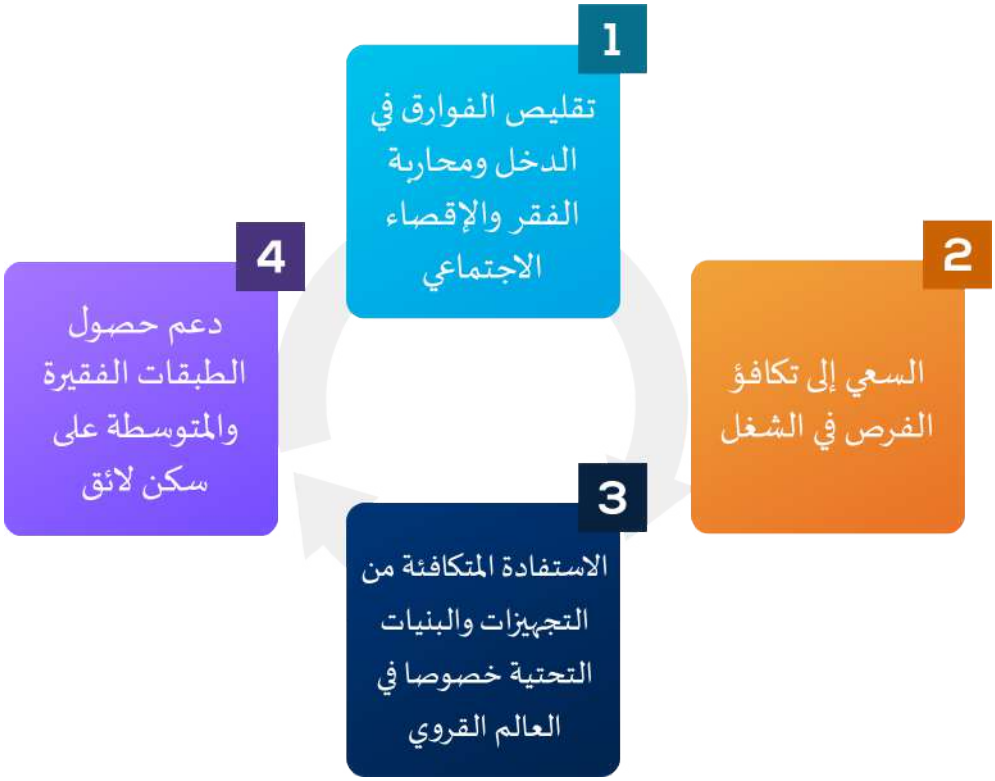

والحزب، إذ يلح على مطلب العدالة الاجتماعية، فإنه يعتبر التفاوتات المبنية على اختلاف الجهود المبذولة أو الاستحقاق طبيعية ولا تندرج بالضرورة ضمن الاختلالات التي توجه إليها إجراءات البرنامج إلا في الحالة التي تتعدى فيه هذه التفاوتات الحدود المعقولة وتصير مهددة للسلم الاجتماعي، كما يعتبر أن تعزيز العدالة لا يمكن أن يتم دون إقرار سياسة تضامنية تخفف من مثل هذه التفاوتات وتدفع الشرائح المستفيدة إلى المساهمة في تحقيق التوازن وإشراك الجميع في المجهود التنموي للبلاد والاستفادة من عائداته، كما يعتبر أن تقليص فوارق الدخل المفرطة بين الفئات الاجتماعية والتفاوتات المجالية وضمان حد أدنى من العيش الكريم للجميع واجب أساسي على الدولة والمجتمع على حد سواء.

وهكذا، يتعين بلورة سياسة اجتماعية ومجالية مندمجة تهدف إلى الرفع من نجاعة التدخل العمومي في هذا الميدان عبر ضمان اتساق مجموع المؤسسات والبرامج والمبادرات الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية الصارخة خاصة على مستوى الدخل وشروط العيش، وتقليص التفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي وما بين الجهات المتباينة مستويات تنميتها.

ولئن كان من الواجب الإصغاء لجميع الأصوات، فإنه من الأوجب إصاخة السمع خاصة للفئات الاجتماعية الهشة التي لا تمتلك وسائل الدفاع عن نفسها وتعاني في صمت. فاستمرار الفوارق والإقصاء الاجتماعي من شأنه أن يقوض التعبئة الجماعية وثقة المواطنين اللتين تشكلان ضمانة لمساهمة المواطنين الفعلية في بلورة وتملك وتنفيذ السياسات العمومية. كما أن تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية يكبح النمو والتنمية الاقتصاديين، ويشكل عقبة أمام الإصلاحات المؤسساتية، ويقلص من مردودية الاستثمار في الثروة البشرية، ويساهم في سوء توزيع موارد الإنتاج.

1.3.2.3. تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي

بذل المغرب مجهودات مهمة من أجل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وشكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الحضري والقروي عصب السياسات العمومية التي أنيطت بها مهمة محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

وقد انخرطت الحكومة بقيادة الحزب في هذه الدينامية، موفرة الوسائل المالية والبشرية اللازمة لإنجاح هذه المشاريع، ومطلقة مبادرات جريئة تندرج في نفس الإطار وتستهدف أساسا الفئات الاجتماعية المحتاجة، كما هو الشأن بالنسبة لدعم الأرامل والمطلقات اللائي يحضنن أطفالا لا معيل لهم. كما حقق المغرب تقدما نوعيا في مجال تعميم الخدمات التعليمية والصحية وفك العزلة عن العالم القروي، فحقق نسبا متقدمة في تعميم التعليم الابتدائي بالنسبة للجنسين في المجالين القروي والحضري، وحسن بشكل ملحوظ من مؤشراته الصحية، وقام بجهود مقدرة في فك العزلة عن العالم القروي ومده بالماء الشروب والكهرباء والربط الطرقي وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

لكن، مع كل هذه المجهودات التي بذلت وخاصة خلال الخمسة عشر سنة الماضية، إلا أن المغرب يبقى بعيدا عن تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، حيث لا يزال معدل الفقر (عتبة 2,4 دولار للفرد يوميا) مقلقا بالعالم القروي إذ بلغ 8,9% سنة 2014 مقارنة بنسبة 4,2% على المستوى الوطني، كما هو الشأن بالنسبة لمعدل الهشاشة (3,6 دولار للفرد يوميا) الذي بلغ 18,4% في العالم القروي مقابل 11,5% على المستوى الوطني، هذا فضلا عن أن المغرب يحتل مرتبة غير مشرفة بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية (126 من أصل 188 دولة). أما بالنسبة للإعاقة، فإنها تهم أكثر من مليونين و600 ألف شخص، منهم أكثر من 200 ألف شخص يعانون من إعاقة متوسطة إلى عميقة جدا. ويستدعي تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة تعزيز الجهود السابقة ومضاعفتها. وبهذا الخصوص، فإن الحزب يقترح صنفين من المقترحات والإجراءات: إجراءات ومبادرات مؤسساتية، وأخرى تدبيرية عاجلة.

أ. مبادرات واجراءات مؤسساتية

في هذا الصدد، يقترح الحزب ما يلي:

- **تنظيم نقاش وطني موسع حول المؤسسات والسياسات والبرامج الاجتماعية** بهدف، في إطار توافقي، إلى بلورة **عقد اجتماعي** يحدد معالم السياسات الاجتماعية وأهدافها ووسائلها وسبل توفير التناسق والالتقائية بين مختلف السياسات والوزارات والمؤسسات المكلفة بإنجاز البرامج والمشاريع المقررة، بحيث تتحدد ضمن مشمولات هذا العقد مسؤوليات كل طرف، بما في ذلك الجماعات الترابية ومؤسسات المجتمع المدني، حتى يتم تفادي التداخل والتضارب بين تدخلات مختلف الفاعلين. كما يمكن لهذا النقاش، الأول من نوعه، أن يسائل حكامة القطاع الاجتماعي برمته، وكذا أساليب التتبع والمراقبة والتقييم بهدف الرفع من فعاليتها ونجاعتها؛
- **المراجعة الشاملة لحكامة منظومة الدعم الاجتماعي** (المؤسسات، النظم المعلوماتية، آليات الدعم والاستهداف، طرق التوزيع، المراقبة ...)؛
- **إحداث منظومة لليقظة الاجتماعية يعهد إليها رصد وتتبع وتقييم وتصنيف الظواهر الاجتماعية**، وإنتاج سياسة استباقية لمعالجة الإشكاليات بمجرد ظهورها، بدل انتظار استفحال الظواهر الاجتماعية قبل التدخل لمعالجتها؛
- **وضع نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة واعتماد قاعدة معطيات موحدة** خاصة بهذه الفئات، وذلك بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

ب. تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة

يقترح الحزب اتخاذ التدابير التالية:

- **إصلاح منظومة الأجور العمومية من أجل تصحيح الاختلالات العميقة في هذه المنظومة**، والتي تتجلى أساسا في الفوارق الكبيرة في الأجور، وهيمنة التعويضات مقارنة مع الراتب الأساسي، وعدم تلاؤم التعويضات عن المناطق النائية مع ما يتطلبه التوزيع العادل للموارد البشرية على سائر التراب الوطني حسب الحاجيات، وأخيرا عدم ربط الأجور أو على الأقل الجزء التحفيزي منها بالمردودية. ويجب أن يتم هذا الإصلاح بارتباط وثيق مع إصلاح نظام الوظيفة العمومية لمعالجة أوضاع تراكمت منذ عشرات السنين، وأرخت بظلالها على مردودية الإدارة، وعلى توازنات المالية العمومية، وعلى تطبيق مبدأ العدالة في الأجر على قدر الجهد والاستحقاق؛
- **استثمار التقييمات المنجزة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية** من أجل (أ) تحسين التنسيق على المستوى المركزي والمشاركة الفعلية لكل الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومنظمات المجتمع المدني في التخطيط والمتابعة والتقييم، (ب) وضمان التقائية برامج مختلف المتدخلين وتناسقها لتفادي التكرار والتضارب والتوزيع الترابي غير العادل للبرامج، بالإضافة إلى (ت) إيلاء أهمية أكبر للأنشطة المدرة للدخل، بالنظر لكون بحث أجري على 20% من الجماعات الترابية يعتبر أن الشغل يظل هاجسا أساسيا بالنسبة للساكنة؛
- **تفعيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي (50 مليار درهم) وذلك عن طريق وضع مخطط وطني لإنجاز البرنامج**، مبني على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية لتعبئة التمويلات الضرورية، وإنجاز المشاريع في الآجال المحددة، على أن يتم التوجيه الاستراتيجي والتحكيم والمتابعة على الصعيد المركزي، والتنسيق على المستويين الجهوي والمحلي، مع ضمان مشاركة فعلية لكل الجماعات الترابية والإدارات والمؤسسات وممثلي السكان ومنظمات المجتمع المدني في التخطيط والمتابعة؛

- **تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي الذي أحدثه دستور 2011 (الفصل 142) لفترة معينة ولفائدة الجهات**، من أجل سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، وكذا **صندوق التضامن بين الجهات** المحدث بموجب نفس الفصل من الدستور، بغية التوزيع المتكافئ للموارد، سعيا للتقليص من التفاوتات بين الجهات؛
- **تعزيز البرامج الحالية الهادفة إلى فك العزلة عن العالم القروي**، وتشجيع التمدرس والتكوين ومحاربة الأمية خاصة بالنسبة للفتيات في المجال القروي والأحياء الهامشية بالمدن، مع إدخال إصلاحات على حكامتها وتحسين طرق استهدافها للفئات المعنية؛
- **اتخاذ إجراءات عملية من أجل تحسين شروط تطبيق مبادرتي دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي**، وذلك عن طريق تبسيط المساطر، ومراجعة وتيسير إجراءات وشروط الاستفادة، بغية الرفع من عدد المستفيدات فعليا من هذا الدعم.

ت. محاربة الإقصاء الاجتماعي ودعم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

يقترح البرنامج اتخاذ التدابير التالية:

بالنسبة للنساء:

- **إطلاق مبادرة "كرامتي" للمرأة في الوسط القروي بهدف تعبئة النساء المتعلمات داخل هذا الوسط وتكوينهن**، للرفع من مستوى المرأة القروية في مجالات عدة، كمحاربة الأمية والصحة وتربية الأبناء والحقوق والواجبات الأسرية والمجتمعية والبيئية، الخ؛
- **تعزيز سياسة مناهضة العنف ضد النساء**، وذلك أساسا من خلال تفعيل القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وتطوير المعرفة بالظاهرة، ومأسسة الآليات الحمائية وتوسيع مجال التحسيس بها، وتطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات المهتمة؛
- **حماية حقوق المرأة الشغيلة ومن ضمنها الحق في عطلة الأمومة والحق في عطلة الرضاعة** (6 أشهر عوض 3 أشهر)؛
- **وضع سياسة تشاركية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التمكين للمرأة في الحقل التنموي**، وذلك بتوفير الفضاءات السوسيو- اقتصادية الملائمة للمرأة وتعزيز قدرتها على الولوج للموارد كفاعلة اقتصادية تساهم في إنتاج الثروة الوطنية.

بالنسبة للأسرة والطفولة:

- **تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة**، وذلك أساسا من خلال تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته، والنهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية، وإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، ووضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم والمراقبة؛
- **اتخاذ تدابير استعجالية وناجعة في إطار سياسة حماية الطفولة** من أجل التكفل بالأطفال المتخلى عنهم والمشردين، وذلك أساسا عن طريق تعزيز دعم الدولة للمراكز المتخصصة، وإنشاء مراكز إضافية، علاوة على تكوين الأطر؛
- **إحداث صندوق للتكفل بالأيتام والأطفال في وضعية هشة**، كالأطفال المتخلى عنهم والأطفال المشردين؛
- **إخراج وتفعيل مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة**، والقانون المحدد لشروط

الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين.

بالنسبة للأشخاص المسنين:

- **وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني** لحمايتهم من كل مظاهر التعسف والقهر والحرمان، وكذا ضمان تمتعهم بكامل حقوقهم وبكرامتهم، وإحداث آلية وطنية تعنى برصد وتتبع أوضاعهم؛
- **تعزيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتحسين حكامتها وخدماتها؛**
- **تطوير أساليب بديلة عن التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين**، خاصة برامج التكفل عن بعد؛
- **تعزيز التكوين والتدريب في مهن الشيخوخة.**

بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة:

- **وضع مخطط عمل وطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛**
- **ملاءمة الإطار الوطني مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، وبشكل خاص وضع إطار تنظيمي إلزامي من أجل تعزيز مختلف بدائل الإدماج المدرسي للأطفال المعاقين، وضمان الولوج إلى الحقوق، وتحقيق المشاركة الاجتماعية، وتفعيل المقتضيات التنظيمية الخاصة بتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة، ومراعاة الولوجيات عند أي تصميم جديد أو بناء عمومي قائم، وأخيرا تنظيم وتقنين المراكز المتخصصة في الإعاقة والمتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة؛
- **إذكاء الوعي بضرورة النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة**، وذلك بإقرار برامج تربوية ودينية وإعلامية وتواصلية لتغيير التمثلات الاجتماعية السلبية المنتشرة عن الإعاقة داخل المجتمع، والتنصيص على ذلك في دفاتر التحملات المؤطرة لمتعهدي القطاع السمعي والبصري العمومي، وإدماج قيم التعاون والتضامن مع هذه الفئة في برامج ومناهج التربية والتكوين؛
- **دمج بعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية وإدراجه في الميزانيات القطاعية؛**
- **توسيع آلية دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار "نظام للدعم الاجتماعي"** يستند إلى معايير الدمج المهني والاجتماعي؛
- **تخصيص دعم مالي مباشر للأشخاص الذين يعانون من إعاقة عميقة**، خاصة الذين لا يتوفر أولياؤهم على دخل مادي؛
- **تأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة**، لسد الخصاص الذي تعاني منه الإدارات والمراكز المتخصصة؛
- **إحداث مراكز جهوية متخصصة لعلاج ومتابعة وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة** وربطها مباشرة بالمستشفيات الجامعية والجهوية، وإنشاء فضاءات لتكوين مهني الصحة المتخصصين في هذا المجال، وذلك بشراكة مع المتدخلين والمنظمات النشيطة في هذا الميدان؛
- **تعزيز بنيات الاستقبال والتوجيه وتمكينها من الموارد المالية والبشرية**، وتقنين خدمات التأهيل والتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني؛
- **تكريس نموذجية القطاع العام في مجال الإعاقة** من خلال اعتماد إطار تنظيمي يشجع جميع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تنفيذ برنامج مندمج خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة فيما يتعلق بالخدمات والمباني العامة.

بالنسبة للسجناء:

- **وضع سياسة متكاملة لإعادة إدماج السجناء عن طريق مساعدتهم على متابعة دراساتهم**، وعلى الاستفادة من تكوين مهني ذي جودة عالية، ومحاربة الأمية في صفوفهم، وإذكاء روح المواطنة وقيم التعايش والتسامح ونبذ العنف أثناء تواجدهم داخل المؤسسات السجنية، ومواكبتهم ودعمهم بعد الإفراج عنهم لإيجاد شغل أو لإحداث مقاولات صغرى؛
- **تحسين شروط إيواء السجناء والحد من مشكل الاكتظاظ** ببناء سجون جديدة وفق معايير نموذجية والقيام بالترميم والتوسيع الواجب في بعض السجون القديمة وتحسين الرعاية الصحية للسجناء؛
- **تطوير البرامج التربوية وتوسيع دائرة السجناء المستفيدين منها وتخليق الفضاء السجني.**

بالنسبة للمهاجرين المقيمين بالمغرب:

- **دعم الإجراءات المتخذة من أجل تمتيع المهاجرين المقيمين بالمغرب بكافة حقوقهم المتضمنة في المواثيق الدولية كما صادقت عليها بلادنا؛**
- **إطلاق حملات التوعية لفائدة المهاجرين** وتطوير برامج للتكوين المهني وتسهيل ولوجهم إلى العمل؛
- **إيجاد مصادر تمويل لإنشاء مراكز لاستقبال اللاجئين وتمكينهم من التمدرس والتطبيب** في إطار شراكة مع المفوضية السامية للاجئين؛
- **تمكين أبناء المهاجرين المقيمين بالمغرب من الولوج إلى المدرسة العمومية.**

ث. تمويل السياسات الهادفة إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي لفئات واسعة من المجتمع

بالإضافة إلى الموارد المالية المتاحة حاليا على مستوى ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ونظرا لحجم النفقات التي تتطلبها السياسات العمومية الهادفة إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، يقترح الحزب اتخاذ التدابير التالية:

- **مواصلة إصلاح صندوق المقاصة من خلال رفع الدعم تدريجيا على المواد المتبقية، وتوجيه الاعتمادات المالية المقتصدة حصريا لتمويل النفقات ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية**، من خلال تخصيص هذه الاعتمادات:
  - **أولا**، لضمان استدامة موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وتوسيع الاستفادة لتشمل تخصيص دعم مالي مباشر لذوي الإعاقات العميقة في حالة هشاشة وباقي الفئات الهشة؛
  - **ثانيا**، لتمويل برنامج مندمج متعدد السنوات لتأهيل البنيات الاستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية وطنيا وجهويا وإقليميا ومحليا، وخاصة بالعالم القروي، لتحسين جودة الخدمات الصحية في إطار تعميم نظام المساعدة الطبية وتوسيع التغطية الصحية؛
  - **ثالثا**، للمساهمة في تمويل الاستثمار العمومي في القطاعات والبنيات والتجهيزات الاجتماعية (تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، مبادرات تشجيع التشغيل، ...).

- **عقد شراكات بين الدولة والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني لإنجاز برامج بتمويل مشترك**، مما يسمح للمقاولات المواطنة بالإسهام في تحقيق عدالة اجتماعية يكون لها أثر بالغ على القطاع الخاص نفسه، الذي من شأنه أن يستفيد من جو الطمأنينة والأمن والأمان الذي يسود في مجتمع عادل.

2.3.2.3. السعي إلى تكافؤ الفرص في الشغل

إن تكافؤ الفرص، كما ذكر من قبل، لا يمكن أن يحصل إذا كان هناك فرق كبير على مستوى صحة وتعليم وتكوين الأمهات، ولا عندما تنعدم شروط المساواة في الصحة والتعلم في السنوات الأولى للدراسة وخلال كل مراحل التعليم والتكوين، ولا حينما يكون الفرق صارخا بين ظروف الحياة الاجتماعية من مسكن ومأكل وملبس. وبالتالي، فلتحقيق تكافؤ في الفرص في ميدان الشغل، يجب استحضار كل هذه الشروط، إلا أننا سوف نقتصر في هذا الباب على الشروط المرتبطة مباشرة بالشغل والتشغيل.

أ. تفعيل استراتيجية التشغيل وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسساته

يقترح الحزب اتخاذ التدابير التالية:

- **تفعيل استراتيجية التشغيل وذلك بربطها بالاستراتيجيات القطاعية وفرص الشغل التي توفرها وتعزيز دور الجماعات الترابية في هذا المجال**. وفي هذا الإطار، يتعين تفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، ووضع نظام معلوماتي يوفر للفاعلين المعلومات والمؤشرات والتحاليل الضرورية والمتعلقة بالتطورات الدقيقة لسوق الشغل، ومد المرصد الوطني لسوق الشغل بالدعم الكافي ليقوم بدوره على الوجه الأكمل؛
- **إيجاد الآليات اللازمة واتخاذ الإجراءات الناجعة من أجل ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل** وذلك بغية الرفع من مستوى الموارد البشرية وتهيئتها للاستجابة لحاجيات سوق الشغل المتغيرة باستمرار بسبب انفتاح الاقتصاد المغربي على السوق العالمية. كما يجب استهداف العمال والشباب المقبلين على العمل قبل غيرهم من خلال برامج محو الأمية حتى يتسنى لهم الرفع من تكوينهم وإنتاجيتهم، مما سيعود بالنفع العميم على الاقتصاد الوطني؛
- **القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل للتأكد من نجاعتها** وإدخال التعديلات الضرورية عليها للرفع من فعاليتها أو إلغاء بعضها إذا ثبت بأنها لا تقوم بالدور المنوط بها؛
- **مراجعة آليات الوساطة سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص**، وذلك حتى تتمكن من القيام بدورها في التقريب بين طالبي الشغل وأرباب العمل بنجاعة أكبر، وتقدم التوجيه والمواكبة الضروريين لطالبي الشغل من أجل استكمال تكوينهم، أو تضطلع هي نفسها بهذا التكوين؛
- **تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في أفق تحسين حكامتها**، وتطوير آليات تدخلها لتقوم بدورها في تيسير إنشاء ونمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد-برنامج مع الدولة، باعتبارها مدخلا مهما لحل إشكالية التشغيل.

ب. تجويد الترسانة القانونية المتعلقة بالتشغيل وتفعيلها

يقترح الحزب اتخاذ التدابير التالية:

- **إدخال بعض المرونة على مدونة الشغل**، حتى تتلاءم مع المتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني، على أن هذه المرونة لا يجب أن تتم على حساب الحقوق الأساسية للأجراء، بل ينبغي أن تتم في إطار مقاربة تشاركية مع

الفاعلين الاجتماعيين، تصب في اتجاه تحقيق سلم اجتماعي يسهل نمو المقاولة وتحسين تنافسيتها وارتفاع معدل التشغيل؛

- **إخراج وتفعيل القوانين المؤطرة للشغل إلى حيز الوجود وتغيير وتتميم الموجود منها**، خاصة منها المتعلقة بالإضراب والنقابات المهنية ومفتشي الشغل ومدونة الشغل، الخ؛
- **تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل**، حيث لوحظ أن عدد المستفيدين من هذا التعويض كان ضئيلا خلال الأشهر الأولى لتطبيقه نظرا لتعقد مساطر منح هذا الدعم؛
- **تقوية جهاز مفتشية الشغل** عبر الزيادة في عدد المفتشين، وتحسين تكوينهم وتوزيعهم، حتى يتمكن هذا الجهاز من القيام بدوره على الوجه الأكمل في مراقبة تطبيق قوانين الشغل.

ت. مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية

يقترح الحزب اتخاذ التدابير التالية:

- **مراجعة سياسة التحفيزات القطاعية من أجل توجيهها إلى القطاعات الواعدة على مستوى عدد ونوعية فرص الشغل التي تحدثها**، ذلك أن من شأن دعم هذه القطاعات أن يساعدها على استقطاب الموارد المالية والبشرية اللازمة لنموها وازدهارها، وبذلك تكون قادرة على تشغيل الشباب الحاصل على الشهادات، وهي الفئة التي تعاني أكثر حاليا من معضلة البطالة؛
- **منح شهادات لعمال الصناعة التقليدية موازية للشهادات الممنوحة في أسلاك التربية والتكوين**، بناء على التجربة التي راكموها، مما يسهل ولوجهم لسوق الشغل والترقي فيها إسوة بحاملي الشهادات المدرسية؛
- **إطلاق برنامج لتطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية** عبر إصدار طلب مشاريع موجه لحاملي المشاريع في المناطق القروية، وتقديم دعم مالي للمشاريع المختارة ومواكبة حاملها بتكوين إلزامي يتمحور أساسا حول تعزيز روح المقاولة ودعم قدراتهم في مجال إعداد مخططات العمل وتدبير المشاريع؛
- **إحداث برامج تكوين خاصة بتأهيل الشباب الحاصلين على الشهادات من أجل الإسهام في التنمية القروية**، تمكنهم من ولوج سوق الشغل أو الانخراط في التشغيل الذاتي وإسداء خدمات مفيدة لساكنة الجماعات التي ينتسبون إليها؛
- **إقامة فضاءات رقمية في العالم القروي** لتشجيع الشباب على تطوير أنشطة وخدمات عن بعد في هذا المجال.

ث. إجراءات مكملة لإنعاش الشغل والتقدم نحو تحقيق تكافؤ الفرص في الشغل

يقترح الحزب اتخاذ التدابير التالية:

- **إحداث تدريب لمدة 6 أشهر لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية** يساعد طالبي الشغل المتعلمين على استكمال تكوينهم، وتعريفهم بواقع الإدارات العمومية، وتأهيلهم لولوج سوق الشغل في ظروف أفضل؛
- **تشجيع المقاولات على تخصيص تداريب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني** لمساعدتهم على اكتساب الخبرة التي تسهل ولوجهم إلى سوق الشغل؛
- **تشجيع إنشاء مشاتل مندمجة لإيواء حاملي المشاريع والباحثين** الذين يعملون على تطوير مشاريعهم وكذا الشركات الصغيرة والمتوسطة، تيسيرا لإنشاء الشركات وإحداث فرص الشغل؛

- **تعميم فضاءات التشغيل على كافة المدن وإنشاؤها بالجامعات والجماعات الترابية** من أجل تيسير ولوج طالبي الشغل إلى المعلومة المتعلقة بفرص الشغل المتاحة بالقطاع الخاص، وتوجيههم ومساعدتهم على إيجاد الشغل اللائق بهم؛
- **دعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات**، عن طريق تخصيصها بنسبة من الصفقات العمومية وتيسير استعانتها بخبراء للرفع من جودة تدبيرها وولوجها إلى التمويلات.

كما يقترح الحزب ثلاث مستويات من التكوين من أجل التشغيل لفائدة الشباب حسب كل حالة:

- **بالنسبة للشباب العاطل: إنشاء تكوينات تساهم في الرفع من حظوظ الشباب في الحصول على فرصة عمل** عبر اكتساب المهارات المتعلقة باللغات والتواصل والتسيير والمحاسبة والمعلوميات؛
- **بالنسبة للمقاولين الشباب: إنشاء تكوين خاص لهذه الفئة يرتكز على اكتساب مهارات القيادة والتسيير**، وكذا التكوين على مستوى إدارة الأعمال؛
- **بالنسبة للمستخدمين الشباب: عقد شراكة مع القطاع الخاص لتمكين هذه الفئة من متابعة التكوين المستمر لتطوير مهاراتها** واكتسابها لمعارف تساهم في تطوير أدائها داخل المقاولة، ويحفز المقاولات على تشغيل خريجي المعاهد والجامعات.

3.3.2.3. سن سياسة مندمجة لإعداد التراب وضمان الاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية خصوصا في العالم القروي

رغم أن المغرب بذل مجهودات كبيرة من أجل توفير البنى التحتية الأساسية في كل أرجاء البلاد، وحقق إنجازات مهمة في ميادين التمدرس والصحة وتزويد المناطق الحضرية والقروية بالماء الشروب وربطها بالكهرباء ومد قنوات الصرف الصحي وبناء التجهيزات الرياضية والثقافية، إلا أن الفوارق لا تزال كبيرة بين البوادي والحواضر، حيث إن المسافات الفاصلة بين مقرات السكن والمرافق والخدمات العمومية كثيرا ما تصل إلى عدة كيلومترات في العالم القروي، ناهيك عن المستوى المتدني عموما لتلك التجهيزات.

إضافة لـذلك، تتجسد الفـوارق المجالية في تركيز الثروة، بحيث تمثل جهتا الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة 48,3% من الناتج الداخلي الخام، وفي تفاوت الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بثلاثة أضعاف بين جهة الدار البيضاء-سطات (45.117 درهم) وجهة درعة-تافيلالت (15.616 درهم)، وكذا في تمركز الشغل (69% من مناصب الشغل تحدث في العالم الحضري، منها 21,3% بالدار البيضاء).

وتؤدي هذه الفوارق إلى تراجع مؤشرات التنمية في المناطق القروية، خاصة منها المناطق الجبلية والأكثر عزلة، حيث أن 10% فقط من الساكنة القروية تستفيد من الربط ببنية تحتية للصرف الصحي و38% فقط موصولة بشكل فردي بشبكة الماء الشروب، إلى جانب تسجيل نسبة أمية مرتفعة، وخصوصا في صفوف النساء. كما أن معدل وفيات الأمهات ونسبة الفقر بالوسط القروي يفوقان، بضعفين نظيريهما المسجلين في الوسط الحضري.

ولتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي، يقترح بذل جهد أكبر لتوفير التجهيزات العمومية بقرب المواطنين، وبلورة وتنفيذ سياسة مندمجة لإعداد التراب الوطني تضمن تنمية متناغمة لمختلف جهات المملكة،

بفضل الارتكاز على رصيدها ومؤهلاتها الاقتصادية وتحقيق التقائية السياسات العمومية والقطاعية على الصعيد الجهوي.

من أجل ذلك، يقترح البرنامج اتخاذ التدابير التالية:

أ. سن سياسة مندمجة لإعداد التراب

- **تفعيل السياسة الوطنية لإعداد التراب والتصاميم الجهوية لإعداد التراب؛**
- **دعم الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع؛**
- **مساهمة الدولة في إنجاز البنيات التحتية على مستوى الجماعات الترابية؛**
- **إطلاق البرنامج الثاني للتنمية المستدامة المندمجة لأقاليم الشمال المعنية بإشكالية القنب الهندي.**

ب. ضمان الاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية، خصوصا في العالم القروي

- **إخضاع برامج فك العزلة عن العالم القروي لمعايير موضوعية والاستئناس بتجارب ميدانية متميزة** كالتي قادتها وكالة إنعاش وتنمية أقاليم وعمالات الشمال التي اعتمدت مؤشرات دقيقة للعزلة الاجتماعية على صعيد الدوار والجماعة؛
- **تفعيل برنامج وطني للمراكز القروية الناشئة وتزويدها بالمرافق والبنيات التحتية الأساسية** وجعلها قطبا محليا جاذبا للساكنة وللنشاط الاقتصادي، مع الحرص على اتساق وانسجام كافة التدخلات مجاليا وزمانيا وتيسير التنقل إليها بشراكة بين الدولة والجماعات الترابية؛
- **اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الرفع من معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي؛**
- **تعزيز الداخليات ودور الطلبة والطالبات وكذا مقرات لإقامة الأساتذة ومهنيي الصحة في العالم القروي،** ودور للضيافة قرب المراكز الصحية لفائدة المرافقين لمرتاديها، مما يمكن من تقريب المواطنين من المصالح العمومية.

4.3.2.3. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق

لا شك أن المغرب بذل مجهودا كبيرا لتوفير سكن لائق لساكنته المتزايدة، خاصة في الحواضر. وقد حقق المغرب، في هذا المضمار، نجاحات مهمة، إذ تقلصت نسبة السكان القاطنين في مدن الصفيح إلى 5,6% سنة 2014. أما فيما يخص العجز في السكن، فقد بلغ حوالي 516 ألف وحدة عند متم سنة 2015 مقابل مليون و240 ألف وحدة سنة 2002.

ورغم التقدم الحاصل، فلا تزال إشكالية مدن الصفيح قائمة، إذ يناهز تعداد ساكنتها مليوني نسمة حسب إحصاء 2014. ولا تزال الطبقة الوسطى تعاني من قلة إمكانيات ولوجها إلى سكن ملائم، هذا فضلا عن افتقار جل المنازل بالعالم القروي إلى مقومات العيش الكريم. ويتوقع أن تزداد حدة هذه المشاكل مع التنامي المنتظر لعدد سكان الحواضر، فنسبة سكان البوادي لا تزال مرتفعة جدا (40%) بالمقارنة مع الدول التي مرت من نفس المراحل. وفي هذا الإطار، يقترح الحزب التدابير والإجراءات التالية:

أ. تسهيل ولوج الطبقات الفقيرة لسكن لائق

- **تمكين الراغبين في الولوج للسكن الاقتصادي من قروض بدون فائدة حسب معايير محددة؛**
- **اعتماد سياسة بناء الوحدات السكنية وكرائها بأثمان مناسبة للأسر الفقيرة وكذا للأسر القاطنة بدور الصفيح** على أن يفضي هذا الكراء في آخر المطاف إلى تملك الأسر المستفيدة لتلك الوحدات السكنية، مع تفويض تدبير وصيانة حظيرة المساكن المخصصة لهذا الغرض للخواص.

ب. محاربة مدن الصفيح والسكن العشوائي والآيل للسقوط

- **تقييم سياسة محاربة مدن الصفيح عن طريق مقارنة نتائجها مع الموارد التي خصصت لها**، والوقوف عند النقائص التي تشوب عملية تحديد المستفيدين، بما يؤثر على كلفة المشاريع ويعقد إنجازها، مع استحضار تجارب الدول التي تعاني من نفس الظاهرة، وذلك لضمان استفادة أفضل للمواطنين من سكن لائق؛
- **الحرص على معالجة إشكالية ضعف الاجراءات المصاحبة لمشاريع القضاء على مدن الصفيح** من خلال إنجاز التجهيزات الأساسية في إطار شراكة مع المتدخلين ووضع آليات مشتركة للتتبع؛
- **تفعيل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط**، درءا للخطر الذي يتهدد حياة المواطنين القاطنين بهذه المنازل، وحماية لتراثنا المعماري، خاصة بالمدن العتيقة.

ت. دعم حصول الطبقة الوسطى على السكن

- **تشجيع المنعشين العقاريين وعموم المواطنين على بناء وحدات سكنية قصد كرائها**، وذلك عبر تفعيل القوانين المتعلقة بالكراء والضامنة لحقوق المتعاملين، بما يؤدي إلى ارتفاع العرض ووضع آلاف الوحدات السكنية المقفلة حاليا رهن إشارة المكترين؛
- **إعادة النظر في سياسة دعم حصول الطبقة الوسطى على السكن**، عبر إيجاد الحلول الملائمة لندرة العقار وارتفاع ثمنه في المدن ولإشكاليات التمويل، بما في ذلك التمويل الذاتي الأولي، وعدم تلاؤم العرض مع الطلب؛
- **تبسيط المساطر الخاصة بالتعاونيات السكنية ودعمها** لتيسير ولوج الطبقات الوسطى إلى سكن يلائم إمكانياتها وتطلعاتها.

4.2.3. الهدف الرابع: تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز

يندرج اعتماد حزب العدالة والتنمية للحكامة كمحور أساسي ضمن برنامجه ضمن تصور نسقي، ينطلق من أولوية تثمين الثروة البشرية انسجاما مع رؤية الحزب التي ترى أن الإنسان هو محور التنمية وموضوعها في الوقت ذاته، وأن النهوض بالنموذج التنموي يرتبط ارتباطا عضويا بصون كرامة الإنسان عبر تحسين الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والرياضية، وضمان مشاركته المنصفة والفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص في مختلف المستويات.

على أن اكتمال هذا البناء لا يتم من غير رهان على الحكامة بما هي جملة من المؤسسات والآليات والمعايير والتقاليد التي يدار بها الشأن العام، والتي تضمن قدرة الدولة على إدارة مواردها على نحو فعال، وعلى التنزيل الناجع للسياسات العمومية، وكذا احترام المواطنين والدولة للمؤسسات ووجود رقابة ديمقراطية على المسؤولين.

بناء على هذه الاعتبارات، يعتبر الحزب أن أهمية الحكامة تكمن في كونها مسألة أفقية ترهن بشكل كبير قدرة بلدنا على إنجاح مختلف الأوراش والإصلاحات التي يباشرها، وبالتالي تحقيق مشروعه التنموي، ويقدر أن أسس الحكامة تقوم على أربع عناصر أساسية هي:

- النزاهة كمنظومة من القواعد والقيم التي تحكم مسؤولية الحفاظ على الموارد والممتلكات العمومية وضمان نجاعة استخدامها؛
- الشفافية وخاصة ضمان وصول العموم إلى معلومات دقيقة ومحينة؛
- الانفتاح والإدماج لضمان مشاركة واسعة لمختلف الفاعلين في المجتمع في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية؛
- المحاسبة والمساءلة لضمان تدبير أمثل للموارد البشرية والمادية وربط الإنجازات بالأهداف المحددة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن هناك تراكما لا بأس به من الدراسات التشخيصية التي انكبت على رصد وتحليل أهم إشكاليات الحكامة بالمغرب (مكافحة الفساد، والتقائية السياسات العمومية، وتقييم السياسات العمومية، الخ.)، يمكن استثماره لوضع الآليات الكفيلة بتفعيل مبادئ الحكامة الجيدة وتنزيلها ميدانيا.

ويمكن التذكير في هذا الاتجاه، بأن المغرب احتل، برسم سنة 2015، الرتبة 88 من أصل 168 بلدا في تصنيف مؤشر إدراك الفساد، الذي يدل انتشاره على ضعف الحكامة. كما أن معظم التقارير التي تناولت إشكالية التنمية بالمغرب وقفت عند ضعف الحكامة كإحدى المعيقات الرئيسية للتنمية.

ورغم المنجزات الكثيرة التي شهدتها الولاية المنتهية على المستوى التشريعي وعلى مستوى تبسيط المساطر وتسهيل حياة المقاولة وإصلاحات أخرى، والتي انعكست إيجابا على تصنيف بلادنا في مجال مناخ الأعمال مثلا (كسب 22 درجة في مؤشر مناخ الأعمال برسم الفترة 2012-2016)، فإن بلادنا في أمس الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق نقلة نوعية على مستوى الحكامة، تكون في مستوى رهانات ما بعد دستور 2011 وتستجيب لآمال الشعب المغربي.

وبناء على هذه المحددات التشخيصية، يركز حزب العدالة والتنمية ضمن محور الحكامة على 3 رافعات أساسية، وهي:

- استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها؛
- إرساء مؤسسات الحكامة وتعزيز قدراتها؛
- تفعيل آليات الحكامة الجيدة على المستوى الحكومي وفي الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية.

ج.14 توجهات الهدف الاستراتيجي الرابع

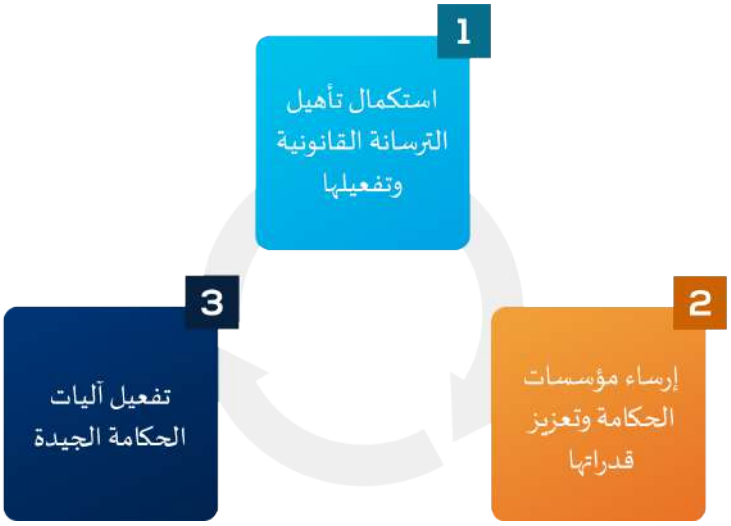

وفيما يلي أهم التدابير والإجراءات التي يقترح حزب العدالة والتنمية اتخاذها من أجل تفعيل كل واحدة من هذه الرافعات الثلاثة.

1.4.2.3. استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها

لقد شهدت الولاية التشريعية السابقة (2012-2016) إنتاجا تشريعيا مكثفا فيما يخص النصوص المؤسسة والمؤطرة للحكامة الجيدة، ومنها على الخصوص:

- القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة؛
- القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم العمل الحكومي؛
- القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- القوانين التنظيمية المتعلقة بإرساء الجهوية المتقدمة والجماعات الترابية الأخرى؛
- القانون التنظيمي المتعلق بتقديم العرائض؛
- القانون التنظيمي المتعلق بالملتمسات التشريعية؛
- القانون المتعلق بتنظيم مجلس المنافسة والقانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛
- القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة؛
- قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات.

وحتى تؤتي هذه القوانين وغيرها من القوانين المؤسسة والمهيكلة أكلها، فإنه يتعين الانكباب على توفير الظروف المناسبة لحسن تنزيلها على أرض الواقع وتتميمها بقوانين أخرى لم تصدر خلال الولاية المنتهية.

أ. استكمال الترسانة القانونية ذات الصلة بالحكامة

بالرغم من أهمية ونوعية وتعدد النصوص القانونية ذات الصلة بالحكامة التي تم إصدارها خلال الولاية المنتهية، فإنه يتعين تتميمها بنصوص أخرى من أجل تمكين بلادنا من ترسانة قانونية متكاملة ومنسجمة فيما يخص إرساء الحكامة الجيدة ومكافحة الفساد. ونخص بالذكر من هذه النصوص القانونية المكملة قانون التصريح بالممتلكات الذي يجب أن يستهدف الأشخاص المعرضين فعليا لشبهة الفساد بحكم مسؤولياتهم لتفادي إفراغ النص من الجدوى والفعالية وجعله غير منتج أو غير قابل للتطبيق، والإثراء غير المشروع وتنازع المصالح وميثاق المرافق العمومية.

ب. السهر على حسن تنزيل القوانين المرتبطة بالحكامة على أرض الواقع

إن التوفر على ترسانة قانونية، مهما كانت جودتها، لا يكفي لتحقيق الحكامة الجيدة على أرض الواقع، ما لم يتم العمل على تفعيلها بكيفية ناجعة. لذلك، فإن برنامج حزب العدالة والتنمية يركز على ما يلي:

- **تفعيل الدراسة القبلية لأثر وجدوى القوانين والمشاريع العمومية؛**
- **إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتفعيل مختلف القوانين؛**
- **تتبع الأثر الفعلي للقوانين الصادرة ومدى استيفائها للغاية التي شرعت من أجلها؛**
- **تحيين الترسانة القانونية على ضوء تقييم مفعولها على أرض الواقع.**

2.4.2.3. إرساء مؤسسات وهيئات الحكامة وتقوية قدراتها

تتوفر بلادنا على مجموعة من أجهزة المراقبة والتفتيش والتدقيق، من قبيل المحاكم المالية، والمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، والمفتشيات العامة للوزارات والأقسام المالية بمحاكم الاستئناف، وغيرها. وقد راكمت هذه الأجهزة تجربة وخبرة مهمتين يتعين ترصيدهما.

وعلاوة على ذلك، فإن الحزب يؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير التالية:

- **تفعيل مجلس المنافسة في صيغته الجديدة** لتمكينه من القيام بدوره على الوجه الأكمل كضامن للمنافسة الحرة في الحقل الاقتصادي؛
- **إرساء مؤسسات الحكامة التي تمت مراجعة إطارها القانوني وفق أحكام دستور 2011**، وخاصة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وكذلك المؤسسات الجديدة التي تم إعداد قوانينها، وتقوية قدرات هذه المؤسسات من أجل تمكينها من الاضطلاع بدورها على أحسن وجه؛
- **إحداث آليات مؤسساتية، من قبيل لجنة بين-وزارية، خاصة بتقييم السياسات العمومية** (اقتراح السياسات موضوع التقييم وبرامج التقييم، ومدارسة التقارير، ومتابعة التوصيات، الخ.) **ووكالة وطنية لإنجاز تقييم السياسات العمومية** وفق المعايير المتعارف عليها دوليا.

3.4.2.3. تفعيل آليات الحكامة الجيدة ميدانيا

في سياق البحث عن حلول لإشكالية الحكامة، قامت الحكومة المنتهية ولايتها، ولأول مرة، بتبني استراتيجية

وطنية لمحاربة الفساد، على مدى 10 سنوات، وفق مقاربة إدماجية وتشاركية ساهم فيها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المختصة.

كما راكمت الإدارة مجموعة من الممارسات الهادفة إلى ضمان التقائية السياسات العمومية، من قبيل المخططات والسياسات القطاعية وآليات تنسيق تنفيذها كاللجان الوزارية، واعتماد منطق التدبير الميزانياتي المبني على النتائج من خلال التعاقد، وشمولية الاعتمادات.

غير أن جل هذه الآليات تستوجب المراجعة من أجل معالجة مكامن الخلل فيها وتحسين أدائها، بما يمكن السياسات العمومية من إنتاج الأثر المنشود ميدانيا على المستهدفين بها، وذلك في الآجال وبالتكلفة المحددين سلفا.

وفي هذا الإطار، يركز برنامج الحزب على ضرورة إرساء آليات حكامة ناجعة من أجل تحسين أداء السياسات العمومية والرفع من نجاعة الإنفاق العام، والاستثمار العمومي بصفة خاصة، مع ضمان العدالة الاجتماعية والمجالية في هذا الشأن. وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

أ. محاربة الفساد

إن المرتبة غير المرضية التي يحتلها المغرب في التصنيفات الدولية التي تعنى بالشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، والتشخيصات الوطنية والدولية التي تبرز انعكاسات الفساد من حيث إهدار فرص التنمية وبناء الاقتصاد التنافسي وتشجيع الاستثمار، أضحت تتطلب مضاعفة الجهود من أجل محاربة الفساد. وفي هذا السياق، يقترح الحزب:

- **استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة** وفق ما هو مسطر في ميثاق العدالة الذي يمثل خارطة الطريق المتعاقد بشأنها وطنيا والتي تم قطع أشواط مهمة منها، بيد أن هناك العديد من توصيات هذا الميثاق التي ينبغي أن تعمل الحكومة المقبلة على تجسيدها لبلوغ إصلاح عميق وشامل لمنظومة العدالة وتمكينها من الاضطلاع بدورها كاملا في محاربة الفساد وتكريس سيادة القانون؛
- **ضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد** بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال للتتبع والتقييم؛
- **ترسيخ منظومة القيم لدى المغاربة بالارتكاز على مرجعياتهم الدينية والوطنية:** الحرية، والمسؤولية، والنزاهة والمواطنة، الخ؛
- **إرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين من شتى مظاهر الفساد**، وخصوصا ما يتم نشره في مواقع التواصل الاجتماعي.

ب. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية

لقد أثبتت مختلف التجارب الحكومية أن فرصا تنموية كثيرة تهدر جراء ضعف التنسيق بين الهياكل والسياسات القطاعية، وعدم وجود تصور ناظم للعديد من القضايا التدبيرية التي تحتاج لمخطط استراتيجي مندمج، هذا فضلا عن غياب آلية للتقييم وتتبع السياسات والاستراتيجيات المعتمدة. وفي هذا السياق، يقترح الحزب:

- **اعتماد التخطيط الاستراتيجي الشامل والمندمج في تدبير العمل الحكومي؛**
- **مأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية؛**
- **الرفع من نجاعة اللجان بين-الوزارية كآليات لتنسيق وضمان التقائية السياسات العمومية، وكذا من فعالية المجالس الوطنية كآليات للحوار المؤسساتي بين القطاعين العام والخاص** بالشكل الذي يفيد تظافر جهودهما وتطوير المجالات المعنية؛
- **إحداث آلية تحت إشراف رئيس الحكومة تختص بمتابعة التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والتفتيش والمراقبة ومتابعة تنفيذ توصياتها؛**
- **إرساء آليات خاصة لتتبع وضبط تدبير المشاريع الكبرى وتقييم نجاعتها.**

ت. مواصلة إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات

تحتل المالية العمومية موقعا مهما في أي رهان تنموي، ذلك أن أي تبديد للمال العام أو إنفاق غير معقلن، يترتب عنه إهدار العديد من فرص التنمية. ومن ثمة، احتل إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات موقعا أساسيا في منظور الحزب التنموي، إذ يقترح الحزب التدابير الآتية:

- **تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية كمدخل لإصلاح المالية العمومية** وتنمية القدرات التدبيرية لدى الإدارة في كل القطاعات الوزارية؛
- **تخصيص جزء من نفقات الاستثمار لتمويل مشاريع استثمارية عمومية على أساس طلبات مشاريع تشارك فيها القطاعات الحكومية** تعتمد مؤشرات الأداء والنجاعة، وذلك من أجل تكريس الحكامة الجيدة وترشيد النفقات؛
- **مواصلة الإصلاح الضريبي وتحسين مردودية وعدالة الإدارة الجبائية.**

ث. إصلاح الإدارة والخدمات العمومية

لا تكتمل منظومة الحكامة إلا بمباشرة إصلاح شامل للإدارة بما يضمن انخراطها بشكل فعال في التنمية، واتخاذ المتعين من التدابير التي تساهم في تبسيط المساطر وتوسيع الخدمات العمومية وتجويدها، وضمان حكامة نظامها. وفي هذا الصدد، يقترح الحزب:

- **مباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يعتمد أساسا على الحكامة الإليكترونية والتدبير المبني على النتائج،** تفعيلا للقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، مع إحداث لجنة وطنية للإشراف على هذا الإصلاح واعتماد أدوات تتبع دقيقة لتنزيله؛
- **مراجعة نظام حكامة الخدمات العمومية** (التعليم والصحة خاصة)، بما يمكن من الرفع من جودتها عبر إخضاعها لمنطق التعاقد والتدبير المبني على النتائج؛
- **المراجعة الشاملة لهيكلة الوظيفة العمومية ولأساليب التدبير والمساطر الإدارية** (المهام، التنظيم، تخصيص الموارد، التخطيط والتقييم، الخ.)؛
- **تفعيل الإطار الجديد للتوظيف بالتعاقد لدى الإدارات العمومية؛**
- **تبسيط المساطر الإدارية وتفعيل الخدمات الإلكترونية داخل مجموع الإدارات.**

ج. وضع آليات الشفافية

إن عملية بناء وتطوير النموذج التنموي لا يمكن أن تتم في غياب سياسة واضحة تتوخى ترسيخ آليات الشفافية وتمكين العموم من المعلومة العمومية. وفي هذا السياق، يقترح الحزب:

- **إنشاء آلية حكومية لتيسير تبادل المعلومة والتواصل الداخلي على مستوى القطاع العام؛**
- **تفعيل نشر اللوائح السنوية لسندات الطلب** التي تنجزها الإدارات والمؤسسات العمومية لتكريس الشفافية؛
- **إحداث وكالة وطنية مستقلة للمعلومة الإحصائية؛**
- **إحداث بوابة إلكترونية موحدة خاصة بالمعلومة العمومية.**

ح. تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية

يمثل ورش الجهوية رهانا أساسيا لضمان التنمية المجالية بين الجهات على مستوى المشاريع والأوراش الكبرى، وكذا خيارا استراتيجيا للدولة لتعزيز اللامركزية واللاتمركز. وعلى هذا الأساس، يقترح الحزب **وضع آلية لقيادة وتتبع وضمان التنزيل الأمثل للحكامة الترابية** (مشروع الجهوية بشقيه اللامركزية واللاتمركز)، على أن تسند لها المهام الأساسية التالية:

- بلورة واقتراح السياسة العمومية لإعداد التراب الوطني والتنمية المجالية؛
- تنشيط وتنسيق تنفيذ وتقييم نجاعة هذه السياسة؛
- المساهمة في تحقيق التقائية السياسات العمومية وفي تقييمها؛
- السهر على تنفيذ برامج الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية وفق آليات التعاقد.

وسعيا إلى المساهمة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، يقترح الحزب كذلك:

- **وضع مخطط لتعزيز الموارد المالية والبشرية للجماعات الترابية؛**
- **التسريع بإنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية للتنمية ودعم تفعيلها** في إطار تعاقدي مع الدولة؛
- **إنشاء مرصد يعنى بتتبع مؤشرات التنمية بالعالم القروي**، بما ييسر تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها، وذلك لمعالجة الإشكاليات المرتبطة بصعوبة وضع البرامج الملائمة في المناطق القروية نظرا لاختلاف الظروف من منطقة لأخرى، وضعف تتبع ومواكبة البرامج الموجهة لهذه المناطق.

خ. تعزيز دور المجتمع المدني

تكريسا للاختيار الديمقراطي وحرصا على إشراك جمعيات المجتمع المدني طبقا لما هو منصوص عليه في الوثيقة الدستورية لسنة 2011، يقترح الحزب:

- **تطوير الموارد المالية المتاحة لتنظيمات المجتمع المدني؛**
- **تفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية الجديدة الهادفة إلى ضمان مشاركة فعالة للمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام؛**

- **إرساء نظام خاص بالجمعيات الكبرى المنخرطة بشكل فعال في الأوراش والبرامج والمشاريع التنموية**، وذلك للتخفيف من الإكراهات الضريبية والاجتماعية المفروضة عليها حاليا.

د. تحسين حكامة المؤسسات العمومية

- **تعميم آليات الحكامة الجيدة**، خاصة من خلال اعتماد العقود-البرامج التي تحدد واجبات المؤسسات العمومية في مقابل التحفيزات التي تستفيد منها؛
- **إعادة النظر في منظومة حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل ضبط تدبيرها وترشيده؛**
- **إعادة النظر وترشيد محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية.**

5.2.3. الهدف الخامس: تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب

يستند الحزب في خياراته المتعلقة بالسياسة الخارجية وتعزيز الإشعاع الدولي لبلادنا إلى منطلقات أساسية ومبادئ جوهرية يستمدها من الوثيقة الدستورية للمملكة، ومن النصوص التأسيسية للحزب وقناعاته المرجعية، كما يستوحيها من المواثيق الدولية ما لم تتعارض مع ثوابت المملكة والمصالح العليا للوطن. وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بأن تحديد التوجهات الكبرى في السياسة الخارجية هي اختصاص أصيل لرئيس الدولة في كل البلدان الديمقراطية. ولكن هذا لا يعفي الحكومة، بصفة عامة، ومن يتحمل الحقيبة الدبلوماسية، بصفة خاصة، من ترجمة هذه التوجهات على أرض الواقع إلى استراتيجيات وبرامج عمل وخطط تنفيذية لتعزيز ناتج الإشعاع المنتظر من تنزيل الإجراءات المكونة للمحاور الأربعة السالفة الذكر للبرنامج الانتخابي.

ج.15 تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب

إن الهدف من السياسة الخارجية هو إذا تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، وتحقيق طموحه لدخول نادي الدول الصاعدة، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحصين مصالحه الاستراتيجية، وتوسيع دائرة حلفائه، وتنويع شركائه الاقتصاديين، وتضييق الخناق على خصوم وحدته الوطنية والترابية وإبطال مؤامراتهم من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

وبالنظر إلى التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم وخاصة المنطقة الإفريقية والعربية والإسلامية التي يعتبر بلدنا جزء أصيلاً منها، فإن المغرب مدعو إلى التعاطي في سياسته الخارجية بنَفَس استراتيجي مع كل القضايا الراهنة على الأجندة الدبلوماسية الدولية والتي لها وقعٌ مباشر أو غير مباشر على المصالح الحيوية للوطن. ونذكر

في هذا المضمار، على وجه الخصوص، الملفات المرتبطة بالانتقال السياسي العنيف الجاري في بعض بلدان الجوار القريب أو البعيد، والحروب الأهلية أو الطائفية المستعرة في بعض الدول، والاحتمالات المتزايدة لاندلاع حروب واضطرابات إقليمية في البعض الآخر، بالإضافة إلى الإشكالات العابرة للحدود مثل قضايا اللجوء والهجرة، وتهريب المخدرات والأسلحة، ومافيات الاتجار في البشر، والجماعات المسلحة والإرهاب الدولي، والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، وقضايا المناخ، وإعادة هيكلة المنظمات الإقليمية والدولية، خاصة منظمة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع تحديات القرن الواحد والعشرين.

ولا شك أن هناك ملفات لا تقل أهمية تخص تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب، وتفعيل الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج، وترسيخ التوجه الإفريقي على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والإنسانية، وتجديد العلاقة مع الاتحاد الإفريقي، واستكمال بناء المغرب الكبير، وتطوير إطار العمل مع الاتحاد الأوربي ومؤسساته بما يضمن وحدة المغرب وسلامة أراضيه، وغيرها من الملفات الأساسية في صناعة مستقبل العلاقات الدولية وبناء الفضاء المشترك بين شعوب الأرض، والتي ينبغي أن يكون للمغرب دور إيجابي وفعال في تدبيرها حتى يتسنى له، من جهة، أن يضمن لنفسه موقعاً مريحاً على الخارطة الدولية، ومن جهة أخرى، أن يجني العائد من هذا الاستثمار السياسي الاستراتيجي كمكاسب في قضاياه الحيوية وعلى رأسها قضية وحدتنا الوطنية والترابية.

1.5.2.3. المبادئ العامة

إن تصاعد الصراعات الإقليمية، وتزايد التهديدات العابرة للدول، وتكاثر بؤر التوتر عبر العالم، كلها مؤشرات على استنفاذ صلاحية النظام الدولي الموروث عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي، أصبحت الحاجة ملحة لبناء نظام عالمي جديد يقوم على العدالة والتكافؤ والتعاون المشترك في العلاقات الدولية، وفقا لرؤية مستقبلية مبنية على معايير العدالة والمساواة والحرية والوفاء بالعهود والتنمية المستدامة. وتقديرا لهذا التحول الحتمي المرتقب في النظام الدولي، فإنه يتعين على المغرب أن ينخرط من موقعه وحسب إمكاناته ورصيده الحضاري والاستراتيجي في هذه الرؤية على أساس المبادئ التالية:

أ. العدالة

يقتضي تطبيق العدالة في مجال العلاقات الدولية أن تبنى كافة العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية على أساس كفالة العدالة لكافة الأطراف، وعدم الجور على طرف فيها، فضلا عن منع إلحاق الظلم بجماعة أو فئة، أو بالبشرية جمعاء كما هو الحال بالنسبة لمشكلات المناخ. فلا يخفى أن العلاقة وثيقة بين إقرار العدالة وإقرار السلام، فإذا اختلت العدالة أصبح الأمن والسلام العالميان بطريقة تلقائية في خطر.

ب. المساواة

إن وحدة الجنس البشري تقتضي في نظرنا المساواة بين الناس برفع كافة أشكال التمييز العنصري أو العرقي. وعليه، فإن مبدأ المساواة في سياستنا الخارجية يفرض علينا ألا نقبل أي وضع ينتقص من الحقوق الأساسية لأي شعب من الشعوب لاسيما الشعب الفلسطيني الشقيق والدول المسلمة والعربية الشقيقة، ومكافحة أي اتفاقية من شأنها تكريس التفرقة العنصرية، أو مساعدة جماعة أو دولة على ممارسة سياسة التطهير العرقي.

ت. الوفاء بالعهود والمواثيق

تقتضي المعاملات في مجال العلاقات الدولية إبرام عقود واتفاقات أو عهود ومواثيق تملها اعتبارات متغيرة حسب ظروف الزمان والمكان. وفي مثل هذه الحالات، يؤمن حزب العدالة والتنمية بواجب احترام العهود والوفاء بالعقود والالتزامات على أكمل وجه، مع الحذر من الغدر والخيانة ونقض العهد، فقاعدة الوفاء والأخلاقيات المرتبطة بها أداة من أدوات ترسيخ مبادئ التعاون والتعايش وعامل أساسي لترسيخ ثقافة السلام، حيث يعتبر الإخلال بالتعهدات ونقض المواثيق أحد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع الحروب وتجدد النزاعات.

ث. الاعتراف بالتعددية الحضارية والخصوصية الثقافية

اعتمادا على كون التنوع والاختلاف من سنن الحياة الاجتماعية، ندعو إلى وجوب أخذ التعددية الحضارية والثقافية والسياسية بعين الاعتبار.

ج. التعاون المشترك

إن التعاون الذي ننشده في العلاقات الدولية ينبغي أن يكون منضبطا لمقتضيات قيم العدالة والمساواة والوفاء بالعهود والالتزامات واحترام الخصوصيات الثقافية، من أجل تعميق التعارف بين الشعوب والأمم، وإغناء بعضها بمعرفة ثقافات وخصوصيات البعض الآخر، بدلا من خدمة أغراض ومصالح أنانية أو ممارسة الهيمنة، وتجاهل الأطراف الضعيفة في هيكل النظام الدولي بل والسعي لطمس هوياتها وثقافاتها.

2.5.2.3. الأهداف والتوجهات العامة

بالنظر إلى الطبيعة الخاصة والحساسة للقضايا الدبلوماسية، فلا يمكن لهذا البرنامج، خاصة في شقه السياسي، أن يكون ذا طبيعة تفصيلية وحسبه أن يضع الخيارات الأساسية والتوجهات العامة، ويحتفظ بالخطط التنفيذية والأهداف الدقيقة إلى وقتها المناسب. ويمكن أن نجمل ما نقترحه من خطوط عريضة للسياسة الخارجية كما يلي:

أ. اعتماد سياسة خارجية ناجعة والدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب

- **دعم القضايا العادلة عبر العالم** وعلى رأسها إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف؛
- **المساهمة في توحيد كلمة الأمة العربية والإسلامية** وإحياء وتطوير منظمات التعاون العربية والإسلامية؛
- **الانخراط في مشاريع تطوير المنظمات الدولية والقارية والعربية والإسلامية** بما يعزز مكانة المغرب؛
- **دعم الإجماع الوطني حول قضية وحدتنا الوطنية والترابية**، والدفاع عن الصحراء المغربية بكل الوسائل المشروعة والممكنة، ومن ذلك الرفع من وتيرة سحب الاعترافات بالكيان الوهمي؛
- **تعزيز التعاون مع الدول الصديقة في مجلس الأمن لفرض إحصاء ساكنة مخيمات تندوف** وتمتيعها بالحقوق المخولة للاجئين كما ينص عليها القانون الدولي، كشرط لاستئناف مسلسل المفاوضات.

ب. تعزيز إشعاع النموذج المغربي وتنويع الشراكات

- **ترسيخ التوجه الإفريقي للمغرب من خلال التعاون الثنائي وتعزيز علاقات التعاون جنوب-جنوب**، وإبداع

أشكال جديدة في العلاقات متعددة الأطراف لدعم المستثمرين المغاربة في إفريقيا؛

- **تطوير العمل مع الشركاء التقليديين (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الصديقة والشقيقة) وربطه بالدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب** ووحدته وسلامة أراضيه؛
- **تعزيز الشراكة الاستراتيجية التي تربط المغرب بدول الخليج** في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وتطويرها إلى شكل مؤسساتي يضمن لها الاستمرارية والنجاعة؛
- **ترجمة الشراكة الاستراتيجية مع الصين وروسيا إلى برامج عمل وتعاون ميدانية** بما يضمن المصالح الحيوية للمملكة ويقوي مكانتها الإقليمية، وتوسيع هذه الشراكة لتشمل دول صاعدة أخرى؛
- **بذل الجهد في استكمال بناء نظام مغاربي جديد** من خلال تعزيز العمل الثنائي والقطاعي في انتظار انتفاء العراقيل؛
- **إنشاء آلية وطنية لتنسيق الجهود المتعلقة بتتبع وتحسين صورة المغرب بالخارج.**

ت. الارتقاء بالعمل الديبلوماسي والقنصلي وتحسين حكامته

- **الارتقاء المتواصل بالدبلوماسية المغربية الرسمية وتعزيز قدراتها البشرية والمادية**، والتأهيل المتواصل لها بما يتلاءم مع التطورات السياسية والدبلوماسية في العالم؛
- **إعادة هيكلة الأكاديمية الدبلوماسية ومراجعة قانونها الأساسي** لتمكينها من الاضطلاع بأدوار طلائعية في بناء قدرات الدبلوماسيين المغاربة والمنحدرين من دول صديقة؛
- **تطوير عمل الوكالة المغربية للتعاون الدولي** لتأهيلها لأداء أدوار استراتيجية؛
- **دعم الدبلوماسية البرلمانية والشعبية وتفعيل أدوارها**، خاصة في مجال الدفاع عن وحدة المغرب وسيادته وقضاياه في المنتظمات الدولية؛
- **تطوير مشاريع وأنشطة نوعية للتعريف بالقضية الوطنية** والدفاع عنها وتمليك هذه الوسائل للمواطنين وللمجتمع المدني؛
- **تشجيع الكفاءات وترسيخ ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة** في التعيين في مناصب المسؤولية بالجهاز الديبلوماسي والقنصلي؛
- **تكريس الحكامة في تسيير وزارة الشؤون الخارجية والتعاون** والرفع من جودة عمل الجهاز الدبلوماسي.

ث. تقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج وقضايا الهجرة

يعتبر الحزب أنه من اللازم تطوير وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج كقوة فاعلة حاسمة في توطيد التماسك الاجتماعي وتعزيز إشعاع المغرب دوليا ودعم نموذجه التنموي. ويقترح الحزب في هذا الباب:

- **تفعيل حق المغاربة المقيمين بالخارج في المشاركة في الحياة العامة والسياسية؛**
- **تطوير سياسة عمومية مندمجة ومنسجمة لتحقيق الالتقائية في تدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج**، مع تعيين مسؤولين في كل قطاع لتتبع الأوراش؛
- **تأهيل العمل القنصلي وتحديثه وتعزيز شبكة المراكز القنصلية**، وتحسين وتطوير خدماتها الإدارية والاجتماعية، وتعميم الخدمات الإلكترونية واللامادية، وتكثيف القوافل القنصلية المتنقلة؛
- **تقوية الشراكة مع النسيج الجمعوي ببلدان الإقامة فيما يخص الترويج للمغرب.**

الفصل الرابع

مخطط التنفيذ

المحور الأول

1.4. الإطار الماكرو-اقتصادي

ينبني البرنامج المقترح للولاية الحكومية المقبلة 2017-2021 على إطار ماكرو-اقتصادي واقعي ينطلق من أهم تطورات الاقتصاد الكلي خلال المرحلة 2012-2016 ويأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدها البرنامج في أفق 2021.

وتتمحور هذه الإصلاحات حول المساهمة في التحول الهيكلي لنسيجنا الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتثمين الثروة البشرية، وتكريس الحكامة الجيدة.

ج.16 التوجهات الكبرى للبرنامج وأثارها على الاقتصاد الكلي

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	التأثير المضاعف لحزمة التدابير المقترحة (effet multiplicateur)
توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني	• من شأن التحول الهيكلي للاقتصاد (مساهمة أكبر للقطاع الصناعي، وتقليص حجم الاقتصاد الغير المهيكل، الخ) أن يساهم في تقوية مناعة الاقتصاد إزاء الصدمات الخارجية وفي تحسين النمو.
تثمين الثروة البشرية	• المساهمة في تحسين مردودية عوامل الإنتاج خاصة مساهمة إنتاجية العمالة التي تضل ضعيفة مقارنة مع الدول المماثلة؛ • تحسن نوعي لمعدل وجودة الشغل.
تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية	• ارتفاع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر؛ • تحسين ولوج الفئات الهشة إلى الخدمات، فرص الشغل ووسائل الإنتاج.
تكريس الحكامة الجيدة	• الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال تحسين فعالية المؤسسات والرفع من قدرات إنجاز الإصلاحات المبرمجة.

1.1.4. السيناريوهات المعتمدة

إن إعداد هذه السيناريوهات أخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المقترحة وكذا قدرة اقتصادنا على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والتي غالبا ما يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، من جهة، وعلى الاستقرار الماكرو-اقتصادي، من جهة أخرى.

والواقع أن الاقتصاد المغربي لا يزال مرتهنا للأنشطة الفلاحية. فرغم أن مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام لم تعد تتجاوز 12%، إلا أن تأثيرها على النمو يبقى كبيرا. لهذا، يتجلى التحدي الأول في مواصلة المجهودات المبذولة لتعزيز تحول النسيج الإنتاجي الفلاحي لتحسين صموده أمام التقلبات المناخية والرفع من إنتاجيته.

ويكمن التحدي الثاني في ارتهان المغرب بشكل كبير للوضعية الاقتصادية لشركائنا الدوليين، حيث يعاني المغرب من عواقب تذبذب الأداء الاقتصادي لشركائه، وذلك على مستوى العديد من المجالات الرئيسية (الصادرات والسياحة والاستثمارات المباشرة الأجنبية، الخ.). كما يرتهن الاقتصاد المغربي بشكل كبير لتقلب أثمنة المواد الخام سواء عند الاستيراد (النفط) أو التصدير (الفوسفاط).

لذلك، يبقى التوقع الاقتصادي تمرينا صعبا في المغرب. ولهذا، عمد الحزب إلى اعتماد مقاربة واقعية وعملية لاستقراء تطور الإطار الماكرو-اقتصادي، تأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات.

وهكذا، اختار الحزب بعد دراسة متأنية ألا يعلن عن أهداف نمو محددة، وأن يقدم عوض ذلك نموذجا ماكرو-اقتصاديا للنمو وفق ثلاثة سيناريوهات (متفائل، ومتشائم، ووسطي) كما هي مبينة في الجدول أسفله، تتميز كلها بالواقعية والانسجام مع الإجراءات المقترحة في البرنامج. ومن الواضح أن كل تدبير من التدابير المقترحة في البرنامج سيكون له تأثير على محددات ومصادر النمو، وذلك عبر آليات مضاعفة التأثير المتعارف عليها في الاقتصاد.

ج.17 فرضيات الإطار الماكرو-اقتصادي، بناء على التوقعات الاقتصادية الوطنية والدولية، وكذا بالنظر لآثار التدابير على مختلف السيناريوهات المقترحة

السيناريو / المؤشر	متشائم	وسطي	متفائل
عجز الميزانية	الاستقرار في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام	الاستقرار في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام-2% في 2021	الاستقرار في أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام، التوازن في 2021
التضخم	محدود في 3%	محدود في 2%	أقل من 1%
دين الخزينة	65% من الناتج الداخلي الخام	61% من الناتج الداخلي الخام (أقل من 57% سنة 2021)	55% من الناتج الداخلي الخام
أداء القطاع الفلاحي	أداء منخفض (معدل محصول الحبوب أقل من 50 مليون قنطار) نمو بنسبة 2%	موسم فلاحي متوسط (معدل محصول الحبوب يناهز 70 مليون قنطار) نمو بنسبة 4,7%	موسم فلاحي جيد (معدل محصول الحبوب يفوق 90 مليون قنطار) نمو بنسبة أكثر من 5%
سعر برميل النفط الخام	65 دولار	50 دولار	40 دولار
متوسط معدل النمو %	3-4%	4-5,5%	5,5-6,5%

وتجدر الإشارة بداية أن المرحلة المقبلة، خلافا لسابقتها، تنطلق برصيد إيجابي يتمثل في استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية وإنجاز مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتحسين النوعي لمناخ الأعمال، وكل هذا من شأنه أن يعزز ثقة الفاعلين والمستثمرين والشركاء في الاقتصاد الوطني.

وعليه وبناء على ما تحقق، فقد أصبح متاحا في المدى القصير اعتماد سياسة إرادية للرفع من وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

من هذا المنطلق، وإذا كانت كل السيناريوهات الثلاث ممكنة التحقق، فإننا نقتصر هنا على تقديم تفاصيل السيناريو الوسطي. فإذا ما افترضنا أن القطاع الفلاحي سيسجل نموا بنسبة 4,7%، وهو نفس المستوى الذي سجل خلال الأربع سنوات الأخيرة، فإن نمو الاقتصاد الوطني سيعرف تحسنا ليناهز 5% في المتوسط خلال الفترة 2017-2021. وسيعزى هذا التحسن بالأساس إلى تحسن نمو الأنشطة غير الفلاحية الراجع إلى التطور الإيجابي الذي عرفته الصادرات خلال السنوات الأخيرة والتعافي المتوقع للأداء الاقتصادي لدى شركائنا وخاصة أوروبا، مما يدعم الصادرات والسياحة وتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

إضافة إلى ذلك، سيستفيد النمو من تحسن هامش التصرف على مستوى تمويل الميزانية الذي سيؤدي إلى تعزيز مساهمة الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي، حيث من المتوقع أن يتحسن مستوى استهلاك الأسر بنسبة 5,2% نتيجة لتحسن القدرة الشرائية بفضل السيطرة على التضخم وتفعيل تدابير العدالة الاجتماعية. أما فيما يخص الاستثمار، وبالإضافة إلى تطور مردوديته ونجاعته، سيعرف تحسنا نتيجة لانتعاش الائتمان الموجه للاقتصاد والتحفيزات التي سيعرفها القطاع الصناعي، وسيستفيد كذلك من دعم الاستثمار العمومي ومواصلة المنحى التصاعدي للاستثمارات الخارجية.

وموازاة مع ذلك، من المتوقع أن تتحسن مساهمة الطلب الخارجي في النمو، مكرسة بذلك التطور الإيجابي الذي عرفته الصادرات خلال السنوات الأخيرة، لاسيما صادرات الصناعة وتحسين إيرادات السياحة والتحويلات. غير أن عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات قد يعرف تراجعا طفيفا ليصل إلى أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2021، ويعزى ذلك إلى دينامية نمو القطاع غير الفلاحي التي ستؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة واردات التجهيزات والمعدات.

ج.18 المؤشرات الماكرو-اقتصادية (تقديرات أولية) حسب السيناريو الوسطي.

المؤشرات	2016-2012	2021-2017
النمو الاقتصادي (%)	3,2	5
الاستهلاك الوطني للأسر (معدل النمو %)	3,5	5,2
نسبة تغطية الواردات بالصادرات من السلع والخدمات (%)	73	80,9
الموارد العمومية (% من ن.د.خ)	22,7	22,9
النفقات العمومية (% من ن.د.خ)	27,9	26,4
رصيد الميزانية العمومية (% من ن.د.خ)	-5,1	-3,2 كمعدل خلال الفترة، -2,9 سنة 2021
مديونية الخزينة (% من ن.د.خ)	62,7	61 كمعدل خلال الفترة، و56,5 سنة 2021
الاستثمار الوطني (% من ن.د.خ)	32,5	31
الادخار الوطني (% من ن.د.خ)	27	28
رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات (% من ن.د.خ)	-5,5	-2,8

2.1.4. المالية العمومية والتدبير الماكرو-اقتصادي

يتوقع أن تتسم الولاية المقبلة بالاستمرار في السهر على سلامة وضعية المالية العمومية وتخفيض نسبة الدين العمومي. وهكذا، سيتم ترشيد الإنفاق العمومي مع الاستمرار في دعم الاستثمار. في المقابل، من المتوقع أن تعرف الموارد الضريبية تحسنا من شأنه ضمان استقرار عجز الميزانية في حدود 2 إلى3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021.

وهكذا، فإن تدبير المالية العمومية سيتسم بالواقعية من خلال:

- تفعيل آلية انتقاء الاستثمارات الجديدة حسب معايير الجودة والأولوية، مع توخي أن تكون لها آثار مالية إيجابية؛
- مواصلة تحسين أداء وشفافية النفقات من خلال الرفع من وتيرة تنزيل القانون التنظيمي للمالية الجديد وتفعيل التدبير اللامركزي للمالية العمومية؛
- مواصلة إصلاح صندوق المقاصة وأنظمة التقاعد حسب الخطة المسطرة؛
- تعبئة موارد جديدة؛ خاصة من خلال مواصلة إصلاح نظام المقاصة وتحسين مردودية النظام الضريبي.

وإجمالا، إذا كان السيناريو الوسطي يتوقع تحقيق نسبة نمو تقدر ب 5%، فإنه سيسمح بالتحكم في عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات اللذين قد يستقران في مستويات لا تتجاوز 3%، مما يضمن

استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط، ذلك أن مستوى مديونية الخزينة قد يتراجع من 64% حاليا من الناتج الداخلي الخام في الوقت الحاضر إلى أقل من 57% بحلول سنة 2021.

وتجدر الإشارة أن توقعات الإطار الماكرو-اقتصادي يمكن أن تتحسن في حال حدوث تطور إيجابي للتأثيرات الداخلية والخارجية التي تتسم بالتقلبات. فنسبة النمو الاقتصادي، مثلا، قد ترتفع بافتراض مواسم فلاحية جيدة وتحسن تدفق تحويلات الاستثمارات الخارجية واستقرار أسعار النفط، خاصة إذا ما تم تنزيل الإصلاحات الهيكلية المسطرة في هذا البرنامج.

وفي الأخير، إذا كان من المهم دعم النمو الاقتصادي، خاصة من خلال تنمية الاستثمارات العمومية وتحفيز القطاعات الإنتاجية خصوصا منها الموجهة للتصدير، فإن الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية يعتبر بالمقابل أمرا ضروريا لتجنب الارتفاع المفرط للمديونية وضمان شروط مناسبة لتمويل النفقات العمومية والاقتصاد بشكل عام وتجنب الضغوط التضخمية التي تضر بالاقتصاد بأكمله. كما أن الحفاظ على هذه التوازنات هو الكفيل بتوفير الاستقرار ووضوح الرؤية اللذين يطالب بهما المستثمرون من القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التوازنات تقلص من حدة التقلبات ما بين فترة متسمة بارتفاع مفتعل للطلب والفترة الموالية لها والتي تتميز عادة بتراجع الطلب لتصحيح الاختلالات الماكرو-اقتصادية التي شابت الفترة السابقة.

وحرصا على إرساء سياسة سديدة واستباقية لتدبير التوازنات الماكرو-اقتصادية، يقترح الحزب **تطوير نظام لليقظة مدعوم بنظام معلوماتي**، ينخرط فيه كل الفاعلين في هذا الميدان ويمكن من مقارنة كافة المعلومات الصادرة عنهم، بما يسمح بالكشف عن الإشارات الأولى لتدهور المؤشرات الاقتصادية والتفاعل معها بشكل مبكر لاتخاذ السياسات التصحيحية الملائمة.

وفي ذات السياق، سيكون من اللازم، على سبيل المثال، **تفعيل آليات التشاور ما بين الحكومة والبنك المركزي لتحقيق الانسجام ما بين السياسة النقدية والسياسة الميزانياتية**، وذلك بهدف ضمان تمويل ملائم للاقتصاد، واتقاء ومعالجة الصدمات الداخلية والخارجية التي يجابهها الاقتصاد من حين لآخر والتي تؤدي إلى ضياع نقاط النمو.

وكما أكد على ذلك التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2015، فإن من شأن **اعتماد نظام صرف أكثر مرونة** أن يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية مع تقوية ثقة الشركاء الأجانب في التدبير الماكرو-اقتصادي.

المحور الثاني

2.4. التزام قوي بتنفيذ البرنامج

يبقى نجاح تنفيذ أي برنامج حكومي رهينا بتوفر شرطين أساسيين: التزام سياسي قوي بتنفيذه في الآجال المحددة، وتعبئة الجهاز الإداري. ويستخلص من التجربة الحكومية والتجارب الدولية، أنه إذا لم تضع الحكومة آليات محددة وفعالة لضمان وتيسير تنفيذ وتتبع البرنامج، فإن النتائج قد لا تكون حاسمة، بل إنها قد تكون متباينة بحسب القطاعات الوزارية والإدارات، بسبب البطء في تنفيذ الإصلاحات وعدم اعتماد أدوات ملائمة للتتبع والتقييم.

1.2.4. خارطة طريق تعاقدية للتنزيل

يقترح الحزب بعد اعتماد البرنامج الحكومي، ترجمة هذا البرنامج، في أفق ثلاثة أشهر، إلى خارطة طريق لتنزيله، تتضمن على الخصوص الأهداف الاستراتيجية، والتدابير التي سيتم اتخاذها بالنسبة لكل هدف استراتيجي، بالإضافة للأطراف المسؤولة عن التنفيذ ومؤشرات الأداء والتتبع. ويتعين إضفاء طابع تعاقدي ورسمي على خارطة الطريق تلك من خلال توقيع عقود-برامج بشكل رسمي من طرف أعضاء الحكومة بعد تسلمهم لمهامهم. وتتضمن هذه العقود-البرامج أجندة الإصلاحات الخاصة بكل وزارة، كما توضح المسؤوليات والآجال.

ج.19 مراحل التنزيل

2.2.4. التزام سياسي قوي ومسؤول

على المستوى السياسي، يؤول التتبع الدوري لهذه العقود-البرامج للجنة للقيادة السياسية، والتي تتألف من رؤساء الأحزاب الأعضاء في التحالف الحكومي. وتجتمع هذه اللجنة، التي يرأسها رئيس الحكومة، كل ثلاثة أشهر، وتسهر على تقديم الدعم السياسي لتنفيذ البرنامج.

3.2.4. الدعم الاستراتيجي: لجنة بين-وزارية للقيادة

على المستوى الاستراتيجي، تتعهد لجنة بين-وزارية للقيادة الاستراتيجية بتتبع وتيسير تنزيل هذه العقود-البرامج. وتجتمع هذه اللجنة، التي يقودها فعليا رئيس الحكومة، كل شهر، ويقوم بمهام كتابتها قطاع رئيس الحكومة أو قطاع وزاري مكرس لهذا الغرض.

4.2.4. رافعة عملياتية: قطاع وزاري مكرس لتتبع تنفيذ البرنامج والتنسيق

على المستوى الميداني، يقترح تعزيز قطاع رئيس الحكومة أو إرساء قطاع وزاري خاص لتنسيق السياسات العمومية وتتبع الإصلاحات. ويضم هذا القطاع فريقا من الموظفين السامين ذوي الخبرة، ويضطلع بتتبع خارطة طريق تنزيل البرنامج الحكومي، وكذا بترويج ونشر جداول وأدوات وآليات تنسيق وتتبع وتنزيل البرنامج. كما يقترح هذا القطاع آراء تحكيمية ذات طبيعة استراتيجية أو سياسية على رئيس الحكومة. ويتولى هذا القطاع أيضا، بالإضافة إلى مهام كتابة اللجنة بين-الوزارية للقيادة، تنسيق أشغال لجنة بين-وزارية للتتبع، تتشكل من الكتاب العامين للقطاعات الوزارية المعنية، وتجتمع بشكل نصف شهري للمتابعة الميدانية ومعالجة القضايا العملياتية.

5.2.4. انخراط قوي للجهة والمجالات الترابية

على مستوى المجال الترابي، وانطلاقا من القناعة الراسخة بأن الجهوية المتقدمة تشكل فرصة هامة يتعين على بلادنا اغتنامها لبلوغ مستويات جديدة من التنمية المجالية المستدامة، يتطلب تنزيل البرنامج إشراك الجماعات الترابية وجعلها في خدمة تنزيل وتدبير السياسات العمومية وفق منطق تشاركي. لذلك، يقترح إحداث لجنة بين-وزارية، تضم القطاعات الوزارية المعنية ورؤساء الجهات لتتبع تقدم تنزيل البرنامج على مستوى الجهات الإثني عشر.

ج.20 هياكل التنزيل

التزام سياسي قوي ومسؤول بتنزيل البرنامج	
لجنة القيادة السياسية	• لها مهام تقديم الدعم السياسي لتنفيذ البرنامج • تتألف من رؤساء الأحزاب الأعضاء في التحالف الحكومي • تجتمع هذه اللجنة، التي يرأسها رئيس الحكومة، كل ثلاثة أشهر

آليات تنزيل العقود - البرنامج	
لجنة بين-وزارية للقيادة	قطاع وزاري لتتبع تنفيذ البرنامج والتنسيق
تعنى بتتبع وتيسير تنزيل هذه العقود-البرنامج ويقودها فعليا رئيس الحكومة، وتجتمع كل شهر	يقوم بمهام كتابة اللجان الثلاث قطاع رئيس الحكومة أو قطاع وزاري مكرس لهذا الغرض.
لجنة بين-وزارية للتتبع	لجنة بين-وزارية مجالية
تتشكل من الكتاب العامين للقطاعات الوزارية المعنية و تجتمع بشكل نصف شهري للتتبع على المستوى الإجرائي	تجتمع كل شهرين وتضم رئيس الحكومة ورؤساء الجهات الشريكة لمناقشة تقدم تنزيل البرنامج على مستوى الجهات

3.4. الإطار المنطقي

الهدف العام: تجديد النموذج التنموي وفق رؤية استراتيجية شاملة ومندمجة

المؤشرات الكبرى:

بنية اقتصادية قوية

- قطاع صناعي معزز وموجه نحو القطاعات الواعدة
- ترتيب المغرب ضمن ال50 الأوائل في مؤشر مناخ الأعمال للبنك الدولي
- نظام لليقظة الاقتصادية قائم ومفعل
- نسبة نمو الاستهلاك: 5,2%
- نسبة نفقات البحث والابتكار في الناتج الداخلي الخام تفوق 1%
- نسبة عجز الميزانية أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام

تعليم وخدمات صحية أحسن جودة للجميع تؤهل الثروة البشرية

- نسبة التمدرس في الإعدادي تفوق 80%
- نسبة الأمية في صفوف الكبار أقل من 20%
- تحسين الكفاءات المهنية ل300.000 شاب باحث أو مقبل على العمل
- تعميم التغطية الصحية لتشمل 90% من الساكنة الوطنية
- تحسين التغطية الطبية لتصل إلى طبيب واحد لكل 1.000 نسمة
- تقليص نسبة الوفيات لدى الرضع إلى أقل من 20 وفاة لكل 1.000 ولادة

عدالة اجتماعية ومجالية أكبر خصوصا في المجال القروي

- تراجع نسبة الفقر والهشاشة في العالم القروي إلى أقل من 20%
- ارتفاع نسبة الولوجية إلى الطرق في العالم القروي إلى 90% عوض 79% حاليا
- تقليص العجز السكني إلى أقل من 200.000 وحدة
- مخطط خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة مفعل في جميع الإدارات العمومية

مرحلة جديدة للحكامة الجيدة

- تحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد من خلال بلوغ المرتبة 70 أو أقل
- نظام تتبع وتقييم العمل الحكومي قائم ومفعل
- 12 جهة تتوفر على مخططات للتنمية الجهوية مفعلة بدعم من الدولة

ج.21 الإطار المنطقي

الأهداف الاستراتيجية	التوجهات الكبرى	الأهداف الفرعية	المؤشرات
توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني	تعزيز إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية الواعدة وعلى رأسها القطاع الصناعي	▪ تعزيز القطاع الصناعي	▪ حصة الصناعة في إحداث مناصب الشغل وفي الناتج الداخلي الخام
		▪ تحسين إنتاجية الأنشطة الاقتصادية	▪ مؤشر الإنتاجية
		▪ النهوض بالصادرات المغربية	▪ نسبة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات ▪ تغطية الواردات بالصادرات
		▪ تحسين مناخ الأعمال	▪ مؤشر مناخ الأعمال للبنك الدولي
	تيسير الولوج للعقار	▪ تحسين حكامة القطاع	▪ انتظام اجتماع اللجنة الوزارية للسياسة العقارية
		▪ جعل العقار رافعة للتنمية الصناعية	▪ عدد المناطق الصناعية الجديدة والمؤهلة
	وضع أسس الانتقال إلى نموذج التنمية المستدامة	▪ تحقيق التأهيل البيئي	▪ بلورة وتنفيذ المخططات الإقليمية لتدبير النفايات المنزلية ▪ نسبة التصحر ▪ نسبة توفر الموارد المائية ▪ مؤشر التلوث المائي والهوائي ▪ نسبة الربط بشبكة التطهير السائل
		▪ تحقيق نموذجية المغرب في الطاقات المتجددة	▪ حصة الطاقات المتجددة في مجموع مصادر الطاقة

الأهداف الاستراتيجية	التوجهات الكبرى	الأهداف الفرعية	المؤشرات
تثمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن	صون كرامة المواطن	▪ تعزيز حقوق الإنسان	▪ ترتيب المغرب في التقارير الأممية الحقوقية
	تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي	▪ إرساء المقومات الأساسية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي	▪ نسبة التقدم في تفعيل القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي ▪ ترتيب المغرب في التقييمات الدولية
		▪ إرساء مدرسة منصفة وذات جودة بكل مجالات التراب الوطني	▪ نسبة التمدرس بالسلك الإعدادي والتأهيلي
		▪ محاربة فعالة للأمية	▪ نسبة الأمية في صفوف الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 15 سنة
		▪ منظومة متميزة للتعليم العالي	▪ تصنيف الجامعات المغربية على المستوى الدولي
		▪ تطوير البحث العلمي بإشراك القطاع الخاص	▪ عدد العاملين في مجال البحث والابتكار لكل مليون شخص ▪ نسبة نفقات البحث والابتكار في الناتج الداخلي الخام
		▪ تكوين مهني موجه لتحقيق فرص التشغيل	▪ نسبة إدماج الخريجين في سوق الشغل
	تحسين وتعميم الخدمات الصحية	▪ تأهيل البنية التحتية وتحسين جودة المراكز الصحية والاستشفائية	▪ عدد الأسرة الاستشفائية لكل ألف مواطن
		▪ تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين	▪ نسبة الساكنة المستفيدة من التغطية الصحية
		▪ جعل صحة الأم والطفل أولوية وطنية	▪ نسبة الوفيات لدى الرضع والأمهات
		▪ تعزيز الموارد البشرية	▪ نسبة التأطير الطبي والتمريضي
	تحسين الولوج للثقافة والرياضة	▪ تحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي	▪ عدد ملاعب القرب لكل 1.000 نسمة
		▪ تحسين الولوج للثقافة وتعزيز الإشعاع الثقافي	▪ عدد الزيارات للمتاحف الوطنية والمعارض الثقافية والمسارح

الأهداف الاستراتيجية	التوجهات الكبرى	الأهداف الفرعية	المؤشرات
تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية	تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة	▪ تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة	▪ مؤشر جيني للفوارق الاجتماعية ▪ نسبة الفقر ▪ نسبة الهشاشة
		▪ محاربة الإقصاء الاجتماعي ودعم الفئات ذات الاحتياجات الخاص	▪ مخطط خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة مفعل في جميع الإدارات العمومية ▪ نسبة التغطية الاجتماعية أو الدعم الذي تستفيد منه الفئات الهشة
	السعي إلى تكافؤ الفرص في الشغل	▪ تفعيل استراتيجية التشغيل وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسسات الوساطة	▪ نسبة البطالة حسب الفئات نسبة النشاط
	الاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية، خصوصا في العالم القروي	▪ سن سياسة مندمجة لإعداد التراب	▪ نفقات الأسر حسب الجهات الناتج الداخلي الخام حسب الجهات
		▪ ضمان الاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية، خصوصا في العالم القروي	▪ مؤشر العزلة الاجتماعية إن توفر ▪ مؤشر الربط الفعلي بالشبكة الطرقية، والماء الصالح للشرب، والكهرباء، ...
	دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق	▪ دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق	▪ عدد القروض بدون فائدة ▪ نسبة العجز السكني
		▪ محاربة مدن الصفيح والسكن العشوائي والآيل للسقوط	▪ نسبة السكن غير اللائق
تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع مسار الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز	تفعيل آليات الحكامة الجيدة ميدانيا	▪ محاربة الفساد	مؤشر السيطرة على الفساد وإدراك الفساد
		▪ التلقائية ونجاعة السياسات العمومية	تفعيل آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية
		▪ إصلاح الإدارة والخدمات العمومية	عدد الخدمات الالكترونية المفعلة
		▪ تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية	توفر الجهات على مخططات للتنمية الجهوية مفعلة بدعم من الدولة
		▪ تحسين حكامة المؤسسات العمومية	نجاعة المؤسسات العمومية (التوفر على أدوات الحكامة والعقود-البرامج)

خاتمة

20 خاصية تميز برنامج حزب العدالة والتنمية وتدعم عمقه ووجاهته

بعد هذا العرض المستفيض للبرنامج الانتخابي الذي يتشرف حزب العدالة والتنمية بوضعه بين أيدي الناخبين وعموم الشعب المغربي بمناسبة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 7 أكتوبر 2016، يبقى من حق المواطن والمواطنة المغربيين أن يتساءلا عما يميز هذا البرنامج. للجواب عن هذا السؤال الوجيه والمشروع، لا بد من التذكير بالسمات الأساسية التي يتميز بها عرض الحزب والتي تجعله يستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين ويساهم في رقي المغرب وازدهاره:

1. **ينبني هذا البرنامج على قواعد ومرجعيات صلبة** نذكر منها استناد الحزب إلى مرجعية إسلامية وسطية معتدلة ومنفتحة توافق عليها المغاربة منذ قرون وكرستها دساتير البلاد منذ فجر الاستقلال، ومنها كذلك اعتماد منهجية للإصلاح تقوم على التعاون مع المؤسسة الملكية، وتأخذ بسبل الحوار والتوافق مع القوى السياسية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع الانفتاح على المجتمع المدني، كما تعتمد التدرج في تنزيل الإصلاحات وبذل كل الجهود الممكنة من أجل توفير السند الشعبي لها.

2. **ينطلق هذا البرنامج من تحليل نقدي وموضوعي لحصيلة الحكومة التي قادها الحزب خلال السنوات الخمس الماضية.** وقد مكن هذا التحليل من رصد الإنجازات التي تم تحقيقها والتوقف على مكامن الضعف التي تخللت إنجاز البرنامج الحكومي السابق. ولئن كان الحزب يفتخر بالإنجازات الهامة التي حققها، رغم الظروف الوطنية والدولية الصعبة التي طبعت المرحلة، على مستوى دعم استقرار المغرب، ومصالحة المواطنين مع السياسة والمؤسسات، وإرجاع المالية العمومية والاقتصاد بصفة عامة إلى السكة الصحيحة، وإطلاق مبادرات متعددة لصالح الفئات الفقيرة والهشة، فإنه يقر، بكل شجاعة ومسؤولية، بأن رهانات أساسية يبقى ربحها مرهونا بمجهود أكبر تبذله الدولة وتسنده القوى الإصلاحية بالبلاد والمجتمع المدني. ويتعلق الأمر خاصة بتنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والنهوض بالتشغيل، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومحاربة الفساد واقتصاد الريع، وتعزيز الحكامة الجيدة، وتحقيق التقائية السياسات العمومية.

3. **يتأسس هذا البرنامج على تشخيص موضوعي للوضعية الحالية انصب أساسا على مدى قدرة النموذج الاقتصادي المغربي على تحقيق التطلعات المشروعة للمواطنين**. وقد مكن هذا التشخيص من الوقوف على المنجزات التي حققها هذا النموذج في مختلف الميادين وعلى التطورات التي عرفها مسار تشكله ليتأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي الوطني والدولي. كما أبان التشخيص عن مكامن الضعف والخلل التي لا زالت تكتنفه، وخاصة فيما يخص التنافسية الاقتصادية والانفتاح الدولي وتثمين الثروة البشرية والعدالة الاجتماعية والترابية. وهكذا يظهر أن نتائج تقييم حصيلة الحكومة تتقاطع بشكل كبير مع خلاصات التشخيص العام للنموذج المغربي في التنمية، مما مكن من تحديد أولويات البرنامج الانتخابي للحزب.

4. **اعتمد حزب العدالة والتنمية في إعداد برنامجه الانتخابي على منهجية مبتكرة**، عملت على استثمار تجربته في قيادة العمل الحكومي ورصيد خبرة أطره في إعداد البرامج الانتخابية السابقة، وعلى الاستئناس بالمقترحات الوجيهة لمختلف الشركاء والفرقاء، مع الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة في مجال بلورة البرامج الانتخابية. وتميزت مختلف محطات إعداد البرنامج بتنظيم عدة ورشات عمل ولقاءات حول تشخيص الوضع الحالي وتحديد أولويات البرنامج، وقد أطر هذه الورشات خبراء الحزب وحضرتها فعاليات ميدانية وأكاديمية من داخل الحزب وخارجه، مما ساهم في إثراء الأشغال التحضيرية للبرنامج وإضفاء طابع الموضوعية على النتائج والخلاصات المتوصل إليها.

5. **يرتكز هذا البرنامج على أسس علمية، تشاركية وتوافقية، تهدف إلى الرقي بالوطن وبالمواطن إلى أسمى الدرجات الممكنة مع تحري الواقعية ومراعاة إمكانية التنزيل.**

6. **اعتمد هذا البرنامج مقاربة شمولية ونسقية، تفادت تقديم مقترحات متناثرة لا يؤلف بينها خيط ناظم**، ومكنت في المقابل من بلورة 5 أهداف استراتيجية متكاملة فيما بينها وتصب في هدف عام واحد هو تطوير النموذج التنموي المغربي. هذه الأهداف هي:
(1) توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد
(2) تثمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية؛
(3) تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية؛
(4) تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز؛
(5) تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب.

7. **أبان النموذج التنموي المغربي، رغم إيجابياته المتعددة، عن محدوديته في ضمان معدل نمو أكبر ومطرد وخلق فرص شغل ذات جودة كافية لامتصاص البطالة المتفشية خاصة في أوساط الشباب الحاصل على الشهادات**. لذلك يقترح الحزب، في إطار المحور المتعلق بتوطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز التنافسية، حزمة من الإجراءات ترمي إلى (أ) دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي وتعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني، (ب) والنهوض بالصادرات المغربية، (ت) وتيسير الولوج إلى العقار بالنسبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، (ث) وتدعيم التنمية المستدامة.

8. **ما دام المواطن هو الهدف والفاعل الأساسي لكل سياسة تنموية، ولأن المغرب قد راكم تأخرا ملحوظا في تنميته البشرية، فإن الحزب ارتأى أن يمنح محور الثروة البشرية المكانة التي تليق به.** وتهدف الإجراءات المقترحة بالنسبة لهذا المحور إلى (أ) ضمان كرامة المواطن وحقوقه، (ب) وتفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، (ت) وتحسين وتعميم الخدمات الصحية، (ث) وتحسين الولوج للثقافة والرياضة وتعزيز إشعاعهما.

9. **رغم الجهود المبذولة، فلا زال المغرب يعاني من فوارق كبيرة في الدخل وعدم تكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية وعلى مستوى التراب الوطني. ويشكل هذا الأمر عائقا حقيقيا لرقي البلاد ولضمان كرامة المواطن.** لذا أولى الحزب أهمية كبرى لهذا المحور، مقترحا مجموعة من التدابير والإجراءات من شأنها أن تساهم في: (أ) تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة، (ب) ومحاربة الإقصاء الاجتماعي ودعم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، (ت) والسعي إلى تكافؤ الفرص في الشغل، (ث) وسن سياسة مندمجة لإعداد التراب الوطني وضمان الاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية خصوصا في العالم القروي، (ج) ودعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق.

10. **لا يمكن تحقيق أي من الأهداف السالفة الذكر بدون تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح وتعميقه والرفع من قدرات الإنجاز.** وسيتم ذلك بتطبيق عدد من التدابير المقترحة والرامية إلى: (أ) مواصلة إصلاح منظومة العدالة (ب) واستكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها، (ت) وإرساء مؤسسات الحكامة وتعزيز قدراتها، (ث) وتفعيل آليات الحكامة الجيدة ميدانيا، (ج) وتحسين التقائية ونجاعة السياسات العمومية، (ح) ومواصلة إصلاح المالية العمومية، (خ) وإصلاح الإدارة والخدمات العمومية، (د) وتنزيل الجهوية المتقدمة، (ذ) وتحسين حكامة المؤسسات العمومية، (ر) وتعزيز دور المجتمع المدني.

11. **توجد علاقة جدلية وطيدة بين تطوير النموذج التنموي المغربي، عن طريق تحقيق الأهداف المسطرة في المحاور الأربعة السابقة، وتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب،** حيث يتعزز إشعاع المغرب بقدر رقيه في مدارج النمو ويتعزز النمو بقدر توهج إشعاع الوطن على المستوى الدولي. لذلك، كان من الطبيعي أن يخصص الحزب لهذا الإشعاع محورا خاصا يذكر بالمبادئ العامة للسياسة الخارجية ويشير إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الديبلوماسية المغربية من أجل خدمة قضيتنا الوطنية الأولى والقضايا العادلة على المستويين الجهوي والدولي، وكذا من أجل نسج شراكات مربحة لكل الأطراف مع الدول الشقيقة والصديقة، وأخيرا من أجل خدمة جاليتنا المقيمة خارج أرض الوطن.

12. **يظهر جليا من خلال عرض الأهداف العامة لمحاور البرنامج الخمسة أنها متناغمة مترابطة كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا،** له هدف واحد هو صون كرامة المواطن المغربي التي يمكن أن تعتبر بحق الخيط الناظم لكل البرنامج.

13. **إن القراءة المتأنية للبرنامج تظهر، بما لا يدع مجالا للشك، أن المواطن المغربي والمواطنة المغربية يوجدان بحق في صلب البرنامج.** وهكذا فإن الشباب، وهو ثروة المغرب الأولى، يحظى بعناية خاصة في كل المحاور سواء فيما يخص تكوينه أو تشغيله أو دعم إسهامه سياسيا واجتماعيا وثقافيا ورياضيا في رقي بلده وإشعاعه. كما أن النساء حظين بالمكانة اللائقة بهن حيث جعل البرنامج من تعزيز مشاركتهن

في المسار التنموي والحفاظ على كرامتهن وصونهن من كل مظاهر الظلم والتعسف التي تطالهن هدفا أساسيا لا محيد عنه لتنمية الفرد والمجتمع. كما خصص البرنامج للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مجموعة من التدابير تهدف إلى صون كرامتهم، وتمتيعهم بكامل حقوقهم في الدراسة والتكوين والتشغيل وضمان العيش الكريم. كما لم يغفل البرنامج فئات المسنين والمهاجرين الذين اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية أو السياسية إلى مغادرة أوطانهم الأصلية، تلك الفئات التي يتزايد عددها على مر السنين. كما أولى البرنامج أيضا عناية خاصة بفئات السجناء والمعتقلين السابقين وكذا الأطفال المتخلى عنهم وأطفال الشوارع، إذ تم في هذا البرنامج الانتخابي اقتراح جملة تدابير من شأنها التخفيف من وطأة الإكراهات والصعوبات التي تواجهها هذه الفئات.

14. **لقد فرضت التفاوتات الكبيرة الموجودة بين الحواضر والبوادي وبين الجهات على برنامج الحزب، في إطار مقاربته النسقية، أن يجعل من هذه الإشكالية موضوعا يخترق كل المحاور** التي تقترح تدابير مختلفة من أجل معالجة التفاوتات المذكورة والتخفيف منها.

15. **لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المنشود بدون دعم المقاولات وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة.** وقد تضمن البرنامج في مختلف محاوره تدابير هامة استلهمت من تشخيص نموذجنا التنموي ومن الأفكار والمقترحات التي قدمتها للحزب المنظمات المهنية المعنية.

16. **يعد المغرب كباقي دول شمال إفريقيا من بين المناطق الأكثر تضررا من التغيرات المناخية.** لذلك، كان من الطبيعي أن يسعى المغرب إلى وسم نموه بالاستدامة، وهذا ما أخذه الحزب بعين الاعتبار من خلال اقتراحات عملية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتكرس الدور الريادي للمغرب في هذا الميدان.

17. **نظرا لاندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي واعتبارا لخصائص النسيج الاقتصادي المغربي التي تعرضه لصدمات خارجية تؤثر في مستويات نموه، كما هو الحال بالنسبة للتساقطات المطرية وتقلبات أسعار النفط والمواد الأولية والظرفية الاقتصادية لشريكنا الأول، الاتحاد الأوروبي، فقد ارتأى الحزب ألا يعتمد مستوى نمو متوقع معين،** واستعاض عن ذلك بتقديم ثلاث سيناريوهات حسب تطور الظروف السابقة الذكر. وتدل هذه المقاربة على حرص الحزب على توخي الواقعية والموضوعية في استشراف المستقبل والوضوح والمصداقية والمسؤولية في علاقته بالمواطن والرأي العام.

18. **يتميز الإطار الماكرو-اقتصادي الذي وضعه الحزب، بالإضافة إلى السيناريوهات السابقة الذكر، باستثمار التحسن الملحوظ في التوازنات الماكرو-اقتصادية لإنعاش الطلب الداخلي دعما للنمو الاقتصادي،** في المدى القريب وفي انتظار أن تؤتي الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الحكومة خلال الفترة الماضية والتي يقترحها الحزب للفترة القادمة أكلها. ولا يعني هذا التوجه أن الحزب سيفرط في سياسة الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية، بل إنه يرى ضرورة الاستمرار فيها سعيا للتخفيف من وطأة المديونية ولخلق هوامش مناورة جديدة لدعم النمو.

19. **مهما بلغ أي برنامج انتخابي من درجات الكمال، فإنه سيكون عديم الجدوى إذا لم يكن حامله يمتلك القدرات التي تؤهله للدفاع عنه وتطبيقه.** وفي هذا الصدد، أثبت الحزب، من خلال قيادته للتجربة الحكومية السابقة، أنه قادر على تحمل المسؤولية في إنجاز الإصلاح وعدم التردد أو التراجع. كما أبان

عن قدرة كبيرة على مقاومة الإرادات المعاكسة للإصلاح، مع الانفتاح على كافة الآراء واستيعابها والتعاطي بإيجابية مع الاختيارات المخالفة والمعارضة. وأخيرا، فقد أظهر الحزب أنه يجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار حزبي أو انتخابوي.

20. **يتوقف نجاح أي برنامج حزبي على نساء ورجال يختارهم الحزب لحمل الأمانة وللدفاع عنها** باستماتة المؤمن بنبل رسالته والمنفتح على محيطه والحريص على نظافة يده وذمته والواضع لمصلحة وطنه على رأس أولوياته، هذا فضلا عن تكوينه وتجربته وحنكته. وفيما يخص هذا الأمر، فقد شهد الخصم قبل الصديق أن مسطرة اختيار حاملي مشعل المصباح تتميز بديموقراطية وشفافية عز نظيرهما في المشهد الحزبي المغربي.

هذه هي السمات التي يتميز بها برنامج حزب العدالة والتنمية، الذي يطمح الحزب من خلاله إلى مواصلة الإصلاح وتعزيز البناء الديموقراطي ببلادنا والرقي إلى مصاف الدول الصاعدة.

والله ولي التوفيق وعليه التكلان.